1320
C9

مفيد اسماعيل افندينك

تعليقات على القاضي الفواتحي مفلحون
لمفيد اسمعيل افندي

Esad
Efendi 218

حاشیه علی دیباجة تفسیر القاضی
لاسمعیل بن علی الشهید عفیف

٢١٨

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Esad ef.
Yazma
Envanter No. 218
Tasnif No. 297/1

بسم الله الرحمن الرحيم ومنه البدآءة والتتميم

الحمد لله الذي علم القرآن ❁ خلق الانسان علمه البيان ❁ والصلوة الزاكية والسلام التام
على رسوله محمد خير الانام ❁ الذي نزل عليه الكتاب ❁ هدى وذكرى لاولي الالباب
وعلى اله واصحابه المتقين ❁ هداة الحق وحماة اليقين اما بعد فيقول افقر العبيد الى الله الملك
الغزير الحميد ❁ اسمعيل بن علي الشهير بمفيد ❁ وفقه الله تعالى للافادة بعد الاستفادة
وزوده التحلي بزيادة ❁ هذا لباب ما وكزه اولوا الالباب ❁ تبصرة لما في خزانة تقتضي
حامده الله بالراضي من فرجه الباب ❁ الذي رصانة تقريره اغنى من مؤنة التحرير ومتانة
بيان تفسيره اعلى من كل بيان وتفسير ❁ اختفاء رموز الكناية في كنوز حسن عبارته غير خفي
وعلى تفننه فاصغيه بحسنه ❁ يغني الزمان وفيه عالم يوصف ❁ لخصته من امهات كتب البسيطة
والمؤلفات الوجيزة والوسيطة ❁ كالكشاف والارشاد ومعالم الامام البغوي والحواشي
المقبولة لاستاذي الحافظ اسمعيل التونوي ❁ وسائر الحواشي المعتبرة ❁ والتصانيف المشتهرة
رفع الله تعالى درجاتهم ❁ ونفعنا باسرار بركاتهم ❁ وخلصته من ملال التطويل والقال وما
لا طائل تحته في افهام المرام من اطالة الاقوال ❁ وقصرت الاهتمام تقريبا بتقديم ما هو الاهم
وحشته بالمهم ❁ وطويت غرة على غرة حذرا من ابهام المهم ❁ فان خير الكلام ما قل ودل
وكثر نفعه وجل ❁ سالكا في ذلك طريق نظم فرائد كلماته ❁ المتضمنة لما يسع في ظروف الحروف
من فوائده ونكاته ❁ في سلك نظام التحرير المفيد ❁ كامتزاج الدقيق بالسمن والعقيد ❁ يكون
مغنيا عن المصباح بالاصباح ❁ وضبح بتوفيق ربه سبحانه بمشكاة فيها مصباح ❁ يحيث يتيسر للنفس
ولمن يشاركني في درسي تقليب حداق الطالعة الى مطالع انواره ❁ بلا تطويل اعناق المراجعة
نحو اخباره في كشف اسراره ❁ وافوض امري الى الله في كل حول ❁ واتضرع اليه فيما عز عليه واقول
ارجو من الله توفيقا جسانا ❁ لانا تمم بحسن تبيان ❁ ورابطة لقادة حقيقة بتقليد ❁ بعروة تحقيق
ونفعه للذين نصارا عينهم ❁ على سير سواه بامعان ❁ ورقهم بعد تدقيق اذا اطلعوا
على الذي فيه من خبط ونسيان ❁ وان يكون وسيلة الى ختم ايمان ❁ ومغفرة منه ورضوان

بسم

ادراكهم وحسن قبولهم خطابا الملك والملكوت من الامور المخفية في عالم الغيب والشهادة مما يصح
ان يدرك بالحس وبالعقل ويتوقف على شواهد النقل وجليا قدس المجردة من صفات الذات
والافعال المتقدسة عن سوئب النقص والزوال المستمرة ورأى عقول الرجال ليتفكروا فيها فتكرا
فينتقلوا من مقدمات الآثار الى المطلوب المؤثر المتعال وصفات الذات والافعال فيحصل لهم
الحكمة النظرية بقدر الطاقة البشرية ومهد لهم بانبسط كالمهاد لانتفاع العباد وقواعد الاحكام
الشرعية من المسائل الفرعية والاصول المرعية والوضايع الالهية من الاسباب والشروط
الموضحة لتلك الاحكام المرفوعة ماخوذة من نصوص الايات المعبر عنها بالعبارات
والمأخوذ عنها من الاشارة والدلالة والاقتضاء الا مع الظاهرة من تلك الايات وذلك
الابراز والتمهيد لتذهيبها بالله تعالى ويزين صنعهم الرجس من الذنب المدنس للعرض الانس
وهو الجهل بالاحكام الشرعية الاصلية والفرعية والحدث الظاهر وخبث الباطن الوافر
من سوء الخلق وقبح العمل وما يرضى عنه ربهم عز وجل ويطهرهم من ادناس معاصي انفسهم
تطهيرا كاملا بتحليتهم نفوسهم عن الرذائل المستدنة بتحليتها بالفضائل حتى يحصل لهم
الحكمة العلمية بعد حصول الحكمة النظرية واذا بين الناس ما نزل اليهم وكشف لهم ما خفي عليهم
كان الناس صنفين فريق في الجنة وفريق في السعير ممن كان له قلب وهو يتفكر في حالته
من المجتهدين ومن تبعهم من العلماء العاملين او القى السمع واصغى الى كلامه الدالة على فائدته وهو
شهيد حاضر قلبه يستفهم معانيه ويشاهد على صدقه بتذكر ما استفاده من جواهر مبانيه
من سائر المؤمنين الكاملين فهو في الدارين حميد وسعيد فحو والحال في الدنيا ومسعود وامل
في الثناء الاخرى بل الاحمد والسعادة فيها احق واحرى ومن يرفع اليه راسه بالمدبل توجه
الى الرد واطفا بنراسه الذي هو مصباح فطرة الاسعم في زجاجة قلبه المستنور بنور تلك
العلم تعيش مجزوما بحيث يكون عيشته في الدنيا ذميما مذموما وسيصلى سعيرا ويدخل
وخلودا مؤبدا وتوكدا نارا موقدة وساءت مصيرا واذا اردتم هذه الصفات المتعلقة بالايات
في مرايا بصائر الناظر بحيث صار الموصوف بها سجاياه كالما هلكا فوجب ان نتعرض بطريق
التصرع على اسلوب الخطاب على من نزل عليه ذلك الكتاب وعلى من اخانه كالال والاصحاب
فيما وجبا لوجود والمقتضى وانه لوجوه الموجد لكل موجود وبما فضل الجود وكثر الايادي فيضا
الما من جوانب الوادي التي منها تنزيل ذلك الكتاب الهادي وبما غايته كل مقصود ترجع اليه
جمع الامور واليه البعث والنشور صل عليه صلوة تحاكمه على الدوام تواذي غنائه
وتحاذي منافعه الانام وتجاري غنائه وتقابل شاعبه فواعبا رسالته وتبليغ الاحكام
وعلى شاعانه في اظهار شعائر الاسلام وقرر بنيانه فابنى عليه مدينة العلم من قواعد
الاحكام فغرفوا فاض علينا افاده وانه زلال حسائك من عيون بركاتهم وعلوم

وعلومهم

بلغ قراءة ٢ من الفاضل السعادة مع الخير



وحلومهم وكالاتهم واسلك بنا اسلاكا لازما واد خلنا ادخالا واما مسالك كراماتهم حتى كن
العالم ومكارم ملكاتهم وسلم عليه وعليهم كما تقربهم والبيت البهم بعد ما عرفت ما تقدم من الكلام فاعلم
ان علم العلوم محققا في ذاته مقدارا وارفعها في صفاته شرفا واعتبارا كما هو موضوعه وشرف غايته
من السعادة الابدية ومنارا حيث يكون دليلا واضحا لمطالب السرمدية لوائحه المستنيرة لشرائف
مسائله العلية علم التفسير الذي هو علم يعرف به المعاني القرانية بحسب الطاقة الانسانية وموضوعه
كلام الله ومعلوماته مدلولاته العلمي وغايته سعادة الدين والدنيا ويندرج فيه موضوع الكلام
وهو المعلوم من حيث يتعلق به عقائد الاسلام الذي هو رئيس العلوم الدينية واعلاها لرجوعها
اليه وراسها المحدود للوقوف الاحكام الشرعية عليه ومبنى قواعد الشرع المبين حيث بنى عليه
مسائل الدين فاساسها او بنى عليه ودلائل اليقين لا يلتبس لمعاطيه والتناول بايدي
التامل في دقائقه وخوافيه والتصدي بالكلم للمتعلمين فيه بتبيان معانيه الامن برع
وفاق على اصحابه واقرانه في المزية من بين نظرائه في العلوم الدينية كلها اصولها من علم الحديث
والكلام واصول الفقه بالاتفاق وفروعها من مسائل الفقه ومباحث الاخلاق وفاق
في الصناعات العربية والفنون الادبية التي يحصل بها للنفس ما يتعلق بها وباب الدرس فان علم الاداب
ما يحترز به عن الخطل في كلام العرب الملتبسة بانواعها الاثنى عشر لا على مجرد ما انتشر لا سيما البراعة
في علمين مختصين بالقران وهما علم المعاني والبيان بعدان يكونا اخذا من سائر العلوم بحظ
جامعا بينها مرتبين تحقيق وحفظ يقتطفان في النفس وراكا للحجة وان لطف شانها منبهتها على الفكرة
وان خفي مكانها تم توقفه في البراعة على هذه العلوم من جهة الذات فلا يعاني ياسته من حيث
الاعتداد والصفات ولطالما احدث نفسي واقسم بربي انه امتد تجدي نفسي واستبد مني
بان اصنف في هذا الفن لعظيم كتابا جليلا ما اجل فصاحته يحتوي على صفوه ما بلغني فحته وصفي
من خطا الصحابة تلقى وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وغيرهم من الاعلام عليهم رضوان الله
الملك العلام وعلى التابعين كالحسن البصري ومجاهد والضحاك وسعيد بن جبير ونحوهم من الاخيار
رحمهم الله الملك الغفار ومن دونهم في الاطلاع كعبد الرزاق وابي علي الفارسي والزجاج وابي علي
الطبري من السند الصالحين رحمة الله عليهم اجمعين وينطوي انطواء المنطوي على منوال لكت
بارعة ودقائق فائقة ولطائف رائقة مجموعة مافقة استنبطها واستخرجها استخراج اقل ما
من الآبار ناوس معنى قبلي من فاضل الماجريد واسائل المدينين الاخبار كالزمخشري والامام
الرازي والراغب الاصفهاني عليهم رحمة العزيز الغفار ويعرب عن وجوه القراءات المشهورة
المتواترة ويكشف قناع الاستتار عن وجوه غرائبها الفاخرة المعزية المنسوبة الى الائمة البهام
المشهورين السبعة المعروفين ناسبهم ابو جعفر المخزومي البصري والسواد الغرر المشهورة المروية
المرغوبة عن القراء المعتبرين الا ما روي عن غيرهم من القارئين كخلف بن هشام وابي جعفر يزيد

بالجر عطفا على الحكمة على مراتب السعداء ومنازل الاشقياء فالنشاة الاخرى اما الى بقاء الروح
ونقل عن الحكماء النظرية معرفة الله تعالى بصفات الكمال المشتمل عليها المحمدية قال يوم الدين والاحكام
العلية اى سلوك الصراط المستقيم والاطلاع المذكور المشتمل عليه اياك نعبد الى اخره فان صح نقله
اشارة الى توجيه اخر فتدبر وتسمى سورة الكنز ظاهره انها السورة جزء من الاسم لكن في المحبب انها
هي كنز من كنوز عرشي والوافية والكافية بالنصب عطف على السورة كالشفاء وفي الكبرى كذلك
الاستمال وسورة الحمد والشكر والدعاء وتعليم المسائل اى لسؤال اشتمالها الخ اقول الاولى
والشكر بالجر عطفا على الحمد على انها السورة جزء من العلم وحذف الخبر منه جائز كما قيل في رضاك
والصلوة بالجر ايضا كما في الكشاف لوجوب قرائتها اى افراضها عندنا في والاستحباب
احدهم فرضيتها بل وجوبها في الاولين وندبها بعدهما كذا قيل والظاهر على هذه النسخة او
والاولى ان يقال لوجوب احدهم من القطعي والظني على المذهبين والاستحباب على ظاهره
والشافية والشفاء بالجر والنصب لقوله عليه السلام هي شفاء لكل داء اخرجه البيهقي والدارمي
والسبع المثاني بالنصب لانها سبع اياب بالاتفاق وانما اختلف في تعيينها منهم من عد البسملة
اى بسم الله الرحمن الرحيم اية من الفاتحة دون صراط الذين انعمت عليهم ومنهم من عكس الامر
فعد انعمت عليهم ودون البسملة ولانها تثنى بالتخفيف والتشديد في الصلوة من ثناه كرماه
رد بعضه على بعض فيكون المثاني بمعنى المثنيات وانما قورن من عمره في كل ركعة مفسرا بتعيين
الى ركعة اخرى كما في الكشاف وثنيت في الانزال من قبل على انها تثنا وما بارد اكما ذكره
العصام وقيل التكرير بعد البجهة وقوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني على ما بنص عطف
على الظرف ظاهره وبعد بجريد تثنى على الزمان واعتبار الاستمرار في الصلوة والمعنى في الانزال
ان صح انها مكية حين فرضت الصلوة وبالمدينة حين حولت القبلة تاكيدا لوجوبها وصح انها مكية
نازلة قبل البجرة وشك في انها مدنية نازلة بعدها وان قال مجاهد حتى قيل انه نهوة منه
لقوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني وقد فسرها النبي عليه السلام بسورة الفاتحة كما في
البخاري وهو مكي بالنص بالاتفاق روى عن ابن عباس رض ومثل هذا الموقوف في حكم المرفوع
كما في الاتقان وكذا روى عن علي وقتادة واكثر المفسرين وما رواه النسائي عن ابن عباس
ان السبع المثاني هي السبع الطوال لا يعارض رواية البخاري لله الرحمن الرحيم
جزء من الفاتحة اية او بعضها وكذا من كل سورة كما في تفسير وقيل مطلقا وقيل في سائر السور
وقيل اية قدره في الفاتحة وجزء من غيرها وقيل مطلقا وقيل منها مرة ودونا خرى بناء
على التكرير وحسنه ابن الحجر والسيوطي فالمجموع عشرة اقوال وثبت جعله قرانا كما بين كتب
والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وفقها سوى بحنيفة كالشيخين وعبد الله بن مبارك والشافعي



زهد بن قناع المدني الآن قصور بضاعتي وقلة رأس مالي في تجارتي كان يثبطني و
يوقفني على الدوام عن الاقدام والتمشي باقدام الهمة الى هذا المرام ويمنعني والجد والاهتمام
في هذا المقام من تاليف الكلام واستمر ذلك المنع حتى سنح لي وخطر في مرآة قلبي بعناية
ربي بعد الاستخارة المسنونة كالاستشارة صورة ما صمم عزمي وقطع صمام جزمي
لجزمي من الالهام بخيرية هذا المرام على الشروع فيما اردته والاتيان بما قصدته
من التصنيف الذي اوردته ناوما ان اوسمه واجعل له علاقة تنظمه ورسما اسميا
يستمي به علما شخصيا وجنسيا بعد اتمامه ازلا تمام يزينه الاعدام ولذا قلت توسمه بالاتمام
بانوار التنزيل لظهور معانيها واظهار ما خفي من الايات القرانية واسرار التاويل للاتمام
استمر من الاشارات الربانية فها انا اشرع في ابيان وبحسن توفيقه واستعانته
في جعل اسباب التصنيف موافقة له على وجه التسهيل والاتقان اقول وهو الموفق
لكل خير نافع مامول فيوفقني لهذا المحبر الجزيل والمعطي لكل مسؤول وهو حسبي ونعم الوكيل

سورة فاتحة الكتاب وهي سبع ايات اى هذه السورة سورة مخصوصة تسمى فاتحة
الكتاب من سور المدينة لاحاطتها بايات مخصوصة او من السور بالبمزة بمعنى المنزلة الرفيعة
كما يسمى والفاتحة مصدر كالعافية او اسم فاعل سمي لكونها اول الشيء لانه سبب الوجود والبدء
والاضافة الاولى بيانية كما في بهيمة الانعام على ما في الكشاف والثانية لامية على ان الكتاب
عبارة عن الكل لا الكلي كما اختاره الاصولي وتسمى ام القران اى تذكر بهذا الاسم الصفو
على سبيل الاستمرار عطف على معنى فيه رمز الى ان السورة ليست جزأ مما تعلم وهو علم شخصي
لالفاظ المخصوصة عرفا مع كونه واحدا نوعيا والا اختص بما قراه جبريل عليه السلام
كما في التلويح وانما سميت فاتحة الكتاب وام القران لانها مفتتحة ومبدوء اى يفتح به
ويبدو به كفتح المطوي والباب فصح تسميتها بفاتحة الكتاب نظما فكانها اصله ومنشوء
اى يبتنى عليه الباقي ومحل ظهوره لكونها مبدأ القران فجاز تسميتها بام القران على التشبيه
معنى والفا اشارة الى توجيه هذا التوجيه على الاول والى تسميتها بفاتحة الكتاب اصل مشهور
ولذا لم يفرع بها في الثاني فتامل ولذلك التشبيه تسمى ساسا ايضا فانه اصل لبنا
اولانها تشمل على ما فيه مناط المقاصد الاتية حالا ومالا اشتمال الدال على المدلول عطف
على قوله فكانها اصله معنى مناطا على سبيل التقا والتعدد اى التكلف بتخصيص العبارة بها مثلا
امره والاجتناب عما نهاه او التشكك لسببها كما في القاموس وبيانا لوعد والوعيد
بقوله انعمت عليهم الخ او تشتمل على جملة معانيه ومحل مقاصد كلها كما ان الاشتمال الاول
باعتبار بعضها مناط الحكمة النظرية المتصور منها مجردا للكفر والنظر والى احكام العملية الحكمة
العلية المرغوب فيها العمل المعتبر ولذا صرح بالاحكام فتدبر التي صفة جملة اخر سلوك



اشارة الى ان التوجيه الاول والثاني كما نقل عنه ورده انتهى وفيه تامل

والاختص بما قراه جبريل عليه السلام على ما في التلويح فلو كان الكلمة التي بوحدة التحصيل الكلية
شاملة حقيقة فالاستحسان وما قال الشهاب من ان في
القران لكنها بالامكان فتامل

في قوله الجديد وخالفهم قراء المدينة كنافع والبصرة كابن عمرو ويعقوب والشام كابن عامر وفقهاؤهم
اما البصرة والشام وما فقهاء المدينة كمحمد بن عمر والزهري فلعلها جزء من كل سورة وما لك
والاوزاعي سنة الى قبله ولم يتضح ابو حنيفة رح قياس شافعي البسملة بقسمي من نبهاني في
ظن لعدم تصريح كونه فيها انها ليست من السورة عنده ويدل عليه عدم الجهر بها قبل فاتحة
في الصلوة وتركها قبل السورة كما في الكشاف فهو ظني وارد لا بارد كما قال العاصم والصحيح
انها اية فذة عنده لا خارجة عن القرآن كما قال لقدما ولذا اتى به بقوله وسل عن محمد
انها من القرآن ام لا فقال بيني اي جانبي المصحف من النظم الملفوظ او المكتوب
كلام الله او آل عليه فلا تكون خارجة عنها فكون آية مستقلة للفصل والتبرك في السور
لنا احاديث كثيرة متواترة المعنى تدل على انها من الفاتحة آية اولا فمنها ما روى ابو هريرة
انه صلى الله عليه وسلم قال فاتحة الكتاب سبع اياته اولهن بسم الله الرحمن الرحيم اخرجه الطبراني
في الاوسط والبيهقي وروى ضعيفا ابن عباس في قوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني انها فاتحة
قيل له فاين السابعة فقال بسم الله الرحمن الرحيم وقول ام سلمة رضي الله عنها قرأ رسول الله
الفاتحة وعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين آية الخ هذا يدل على انها بعض آية لكن صح
البيهقي انه عد البسملة آية والترمذي لم يذكر البسملة في جامعه ومن اجله اي لما ذكر من الخلاف بين
اختلف انها آية برأسها او جاء بعدها والاجماع القولي يضعف على ما بينا له فتين كلام الله تعالى
في المصحف القديمة والاتفاق اي الاجماع الفعلي على اثباتها في جميع المصاحف مع المبالغة
في تجريد القرآن كتابة حتى لم يكتب آمين مع الامر بذكره قبل الفاتحة كما سيجيء
وهذان الدليلان يدلان على انها من القرآن لا على انها من الفاتحة الا ان ينضم اليهما الاصل الاول في كل
محل ثبت فيه والى الثاني اشار بقوله في المحل والبعدان في حيز المنع كذا نقل عن
الظاهر انه منع التقريب بان المدعى كون البسملة جزءا من فاتحة لا انها من قرآن مطلقا واني التواتر
شرط في اصل القرآنية لا في الوصف والمحل ويمكن ان يكون تحقيقا للمرام بان المدعى كلا الامرين
وهذان لاثباتهما لكن الاول لا يفيد التواتر في البسملة بشهادة الاجماع وعدم
انكار جاحد بها بشبهة فيها كما افيد ولا يكفي الظن في قرآنية وان اكتفي به لغيره الى والقول بانه
غير متواتر فليس بقرآن لخلاف الشوافع فانها ظنية غير ظاهر واعلم ان الحقيقة ان يقال ان نبي ملك
فيهم رياح فان لنا احاديث كثيرة تدل على انها ليست من الفاتحة انها ما في الصحيحين من انه صليت
خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين
ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وما روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
يفتتح الصلوة بالتكبيرة وبالقرآن بالحمد لله رب العالمين وانما متعلقة ومرتبطة لازائدة فتحمد فيها
لا بالحمد على الجزئية كما نقل عن الشيخ ابن العربي قدس سره تقديره اي الحاصل بيان قدره

وما اطلقه محمد خصوصا وامام كذا قيل وقد يطلق الكل
على البعض ويحال لما قرآن كما في المواقف
فلا حاجة الى التجوز في قول محمد كلام الله الخ
ثم قيل لم ير لم تشر بها فلم يجب اشارة الى انها ليست
منها فتحا او ان الاسرار تعبدي لا ينبغي الخوض فيه

الكتاب
صنعم

في نسخة وهم جلها

في الخلاصة قوله
بالخرز فوق

البسملة
في فاتحة انه شرط في وصفه آية عند محمد
الخ

بسم

قيد الخط في غير ذكره ليس في قدورا
الاستغاط واضيا بالبقر
الاخذ والنفس



بسم الله اقرأ او اتلو كما في الكشاف بصيغة المضارع للاستمرار التجددي لا اقرأ بصيغة الامر وان
روى ضعيفا عن ابن عباس رضه واختاره الفراء لكونه مقولا على السنة العباد ولا نقرأ كنعبد كلمة حق
ان الذي يتلوه ويتبعه من الكلام مقروء بعده ويذهب بتلو القرآن المتصورة بالتجمل فيه طريق
برهاني واما ادعاء الظهار والتبرك باسمه تعالى فلكون انشاء ومقدرات القرآن من حد لولاه كما في التوضيح
وكذلك اي مضارعا مثل التقدير المذكور يضمر اي يقدر في ضميره كل فاعل ما اي لفظ فعل
يجعل التسمية مبدأ له اي بادي البدأ مدلول ذلك الفعل فيضمر الاكل آكل والشارب اشرب
والاستعانة بالجر على الكل بالتعاير الاعتباري وذلك اي تقدير اقرأ او اضمارها
بجعلها مبدأ له اولى من ان يضمر ابتدأ بناء على عمومه والاشتراك لانه كحديث الابتداء قولا وفعلا
كما اختاره الفاضل ابو السعود رد الاولى خسرو لعدم مايطابقه استعمالا فيما ذكر مما لا يخفى
والحديث نحو اقرأ باسم ربك وباسمك ربي وضعت جنبي او وصفا فان ما جعل مبدأ له آنفا
او زمانيا ليس فعلا موصوفا بالابتداء بل بما يقرؤه ونحوه والاشتمال الفعلي حاصل بالابتداء
وهو المقصود والابتدائي عطف على بدأ اي مع تقدير الجر وتعليق الجار به او بالمصدر لزيادة
اضماره فيه مع عدم مايطابقه ايضا وقس عليه اضمار قرأتي ونحوه وان اختاره البصريون كما في التلخيص
ومع عدم التجدد في الابتداء بخلاف المضارع واعتبار الشارع الخ الى اخر المشروع فيه
مما يقصد بالقبول وعسى وتقديمه اي ايراد قبل متعلقة في تقديره هنا اي في التسمية دون قوله
اقرأ باسم ربك هنا مالك ان القراءة لانها اول سورة نزلت على ما في الكشاف وعلقه المالكي
بالقراءة الثانية فيكون كالتسمية اوقع في النفس واكمن في الذهن كما في قوله تعالى باسم الله مجريها
ان تعلق الجار بالمجرى فتمثل وان كان خبرا مقدما فتنظر وقوله اياك بعد تمثيل قدم الاول
واخر الكشاف تذكره في المعمول لانه تقديم المفعول اهم في نفسه من كل منهم للحصر والدلالة
على الاختصاص كما وهم حتى يتكلف في عطف قوله واذكل على الاختصاص اي قوي دلالة
بحسب النحوي من الاهتمام بالتقديم بطريق قصر الموصوف على الصفة افرادا او قلبا اي قرأتك
متصورة على كونها باسم الله لا بتجاوزا الى كونها باسم غيره كالات والعزى فتكون اضافيا
وان كان في تاخيره دلالة المحال فيطهر معنى التخصيص وفي المغني كانت قريش تقول باسم اللات
والعزى نفعل كذا تعظيما بالتقديم والموحد حق بالتعظيم وادخل في التعظيم اي اشد دخلا في تعظيم
الله واسمه لاعلى اي دفني في الوجود من دفني امره اي وجد موافقا له كما في الصحاح فان اسم الله تعالى
مقدم على القراءة ليت لا يكون مقدما وقد جعل اسم الله تعالى آلة لها اي جعل آلة للقراءة ونحوها من حيث
ان الفعل الذي جعل اسم الله تعالى مبدأ له بيان لوجه الشبه لا يتم ولا يتقدر به شرعا اي في الشرع
وان تم عقلا بما يقصد ذلك الفعل باسم الله تعالى اي حين وداوم عدم الابتداء به لانه حق التسمية فليس
فيه مانعة الابتداء بل داعية التعظيم والاجلال فظهر ان كون الباء للاستعانة واعتبار الاشتمال

ولا حاجة الى جعل الاستعانة في المعنى كما قال بعض المحشين

اي مقدرا على ما ذكر من التقدير

وكذا على نفسه واستشاؤه من كل امر ذي بال
كما فيه خلاف ظاهر المجال

لا حقيقيا حتى يرد ان الافراد والغلبة متصوران
على القصر الاضافي كما يتبين في محله وهذا ضيق

لانه واقعي كما هو المشهور حتى يلزم التردد
من غير ضرورة داعية

عطف تفسير لقوله لانه الخ وقوله في الشرع اشاره
الى انه حذف في نسبته بالظرف المتعلق

فيها والمكتبة في الاسم اولى وانما جيء الاعتبار التغاير كما لا يخفى لقوله عليه السلام
كل امر ذي قول وفعل ذي بال اي شرف وحال او ملازم قلبا ومالكه او صاحبه على الاستعارة
لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر اي ناقص شرعا واصله مقطوع الذنب وفي رواية اجزم وفي اخرى قطع
والمراد اما الاسم العلمي فالاضافة تبيانية او ما يدل على المسمى مطلقا فلمية والبدء والابتداء
وسيلة اليه واضافي فظاهر وعليه ولا بعد ان يراد لم يقدم فيه لفظ بسم الله ويؤيده
رواية الخطيب لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وصل الباء للمصاحبة والمعية ولم يقل للآلة
لانها تستلزم التبعية في القصد كما في التلويح وفي الكشاف هو اعرب واحسن ووجهه الشريف
بانه اكد استعانه وابعد ابتدائه واذل على ملابسة اجزائه للفعل وانظر عند ملاحظة العقل
وفي الكل نظر والمعنى على الوجهين متبركا باسم الله قرأ اي باستعانته او مصاحبته للتبرك
يؤيده قوله ليعلموا كيف يتبرك باسمه تعالى ويشهد له قول الشريف قدس سره ان كون اسم الله آلة
للفعل راجع الى التبرك والظرف لغو على التقديرين يؤيده الاتفاق في تعلق الباء بقرأ فقوله
متبركا تصوير للمعنى لا تقدير للمبنى كذا افيد والاكثر على انه لغو على الاول مستقر على الثاني بناء
على ان الاستعانة بلا اعتبار فعل اخر بخلاف المصاحبة وذكر الفناري انه ان اريد مجرد مصاحبة
الفعل للمجرور بلا مشاركة في معنى العامل فمستقر في موضع الحال وان قصد مشاركته فلغو
وهذا القول وما بعده الى اخر السورة مقول جار على السنة العباد والعائض جواب ما يقال
كيف يتبرك عبد الله باسمه ويقول يخبد وانا عبده وهو عنه متعال ليعلموا كيف يتبرك به
اي كيفية التبرك باسمه على لوجهين فلا حاجة الى تقدير قولوا كما قالوا ويحمد على نعمه
ويسأل من فضله وكرمه وقس عليه كيفية ادائه وطرق استعانته وانما كسرت
ومن حق الحروف المنورة اي والحال انه ما ينبغي للحروف البسيطة المعنوية ان تفتح اي تبنى على الفتحة
التي هي اخف السكون الاصلي في الخفة وان كانت الكسرة اخف فالمخرج وللتحرك الساكن بها
لاختصاصها بلزوم الحركة او الجر اي التبرء بما يمتنع انفكاكها عنها بخلاف غيرها كالكاف
والواو واللام كاكسرت لام الامر ولام الاضافة اي الجارة لنسبتها الفعل ومعناه
الى المجرور داخلة على المطهر الحقيقي ومن حقها الفتح للفصل بينها وبين لام الابتداء الخلاف
الداخلة على المطهر لعدم الالتباس سوى لدا خلة على يا المتكلم المتعينة للكسر ولام الاستغاثة
والتعجب والتهديد والواقع مدخولها موقع كاف الدعوى فيكون مضمرا حكميا والاسم
عند اصحابنا البصريين طرف لقوله من الاسماء وفيه ترجيح لقولهم التي حذفت عجزها جمع
عجز بضم الجيم يعني لاخرها واوا او فرعا اعتباطا كدم ويد فكان آخرها منتشا او منويا
ولام يجعل اعرابها تقديريا كقاض واصله سمو كصبو وعلو وعينا واللام على السكون
لزيادة التخفيف مع التعاون في تحريك الوسط وادخل عليها مبتدأ بها ليمكن الابتداء



بسبعها همزة الوصل كابن فلا يكتب فورا دافع لان من ابهم وعادتهم الاعتذار في لفعتم ان يبتدؤا
بالتحرك ويقفوا على الساكن عرفا وان كان الحركة او سكون من صفات الاجسام وذكر انه تعالى مستقر
ويشهد له اي يدل على كون الاسم مثبتا لمحذوف ظاهر تقديره وتحويلهم اياه على صيغة اسماء
جمعا لا معرفا كما ورد على اعرة فانا صله وسماء ثنا لوسامة بمعنى الحسن غير مصرف كذا في القاموس
واسامي بتشديد الياء كما في جمع الجمع واصله اساميو فادغم ويجوز تخفيف الياء ويصير كجوار بكما
قال واسام كما في القاموس وظبره امان جمع امية وسمي بضم السين اسم تصغير او فتحها صفة مشبهة
والاصل سميو وتحيوا دغم وصيغة مبالغة او مخاطبا او مخاطبة معلوما او مجهولا او غائبة مجهولة فتفنن
سبع صور ويشهد له بضم مجيء سمي بالضم كهدى وبالكسر كرضى اصله سمو بفتح فتسكين كلمة اي
في معنى الاسم لا بمعنى غير والا لتعرف على اوسام واطسم ووسيم وسمة قالا بوحاتم تركيبه يشاهد
الا خير لعدم شهرته والله سماك اي عالمهم بتسميتك مني مباركا اي ما تبرك به كبعد وسعيد اتبرك
انه به اي اختارك واصطفاك بهذا الاسم على غيرك اتبارك اي اختار الله اوكما اختارك بالفضل
والافضال واحتمال سما غير مقصور يخالف الرسم المشهور والقلب اي عكس بكان الفاء واللام في نده
الشواهد المقبولة بعيد عن قبول القلب غير مطرد كلي بل مخالف للقياس فهو دعوى الاشتراك كما
في الجذب وجذم مع ان الاصل الشائع رد الجمع والتصغير الى اصلها فاستثنا والكوفة به لحرج التسمية
بمنع الملازمة باطل واشتقاقه معنى مما السمو كالعلو بالكسر والضم كذا قال الشريف والظاهر
من الصحاح انه بالضم والتشديد عند البصريين تخفيفا بخلاف الاصل ان علا في الخف فانه تقديري
كما يقال قال اصله قول لانه رفعة للمسمى يرفعه الى ذهن السامع كذا ذكره القاضي او من ضعيف
الخفاء الى فرقة الجلاء كما ذكره الشريف وشعاره اي علامة تكون سببا لظهوره ومن السمة
عند الكوفيين لانه علامة للمسمى واصله ان علاني وسم بالفتح والكسر حذفت الواو وتكثرة الاستعمال
وعوضت عنها همزة الوصل ساكنة لان اصل فكسرت على اصل تحريك الساكن وللنقل كسرة الواو
اليها وقيل قلبت همزة كما شاع فاما اشتق من السمة ليتقل بكثير لعينا علاله بحجة اسكان الواو
وانفتاح السين كما قال البصريون وردوا قولهم بطريق النقض الاجمالي بان الهمزة لم تعهد ولم تعرف حال
كونها داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وانما عهدت داخلة على ما حذف عجزه والمعهود
فيما حذف صدره التعويض غالبا عهد في محذوفة الاعجاز كدم ويد الا ان يقال استغنى عنه
بتحريك آخر كما في الكشاف قال ربه باسم الذي في كل سورة سمه بتثليث السين كما
في القاموس والباء متعلقة بقوله ارسل فيها بازل يقرمة اي ارسل الراعي في جماعة الابل
فحل قويا لا يحمل عليه للنتاج والاسم اي ما صدق هو عليه علمية كاسم الجلالة لا لفظه فانه عين مسماه
الذي هو اللفظ الموضوع المستقل كما ذكره الامام وللاسم المضاف ذيا بي عند السياق
ان اريد به اللفظ كما في قوله تعالى وايانا ما تدعوه فله الاسماء الحسنى فهو غير المسمى الموضوع له تحكمت

زيدا كما قالت المعتزلة وهذا ظاهر نبه عليه بقوله لانه يتألف غالبا من اصوات متقطعة اى حروف متفرقة بسيطة على ان الحرف صوت مركب عند اهل العربية لا كيفية عارضة له كما قالت الفلسفية وان اختاره المصنف في الطوالع غير قارة بل آنية لا تجتمع اجزاؤها المعدة للوجود والا لانه يختلف باختلاف الامم والاعصار وتغاير الصفات والادوار ولانه يتعدد وتاره مع اتحاد المسمى كما في المرادفات ويختلف اخرى مع تعدده كما في المشتركات والمسمى كله لا يكون كذلك وان كان بعضه متألفا من اصوات كالكلمة والقول والقصيدة فهو نوع للاجناس الكلى لا سبب كلى فيكون قيدا لكبرى معطوية وهو كل هذا شانه فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء اى نفس المعنى الموضوع له فهو المسمى كما هو المشهور نحو كتب زيد ومنه قوله تعالى وما تعبدون من دونه الا اسما لكنه اى لفظ الاسم لما اشتهر بهذا المعنى لانه موضوع للفظ خاص فاستعماله في المعنى مجاز غير معهود وقوله تعالى سبح اسم ربك المراد به اللفظ على المختار وان كان اظهر تنزيه الذات والصفات لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها وتبعيدها عن الرفث والفحش وسوء الادب فهو ابلغ في تسبيح الرب والظاهر انه ورد ما يتوهم منه ارادة الذات بالاسم في هذه الآية وقيل جواب عن منع عدم الاشتهار مستندا اليها وفيه ان المادة الواحدة لا تقتضي الاشتهار وارادة عدم الوقوع مما يتوقع به ولانا نختار ان المراد باسم الرب بعض ما صدق عليه مفهوم الاسم فلا يرد انه مختص بلفظ الاسم والكلام في بعض ما صدق هو عليه او الاسم فيه مقحم مزيد للتعظيم كما في الجواب وفيه انه يوهم عدم وجوب تنزيه اسمه تعالى عما لا يليق به كما في وان لك عز لبيد بن ربيعة من المخضرمين الى المحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وان اريد به الصفة اى المعنى القائم بالموصوف مجاري عليه بحمل الاشتقاق على ما يدل عليه تمثيل الشيخ الاشعري بالمشتق كما هو راى الشيخ ابي الحسن الاشعري انقسام الصفة الالهية عنده الى ما هو نفس المسمى وهو الموجود فان وجود الواجب والممكن عينه عنده والمغاير خرج به الباقي الخ والذاتي فلا يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره كذا قيل والى هو وغيره ذهب الصفة الفعلية الراجعة الى التكوين وهو معنى سلبي لا يقتضي وجود الموضوع فلا حاجة الى فرض وجودها بناء على انها من الاعتبارات المعللة عنده والغيرية تقتضي الوجود والى ما ليس هو ولا غيره بمعنى امتناع انفكاكه عنه وهو الصفة الذاتية القديمة فعلم ان النزاع في ان الاسم عين المسمى او غيره لفظي ولذا قال الامام انه من فضول الكلام والتحقيق انه مبني على ان مدلول الاسم هل هو الذات من حيث هي ام الذات باعتبار امر عارض لها غير صادق عليها والمسمى الذات من حيث هي فالاول يبنى على العينية والثاني على الغيرية كذا في شرح المواقف وعلى هذا يكون النزاع حقيقيا وانما قال بسم الله ولم يقل بالله

اى تنزه الاسم عن الالحاد فيه بالتغاير والملابسة الزائغة والاطلاق على غيره كما ذاعا انتهى فيه سواد وكذا لما على وجه التعظيم كذا ذكره القاضي

متعلق بقوله قولا في قوله تمنى ابناي ان يعيش ابواهما وهل انا الا من ربيعة او مضر فقوما وقولا بالذي تعلمانه ولا تخشا وجها ولا تكفا الشعر

متعلق بالاداء لقول الاشعري الاسم هو الصفة وقال المولى خسرو متعلق بالصفة فتدبر



ولا حول ولا قوة الا بالله لانا نتبرك والاستعانة الجارية من عاطف لبيب بذكر اسمه تعالى بخلاف الحقيقة فانها بالذات ومن الذات قال المصنف فانه للتخصيص على ان المراد باسم الجلال فالاضافة بيانية وفي ضمير الرحمن والرحيم استخدام او الفرق بين التبعي والبين فان عدم ذكره محتمل البين فان كان عمدا بالنية كان في الخانية ولم يكتب الف الصوري بناء على وضع الخط وقانون الرسم لكره الاستعمال خطا والمواظبة لفظا فلذا كتب في قراباسم ربك وطوس ابا عطف على لم يكتب وحال عن الف بتقدير اشاره الى انها فرعية فلا يخالف وضع الخط بالكلية عوضا اى اعطاء عوضا وحال كونها عوضا عنها مع التحسين والتفخيم ولذا قال عمر بن عبد العزيز لكاتبه طول لبا واظهر لسينات ودور الميم كذا في الكشاف والاصل الاعلالي له استثقلت فحذف الهمزة اعتباطا وعوض عنها الالف واللام من غير اعتبار التعريف ليتأتى الجمع مع العلمية خلافا للكشاف فانه قال اصله لاله حذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف اى اعتبرت كالعوض لعدم اجتماعهما الا نادرا كقوله معاذ الله ان تكون كظبية كذا ذكره الرضي وقيل عوضا لازما فالحذف حينئذ قياس والا فعام شاذ وان كانا في حكم كلمة واحدة لان الحذف القياسي كالاثبات وعلى ما ذكره المصنف بالعكس مع ظهور التعويض لهذا اختاره وذلك التعويض بالجر فيض قيل باسه بالقطع غالبا عند الرضي تحقيقا للعوضية بخلاف الجر والنماس لعدمها في الاول وانتفاء الوجوب في الثاني واختص القطع بالنداء لظهور العوضية فيه لعدم اعتبار التعريف مع اعتبار التعويض تارة والعوضية اخرى ونقل عن سيبويه ان القطع لتنبيه المخاطب على حرف النداء فيختص بالمنادى الا انه اعم لاختصاصه بالمعبود المتلبس بالحياة المتصور على الاطلاق في الجاهلية والاسلام فيراد به الذات الواجب الوجود كما في سائر الاعلام واصله لمسمى حسن شامل له وللمعبود بالباطل والآلهة المعرف باللام تبع ويقين في الاصل على كل معبود مع كونه صفة عنده كما سيجيء ولذا لم يقل اسم كما في الكشاف ثم غلب تحتيا على المعبود بالحق فيكون من الصفة الغالبة كالرحمن وادعاء كونه علما جنسا منقوضا بانا خاره السيد الجرجاني من انه اشتقاقا في ح واشتقاقا المعنوي عطف مع ساقته على قوله الله اصله الاله والصيرورة وقيل للاله وقيل للاله بناء على ان دخول اللام في الاشتقاق من اله يأله بالفتح فيهما الهة والوهة والوهية كعبادة وعبودة وعبودية بمعنى جعد على زنة المعلوم فيكون للالوهة بمعنى المألوه كالباس بمعنى الملبوس وقيل صفة ومنه تألله واستألهه اى بالغ في العبادة لان اله وتاله وتألهه واستألهه مشتق من الاله كما في الكشاف فانه فيه طاهر وقيل من اله بالكسر وكذا ما بعده على ان همزته اصلية لا مبدلة من واو كما في الصحاح مقولا اذا تحير لان العقول تتحير في معرفته ولذا تحيرت بعضنا آلهة ضفعة مع قصر الكشاف عليه لان التحير خارج عن مسماه اعلى المعبود بالحق فلا يناسب الاخذ وقس عليه الاواني او من الهت الى فلان اى سكنت متوجها اليه يعني استأنست به واستوثقت عنده كذا في الاساس وانما اشتق منه لان القلوب تطمئن بذكره الا بذكر الله تطمئن القلوب وتستوثق بعد انقلابها فيما يوجب

الكروب والارواح تتشكى منتهيا الى معرفته فالنفس تترقى فى سلسلة الاسباب والمسببات
الى الواجب بالذات وتستغرق حتى عن معرفته وتستغيث عن غيره كذا نقل عنه وانظر ان التلطف
لتغيير المفردات وما عرفت فالمراد اشتقاق لفظ الجلالة لا يحتاج الى التكلف بان العقول
العاطلة تتحير فى الآلهة الباطلة او مساله اذا فرغ عليه واليه مفاعيل تدل عليه يقال فرغ عليه
بما يفرغه اذا استغاث به وفرغ له اى استغاثه ذكره الراغب وفى القاموس اليه فرغ
ولاذ والهه فرد بالمد فزال فعال اجارة اى انقذه وازال فقره الجور والفزع على فى الهمزه
للسلب اذ العائذ الملتجى مما يفزعه يفزع اليه ناظرا الى الاول وهو كجزه ناظرا الى الثانى فيكون
بمعنى الفاعل كما توجه من المواجهة حقيقة اى اجازه حقيقة او فى نفس الامر ملتبسة بزعمه
اى نفى العائذ اليه وان لم يجر فى الواقع ولا دلالة فيه على ان ضمير الاستغاثة راجع الى
كيذا افيد قاموسا والفصل اذا وقع على زنة المجهول اى حمل وقوعا وحرصا اذا قعسا وبالكسر
والضم جمع عبد وعابد مولعون بفتح اللام اى لازمون بالتفرع اليه فى الشدائد او من قولهم بالكسر
او الفتح كما فى القاموس يقال ذا تجر وبحط اى اختل من الجباط بالضم نوع من الجنون كما فى الصحاح
وفيه دلالة على ان اله لغة بذاتها وان التحير خاص بخلاف تحير اله فما سبق فافيده انه محقق
بالجاهلين وكان اصله ولاه وان لم يثبت اسما ولا مصدرا ولذا صدره بكان تقلبت
الواو الفا لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضم فى وجوه كعاء وشاح والاصل
وعاو وشاح ويرده بطريق المعارضة الجمع اى جمع اصله وقيل جمعه على ان غير اله
على التردد ولهة تغيره لو كان اصله ولاها كان جمعه ولهة والتالى بط فالمعدم مثله
ومنع الملازمة بتوهم اصالة الهمزة لعدم ولاه وجواز قلب الواو الفا على الشذوذ
برده جمع مياه مع توهم اصالة الهمزة وقيل اصله لاه عطف على قوله اصله اله مصدر
لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب والستر او ترفع الاشتراك كذا فى الباب فراد احدها
او كلاهما على رأى المصنف وهو الظاهر منه والجمع وفى الصحاح يجوز تسميته بان يكون لاه
اصل ثم ادخل عليه الالف واللام فجرى مجرى الاعلام كالحسن والعباس واختاره ابن مالك
وتعالى فى ذلك ولا تعويض حينئذ فيكون قطع الهمزة فى الدائم تحكيما كقراءة تعالى
محجوبا الاول محتجب لان المحجوب مقهور فلا يليق بذاته تعالى كما ذكره الامام وفيه انه يجب ذاته
بنفسه فلا كلام حتى ادراك الابصار فى هذه الدار وادراك البصائر فيه كما هو المختار
ومرتفع على كل شئ ونزه عما يليق بذاته من الصفات ويشهد له على كون اصله لاها من تتمة
التنزيل فلا بناء فى التمريض قول الشاعر اعشى وما بذكر ما يشهد عليه فى الجمع للطور كخلفة
اى بمين واحده صدرت منا بى رياح بالفتح اسم رجل قتل رجل فساقوا له الدية او
الحلف فحلف ثم قتل ضرب به مثلا يغنى من الحلف يسمعها لاهه الكبار كشجاع بمعنى الكبير

ما عرفت ان استغاثة مغنى
فلا يقال كيف يشتق للذى من
الافعال
على انه الجثة بيانية او للغوية

وجح



وجح بانه لضرورة الوزن وقيل علم لذاته المخصوصة وهويته الموجودة فى الخارج ولو بوجه كلى
كما جاء الوجود مضافا على قوله اصله اله على انه مرتجل لا منقول كالحسن واختاره الخليل وسيبويه
فى رواية والزجاج والامام واكثر المحققين وقيل علم منقول ليشمل ما اختاره فى الكشاف
كما ستطلع عليه فيكون بين المعطوفين عموم وجهى لانه يوصف ولا يوصف به مع اختصاصه بالمعبود
بالحق فيكون علما لذاته المخصوصة ويدل عليه ان يستدرم الاسمية العلمية واما فى قوله تعالى العزيز
الحميد الله بالجر فعطف بيان ولانه لا بد له من اسم خاص يجرى عليه ويسند اليه صفاته ويكفى
انه اقتضائى كما فى قوله تعالى على ما هو عادة العرب ولا يضر له سواه اى ما ثبت يصلح للجريان
عليه سوى الله وفيه ان الاله اسم خاص بالغلبة فيجرى عليه صفاته كما بانه قبله الكشاف بل لفظ الله
مع كونه اسم جنس يصح لما ذكر كما تقول له واحد ولذا استدل به فى الكشاف على سميته
ولانه لو كان وصفا ولو خاصا بالغلبة لم يكن قوله لا اله الا الله اى المتكلم به او معقول توحيدا
او عابه التوحيد مثل لا اله الا الرحمن مع اختصاصه به تعالى اذ لا يمنع الشركة وضعا وفيه
انا لا نختصاص الحالى كاف فى التوحيد لكنه مستفاد من الشرع كذا نقل عنه والتحقيق ان المعتبر
بالذات فى الصفات هو المعنى من الذات المعينة بخلاف العلم المرتجل وان كان تعقله بوجه كلى
فانه لا يناف جزئية المعلوم كما فى عموم الوضع وخصوص الموضوع له ونظيره ادراك زيد
قبل الرؤية على وجه كلى مع انه فرد جزئى والاظهر ما قاله الاكثر انه وصف فى اصله
معنى بكونه بمعنى المعبود والمطلق كما هو الراجح على ما سبق لكن غلب عليه تقديرا لا تحقيقا
لعدم اطلاقه على غيره تعالى اصلا مع جوازه عقلا كما قال بحث لم يستعمل فى غيره ابدا
ولذا صار كالعلم الشخصى مثل الثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان من الثروة للنجم المعروف
والمرأة المخصوصة المشهورة والصقعل بكسر العين صفة بمعنى شديد الصوت فى الاصل لقتبه
خويلد بن نفيل بعد استعماله فيمن له صاقعة قبل عليه الاول تقديرا بنا والثانى تحقيقا
اجرى مجراه اى فيهم مقام العلم فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم
تطرق احتمال الشركة اليه فصار على حكميا لا حقيقيا وفى الارث ديرة امتناع الوصف
به وفيه انه لا يقتضى العلمية الحقيقية كما فى اله هو لا يضر فى الكلمة وفيه اشارة الى ان هذه الوجوه
الثلثة لا تدل على العلمية ولا يضر الوصفية الاصلية واتمام يعرف على ان ذاته وحقيقته من حيث
هو هو من غير صفة ذاتية وفعلية غير معقول ومتصور بكنهه للبشر بالفعل وان امكن ذلك كما تقرر
فى الكلام وهذا مبنى على ان الواضع هو البشر كذا قيل والظاهر انه اعم على ما ذكره المولى خسرو
والتحقيق ان تصور الموضوع له بوجه ما كاف فى وضع العلم وكذا فى فهم السامع عند استعماله
كذا نقل عنه فقوله فلا يمكن ان يدل عليه على زنة المبنى للمفعول بلفظ منظور فيه قال الرضى
قد يصير بعض الاعلام اتفاقيا بلا وضع لكثرة الاستعمال الخاص فيكون من الاعلام الغالبة

وانا فقير فى الكشاف على الاستغاثة لوصفه الغائبة

فاندفع ما قاله العصام لو كفى فى التوحيد اختصاص
المستثنى بذاته فى الواقع فقوله لا اله الا الرحمن توحيد ايضا
وان لم يكف واقتضى بقيده بخيثا يجوز ان يتعلل
فيه الشركة لم يكن لا اله الا الله توحيدا انتهى

اى كسبية ما وصف لغوى بذاته وصف حقيقى والاضافة اما
لادنى ملابسة او بتاويل علم ويوصف به والاول اصل
ليوصف به ان المعبود فى الوصفى هو المعنى الذات
بخلاف ما كذا فى الارث وفيكون ما تعلقا غرضه
غرضه على فى الكشاف واصل منظور فيه

اشارة الى ان دليل لعدم صيرورته علما بالغلبة كونه
كالعلم لا فقوله والاظهر الخ كما ذكره ليس كذلك فى
لانه لا يدل عليه كما اعترف به واحتاج الى دعوى
نفى العلمية بستدرم الوصفية بتكلف مستغنى عنه
مع ان قوله وان معنى لا تشتغا قاله لا يدل عليه
ولم يصرح بما يدل على كونه كالعلم لا تنهاه ما
تقدم فافهم

ولذا اصل لا اله الا الله توحيدا انتهى

فائدة تعالى الله عما يشركون

فائدة تعالى الله عما يصفون

لكنه لا يعارض دعوى الاظهرية وعلم الشيء بالوجه علم بذلك الوجه عند التحقيق فلا يجوز ان تعقل
ذاته تعالى بوجه ما ويوضع لفظ بازاء ذاته لكن يرد انه لو توقف الوضع على تعقل الكنه لما امكن
الوضع في غيره تعالى ايضا اذ معرفة الاشياء بكنهها مختص بخالقها على ما صرحوا به كذا افيد
ولانه لو صار علما لم يحتمل لدل على مجرد ذاته المخصوصة بلا اعتبار معنى الصفة ولو دل على مجرد
ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض معنى صحيحا ولان لفظ
تعلقه بالمعبودية لاشتهاره بها او بمعنى المتأخر فانه خلاف الاظهر ولا يقدح في الاظهرية
المدعى فتدبر ولان معنى الاشتقاق الصغير المعنوي وهو كون بعض اللفظين مشاركا للاخر
في المعنى والتركيب الاصلي حاصل بينه وبين الامور المذكورة وان لم يحصل الاشتقاق اللفظي
الا اذا اريد بعضا ورد الاصول فظهر ان كونه في الاصل وصفا اظهر ولم يقل هو ان ينتظم
الصيغتين بمعنى واحد كما في الكشاف لانه منقوض لانه منقوض بالمرأة وفيه ظاهرا وانما اخره
عن وصل من في العبد مع تقدم وجوه اهتماما بالنفي بما نفاه وقد يضم قيد لا مختصا به هنا وقيل بين
مع اذ جاء الوصفية في الاول فيفيد كل من الدليلين كون اسم الجلالة وصفا مختصا بمنزلة العلم
وقيل اصله لاها علما بالسريانية وقيل بالعبرانية بمعناه ذو القدرة فعرب نقل الى العربية
بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام عليه فيه اكتفاء واختصار وتفخيم لامه اي عدم ترقيقها
اذا انفتح ما قبلها همزة او ما اتصل بها او انضم سنة اي طريقة مسلوكة او مأثورة الا
في رواية شاذة عن روح وسوس والتفخيم بعد الكسر كما نقله الزجاج ضعيف ولذا
قال وقيل مطلقا وحذف الفه لحن اي خطأ في القراءة واللغة تفسد به الصلوة مطلقا
وقيل في الكلمة الاولى لتغير المعنى ولا ينعقد به صريح اليمين الا بنية لكونه في صورة فعلة
من البلل وقد جاء اي وقع الحذف لضرورة الشعر الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله
بارك في الرجال في نسخة اذا ما باركه الله فيكون الحذف في موضعين واخره
مرخوم لكن فيكون من البحر الوافر لكونه على مفاعلتن الرحمن الرحيم اسمان
بنيا للمبالغة اي لافادتها ولم يقل صفتان كما في الارشاد لاحتمال كون الرحيم اسم فاعل
كما قال سيبويه والزجاج لقولهم هو رحيم فلانا ولا وضعا لان المبالغة جزء الموضوع له
من رحم المتعدي بالكسر بعد نقله الى رحم بالضم فيهما وفي الرحمن ليكون من الطبائع اللازمة
وصرح الدماميني انه من ابنية المبالغة الملحقة باسم الفاعل كالغضبان فان بنائه من غضب اللازم
وبناء العليم من علم المتعدي بعد النقل ولا يجوز ان يكون اسم فاعل ولذا لم يقل كما في
متن الكشاف والظاهر انه صفة ولذا قال المولى خسرو انه دفع لما نقل عن سيبويه
والرحمة في اللغة رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان اي الميل النفساني
والشفقة التي حاصلها الحنان والرقة لازمها المتقدم للاميل الجسماني ومنه اخذ الرحم

9

بكسر الحاء وهاء الولد لانعطافها وميلها الى ما فيها فكانها ترحمه والمتنزهة الرب عن رقة القلب جاب
بقوله واسماء الله تعالى اي اوصافه التي ظاهرها انفعالات كالغضب والمكر ونحوهما من الصفات
انما تؤخذ وتعتبر باعتبار الغايات والمسببات التي هي افعال لتسميتها باسماء الاسباب ويجوز
ان تكون استعارات كما اختاره صاحب الكشاف في الغضب كذا قال قدس سره دون المبادي و
الاسباب التي هي انفعالات ثم صارت حقائق شرعية ولذا اثر الاخذ على الاطلاق المبني عن التجوز
ويجوز ان يكون الرحمة بمعنى ارادة الخير اللازمة لها فيكون من الصفات الذاتية كما قيل والرحمن ابلغ معنى
اي اشد مبالغة من الرحيم لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فان الالفاظ قوالب المعاني …
في النوع فلا يرد نحو حاذر وحذر اذا كانت للالحاق كذا في المفتاح وقيل اكثرية لا كلية كما في قطع
بالتخفيف وقطع بالتشديد وكبار وكبار بالضم والتخفيف والتشديد وذلك اي كون الرحمن ابلغ
او الزيادة في المعنى انما يؤخذ ويعتبر تارة باعتبار الكمية بتشديد الميم كما في القاموس ملاحظة
متعلق مضمونه وهو في باب التفعيل اكثر وتارة باعتبار الكيفية اي صفة المتعلق من القوة والنعمة
والنفاسة وهو لعمومه اظهر ولهذا اقتصر عليه الكشاف كما قال الزجاج الغضبان الممتلي غضبا
نعم الاخذ الاول قيل في الدعاء المأثور يا رحمن الدنيا اي منعم متاعها المخصوص لانه اي يطول
الرحمن يعم المؤمن والكافر لتعلقها بسائر المخلوقات بعد ورحيم الاخرة لانه يخص المؤمن ويشير
العذاب عن بعض الكفار على ما ورد في بعض الاثار مع قوله تعالى لا يخفف عنهم العذاب من قبيل
تعليل الغضب فتأمل وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الاخرة لان نعم الاخرة كلها
جسام بالضم بمعنى العظيم على ان الكل افرادي او بالكسر جمع جسيم على انه مجموعي واما نعم الدنيا
فجليلة وحقيرة اي منقسمة اليها او جليلة في نفسها حقيرة بالنسبة الى الاخروية فيصلح لما الرحمن
الرحيم وعموم رحمن الدنيا بهذا الاعتبار لكونه منعما بالنعم الجليلة والحقيرة باعتبار الاول ضمنا ولا تنافي
بين الاعتبارين انما خص المأثور بالثاني لانه لو اخذ بالاول فان عطف الاخرة بعد الربط فلا يصح
وان قبله فيكون رحيم الدنيا تكرارا ولا يخفى ان النعم الاخروية مع الدنيوية الجليلة اكثر من الاخروية
الحقيرة فيمكن الاعتبار الاول ايضا لكنه ورد به باعتبار الثاني لظهوره والرواية المأثورة
على ما رواه الترمذي والحاكم رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما ولعلها مبنية على الحقارة الاضافية
في رحيم الاخرة ويمكن جمع الاعتبارين فيها لجمع التوقير والتكثير في قوله تعالى كذبت رسل من قبلك
وانما قدم الرحمن مع كونه ابلغ والاعلى والقياس الترقي من الادنى الى الاعلى فيقتضي الظاهر
تأخيره في مقام المدح كقولك عالم نحرير وجواد فياض لتقدم رحمة الدنيا زمانا باعتبار الاول
وذاتا باعتبار الثاني لتقدم الحيوة والاسلام ولانه اي الرحمن صار كالعلم من حيث انه لا يوصف
به غيره تعالى فيخص به اختصاص العلم فصار من الصفات الغالبة تقديرا ورحمان اليمامة
ونحوه تعنت ولذا لا يحصل به التوحيد كما قرر لان معناه المنعم الحقيقي المؤثر في الانعام البالغ

وهو فعلان للصفة فان كثرة غير منصرف لانتفاء فعلانة على ان الحكم ناظر الى قيد الالحاق فقيد
ظهور عدم الصرف نظرا الى انتفاء فعلانة وقيل نظرا الى صارفة الصرف ثم الشرط فى عدم الصرف
بهذا الباب وجود فعلى على ما صرح به الكشاف وذكر الشريف قدس سره ان الظاهر كونه انتفاء
فعلانة تحقيقا لمضارعة الثانى الثابت فى عدم قبول التاء ووجود فعلى امارته عليه وانما
اشاره الى ان الظاهر حين عدم الصرف اولى لعدم المانع عن اعتبار الشرط فظهر ان الانتفاء
المشهور فى صرف رحمن وعدمه خلاف التحقيق خلافا لمعان كما قاله المولى خسرو وانما خص البسملة
اى قوله بسم الله الرحمن الرحيم بهذه الاسماء الثلثة السابقة اى بتضمنها وقس سائر الاسامى العالمة
لجميع المعارف الجامع بين العلم والعرفان اما المنعم بان يستعان به فى مجامع الامور اى فى جميع ما
الى الانسان هو المعبود الحقيقى المنعم من عمم المجالة الذى هو مولى النعم بضم النعم اى معطيها فى الجملة
كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيرها كما هو حكم التعليق بمشق فيتوجه بالنصب عطفا على بسم اشتر سره
اى بجميع اعضائه جمع شتر بمعنى جمع الجسد كما فى القاموس المقدس اى ذات اسم
المنزه عن شوائب النقص حتى يحصل الشكر العرفى الآتى بعارف والجناب فناء الدار كذا فى المجمع
المطيع لله تعالى وذلك بان خطه جاله وجلاله وقصر نظره الى جهة كماله ويتمسك بحبل
الى بتوفيقه تعالى للعباده التى هى كالحبل المتين الموصل لمن تمسك به الى جنابه على المتين وشغل
من شغله كمنعه واشغله لغة رديئة وجيدة كذا فى القاموس سره هو لطيفة موجودة فى قالب
كالروح فى البدن بذكره والاستمداد به والاستعانة على طاعته من فيره تعلق بشغل بتضمنه
معنى الاعراض الحمد لله الحمد لغة هو الثناء اى الوصف بالجميل فيختص بالخبر باللسان لان
التحقيق انه اظهار صفة الكمال فيشمل حمد الله تعالى لذاته وتخصيص مورده باللسان لخصوص
الانسان وهو الموافق لكونه متولا على السنة العباد كما قيل ويفيده ندا الكشاف حيث
ضم الثناء والمشهور انه مختص باللسان والحمد لغة عرفى او مجازى وترك لفظ
يشعر العموم ولم يقيده بالجميل لاختصاص الثناء به كما فى الصحاح وفى القاموس هو وصف
بمدح او ذم او يختص بالمدح على الجميل العرفى وعلى جليته وبنائه وهو صفة للفعل وكل
باختيار ولا يخفى انه على رأى الحكما ولذا قيده بقوله الاختيارى اى ما صدر بالاختيار والا
او ما صدر عن المختار وان لم يكن باختيار وعلى الاول يخرج الحمد على الصفات الذاتية كالعلم
الكاملة والارادة الشاملة واجيب بانه مجاز عرفى لمدح او مدح كالاختيارات فى استقلال الذات
والمراد بها الآثار الصادرة بالاختيار وعلى الثانى يدخل المدح على حسن بديع ونحوه
غيره وما يذكر المحمود به والجهة التعظيم لانه انشاء من حيث هو وعليها تضمنا والتزاما فانه لا يكون
الا بالخير حقيقة وهو تعم فخرج بحسبه الجميل كما قيل من نعم اى انعام عرفا بيان للفعل الاختيارى
واصلها نعمى كالمستدة اطلقت على ما يستلذ به كما سيجئ وفى الكبير هى بالفتح التنعم وبالكسر



فى الرحمة غايتها الاعطاء بعد ايجاده جلائل النعم وحسام العرض بلا عوض ولا غرض
وذلك لا يصدق على غيره تعالى اى وكل ما هذا شانه لا يوصف به غيره تعالى وفيه ان ذلك
المعنى لا اختصاص له به تعالى لا لكونه ابلغ كما اوكبنا كما لا يخفى فلو كانا لاختصاص لذلك المعنى
يلزم الدور وما قاله الاولى انه معنى عرفى فتوجيه خفى لان من جداه من كل منعم صورى
فهو مستفيض بالفتح اى طالب عوضا وبالفا اى راغب فيض يريد بتحويل ثواب نائبس
على الاول وتاكيد على الثانى لاستدامة طلب الفيض وهو ناظر الى البالغ فالرحمة كالانا الاولى
ناظرا الى المنعم الحقيقى اى يريد اجراء فيضها بانعامه من الحق او جميل ثنائى اى مدحا حسنا من الخلق
او يزيح به انفة الخشية اى تزيل به العار من نسبة البخل الى نفسه وفى نسخة رقة الجنسية اى الشفقة
بسبب المشاركة الجنسية والنوعية وحتما لمال عطف على انفة او الخشية ثم اقول ان من جداه
من ذوى الانعام ليس انعاما حقيقيا مؤثرا فى انعامه وان كان كما سيجئ له حقيقة لانه
كالواسطة فى ثبوت ذلك الانعام لايصاله الى الانام كسائر عنده تعالى وخلقه المقدرة فيكون
فاعلا فى الحقيقة وانما كان كالواسطة لان ذات المنعم الظاهرى وماهيته ووجوداتها التى تتصف
بالوجود الخارجى على ان كلا منهما مجعول والتحقيق ان الماهية ليست بمجعولة وانما يتعلق الجعل بكونها متصفة
بالوجود فعلى قوله ووجوداتها عطف تفسير لذات الا ان المفهوم من الطوالع مجعولية الماهية
الممكنة بسيطة ومركبة والقدرة على ايصالها الى المنعم عليه والداعية اليها كالاسباب القوى الى الاتصال
المؤدى الى الاراده والتمكن من الانتفاع بها اذ النعمة باعتبار التمكن فى المنعم عليه والقوى الظاهرة
او الباطنة التى بها يحصل الانتفاع الى غير ذلك المذكور من الشروط والآلات التى يتوقف
عليها النفع والانتفاع كل ذلك ناشئ من خلقه او بعض مخلوقه لا يقدر عليها احد غيره
وهى اسباب جاوية فصارا كالحاسب كالواسطة فى تعلق الخلق والانا الرحمن عطف
باو على قوله والانه صار الح لتغايرهما باعتبارين لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم
ليتناول ما خرج منها من دقائق النعم وفروعها وليس مشتملا على رحيم حتى يفيد التاخير
كعالم بحر فيكون كالتتمة والردف له من باب التتميم لا الترقى وقيل لئلا يتوهم ان محو الخطايا
الا مور لا تناسب الله سبحانه فيكون من قبيل التكميل او للحفظ على رؤس الآى اى اواخر الآيات
افاتحة على ان البسملة جزء منها كما يجرى فى مسئلة اكثر السور والظاهر والجمع اشارة
الى انه حمد غير مستبد كما فى الكشاف انه انما كمكة تنظيفه وما سبق معنوية والا ظهر رواية لا
رؤيته انه غير منصرف وان خطر اى منع اختصاصه بالله من اول وضعه ان يكون له مؤنث
على فعلى وفعلانة حتى ينصرف لعدم فعلى اولا لانتفاء فعلانة بناء على اختلافهم فى الشرط و
لا جرة باشتراع الثانيث لاختصاص العارض فوجب الرجوع الى الاصل وهو القياس على نظائره
كعطشان وسكران كذا فى الكشاف ولذا قال الحاكم جاء هو الاغلب فى بابه اى نوعه

والانعام فلا حاجة الى تقدير مضاف وآنا اختاره الشريف قدس سره او غيرها من الفضائل
وان خصه الامام بالانعام والمقام المحمود مشعر بالمحمود فيه او المحمود صاحبه والحمد لذاته تعالى محمد لصفاته
الذاتية كذا ذكره قدس سره والمدح هو الثناء على الجميل مطلقا اختياريا او لا ولذا يعم لذوي العلم
وغيره والحمد يختص بالاول كما يجيء تقول حمدت زيدا على علمه في لغة اي استحسنا لصورة
لانفسها لانها من الكيفيات النفسانية وكرمه اي كرامه لغيره وفيه اشعار بان الاختياري
اعم مما يكون طريقه اختياريا لكنه تجوز ولذا قيد ان الاول لا كتفاء بالكرم فافهم ولا تقول
حمدته على حسنه بل مدحته اي على حسنه الغير الاختياري ومطلقا تمثيلا للعموم وقيل هما اخوان
اي شأن مترادفان في اختصاصها بالاختيار كما اختاره الكشاف في قوله تعالى ولكن الله حبب
اليكم الايمان حيث قال يمدح شيء بفعل غيره والمدح بالحسن والجمال مؤول وهو قول المعتزلة
ورأي علمائهم في الاصول كذا نقل عنه وارتضاه الشريف قدس سره او في العموم لغير الاختياري
وهو الموافق لقوله في الفائق الحمد هو المدح والوصف بالجميل لكنه يخالف ما في الكشاف وذهب
التفتازاني الى انفراده الاشتقاق الكبير لشائع في كتبه لقولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها
والشكر لغة مقابلة النعمة اي مكافاة المنعم عليه للنعمة الواصلة اليه قولا وفعلا واعتقادا بالانعام
تمييز من المقابلة وحال بالمعنى المصدري تنويعا للتعرف على اعتبار العطف بعد الربط وفيه
دفع الى اشتراط كل منها عن الاخرين ولذا اتى بالواو وترك قيد التعظيم ويمكن ان يكون عرفيا فيكون
بيانا للاجزاء والعطف حينئذ قبل الربط لكنه يخالف السياق والقول بانه اسم فاعل مضاف
الى الضمير مخالف للظاهر قال فاذكم النعماء مني ثلثة اي اعطتكم نعمتكم الواصلة الي اخذه مني
ثلثة اعواض كل منها شكر مقابل نعمة يدي ولساني والضمير المحجبا اي خدمة يدي وثناء
لساني ومحبة ضميري المستتر الذي اخذه متعذر ولو اريد نفس الاعضاء كان ابلغ ففيه نوع
استتباع ولما ذكرا ثلثة اعضاء شكرا عرفيا للنعماء ولا يخفى انه دليل جليل لا يشفي العليل
اذ لا دلالة فيه على ان لفظ الشكر يطلق عليها ولذا قيل انه تمثيل ويستفاد من كلام الشريف
ان هذه الافعال باذا النعماء قد جعلها الشاعر الماهر جزاء لها عرفا فيصح ان يطلق عليه
الشكر لغة والاطلاق اللغوي على فعل اللسان اتفاقي وقد علم بجمعه مع الاخرين ان كلا منهما
شكر ايضا فتامل فهو اعم منها من وجه اي من جهة الموارد الثلثة وان خصه الامام باللسان
واخص منه وجها اخر اي من جهة المتعلق وهو الانعام وهذا تفريع على التعاريف لتميز
الفرق بين الحمد وكل من اخويه ووجه اختياره عليه ولما كان الحمد من شعب الشكر
بضم ففتح جمع شعبة مستعارة للقسم والظرف حال من الحمد وقوله اشيع للنعمة خبر كان او
بالعكس اي اكثر شيوعا وثناء للنعمة آوات فعلها كما جوزه سيبويه وارتضاه الرضي
او اللام للتعدية على ما ذكره السيالكوتي واذل على مكانها ووجودها لكون دلالته لفظية

11

او صيغة بخلاف العمل والاعتقاد كما قال الخفاء الاعتقاد وفي نفسه وما في آداب الجوارح اي عملها
في التعب بالاعضاء الظاهرة اي فعال من دأب اذا جد وتعب من الاحتمال الغير التعظيم فالتعظيم
في مقام التعظيم مثلا قد يكون اطراديا ابتداء بخلاف النطق لكون الفعلي اقوى من القولي انما هو بعد
العلم بوجه الدلالة جعل الحمد رأس الشكر والعمدة فيه اشارة الى ان الرأس استعارة في العمدة
اذ حياتها رتفاعه وانتفاء الشكر بانتفائه وقيل تخييلية والشكر مكنية لكنه يوهم الجزئية واندفع بذلك
ما يتوهم من ظاهر الحديث من كونه اعم مطلقا فقال الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده
رواه ابن عمر كما في المعالم والذم نقيض الحمد اي ضده وبضدها تتبين الاشياء فلذا عطفه
على قوله الحمد هو الثناء والهجاء نقيض المدح لكن ما يقابل الاعم يقابل الاخص ولم يقل ضده
مع كونهما وجوديين لان التقابل بالذات انما هو بين الايجاب والسلب وفي غيرهما بالاستلزام
كما في المواقف والكفران نقيض الشكر وهو ستر النعم بالجحود او ما يشبهه كما ان الشكر المنعم والشكر
اظهاره كذا ذكره قدس سره ورفعه بالابتداء لا بالجر فحينئذ الجر وقيل توطئة للنصب وخبره
لله على انه ظرف مستقر لا متعلق بالحمد على ان الخبر محذوف لان المقصود ثبوت الحمد لله تعالى لا ثبوت
حمد الله واصله اي مبني للرفع او الاصل في اعراب الحمد النصب لان المصدر اسم الحدث شائع في نسبته
الى الفاعل والمفعول الجملة الفعلية والتزم النصب واضمار فعله قال سيبويه عامة بني تميم وكثير من العرب
ينصبون المصادر بالالف واللام ومنه لكما لحمد لله ولذا قال وقد قرئ الحمد لله بالنصب
وتقدير نحمد الحمد لموافقة نعبد كما في الكشاف وليس المجرد التأكيد حتى يرد انه زائد على المؤكد بالتجريد
وانما عدل بالحمد عنه الى الرفع ليدل الرفع او العدول بواسطة اسم المصحح للابتداء على عموم الحمد اذا
شموله جميع افراده فانه يحقق حمد البشر بدلالة المقدر او زمانا بسمة الجملة وان لم تدل بنفس الجملة
الاسمية الا على الثبوت لا الثبات كما نقل عن النحاة فقوله وثباته اي دوامه تأسيس على الاول
وتفسير على الثاني ويمكن اطلاق العموم فيكون تخصيصا دون تجدده حال من الثبات احتراز عن الدوام
التجددي او من الحمد على انه من ثبت اذا دام واستقر دون تجدده عطف لازم على الحدوث
بمعنى التصرف خارج من مفهوم الفعل وكون الجار الظرف متعلقا بالفعل عند الكرخي في مقام عدم
الدوام وهو من المصادر التي تنصب بافعال مقدرة لا تكاد تستعمل معها آخره عند جماعة العدول
على خلاف الكشاف لكونه اتم لمختاره وتعلقه بالبلاغة والجملة عطف على قوله واصله النصب تأييد له
والضمير راجع الى الحمد بالنصب وهذه المصادر ان لم تقدر بعدها الفاعل والمفعول بحرف الجر والا فتبيينه
فلا يجب حذف افعالها نحو سقاك الله سقيا وان تبيين لم يكن الا وجبة فيجب نحو شكرا لك و
غفرانك ولبيك وسبحانك بخلاف نحو لك والكرم وسعى لها سعيها فانه بيان للنوع كذا
ذكره الرضي ويجانبه قول الكشاف كقولهم شكرا وعجبا وذكر ابن الحاجب انه بالشرط المذكور قياسي
وبدونه سماعي وقيل سماعي مطلقا وحمدت الله حمدا ليس من كلام الفصحاء كما صرح به المجاشعي قدس سره

قال الشريف قدس سره في شرح المفتاح الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان
تعريف الحقيقة والعهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم
انها هنا لمعنى رابع هو العهد الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد تبين
ان معنى لام واحد وهو العهد المتناول للحقيقة فلا ينبغي ان يجعل
تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه

وان الاستغراق لا يجوز ان يكون

فمعنى اللام الدالة على الحقيقة

معنى اللام

في ذهن المخاطب والدلالة عليها بالحال

والتعريف فيه بواسطة اللام للجنس اي لافادة ماهية الحد ومعناه اي معنى هذا التعريف الاشارة
منه تعالى الى ما يعرفه كل احد عالما بالوضع من حيث انه يعرفه فلا حاجة الى حذف المضاف كما فعله
انا الحد ما هو اي جواب السؤال بانه ما هو وهو الماهية من حيث هي وان تبين في ذهن السامع في الكلام
نحو في الرجل رجل تعرف ماهيته فقد افترق بين النكرة وصيرها وتسمى لام الجنس والطبيعة ونظيره قولهم
نطق عن الكشاف ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاشارة الى حضوره في ذهن السامع والاسم
لا يدل الا على مسماه واذا قرن علما فالمتبادر لا سيما في المصادر هو الجنس وبلزمه الاستغراق
في مقام التقرير بطريق برهاني والاستغراق اي تعريف الجنس من حيث تحققه في ضمن جميع افراده

لان اختصاصه بأحد اللامين ان ارادوا في التعريف والحمل
يقتضي استغراق الافراد

الحد تعريفا ولو سئل فراده صريحا في مقام التعظيم وليس مجازا كما يفهم من الكشاف لان الظاهر
كونها موضوعة لتعريف الماهية المطلقة بلا شرط شيء كما افيد في المجردة بشرط لا شيء حتى يكون
مجازا وان اختاره السيالكوتي والاستغراق يحتاج الى قرينة مخصصة فلذا اخره ويجوز
ان يحمل على العهد الخارجي اذ لم يقصد حقيقة معينة ام الجنس كما هو معنى هذه اللام كذا ذكره
المولى خسرو وفيه انه يجوز ارادة الفرد الكامل تعريفا لمقام كما جوزه العصام اذ الحمد
في الحقيقة ونفس الامر كله لله وان كان بعضه لعباده بحسب الظاهر فيصح الاستغراق فالحمد

عند العرفاء الراغب في مفرداته

اخا هو على الجميل الذي هو خير مرغوب فيه سرعا وما من خير موجود الا وهو مولية الا
حال كونه تعالى معطيه فيكون استغراقا حقيقيا لا ادعائيا وان ادعاه السيالكوتي والمراد

وقولهم قصر المحمودية على الله قصر الصفة وقصر
المحامدية عليه قصر المتعلق كلام ظاهري فافهم

قصر المحمودية او ما يطلق عليه لفظ الحمد بطريق قصر الموصوف على الصفة بوسط بكون
اي واسطة حامدية او توسطها في افعال العباد كسبيا او خلقا نفسها او وصفها حتى
يعم المذاهب الخمسة المشهورة او بغير وسط في خبرها نظرا ان ترك الكشاف للاستغراق ليس
مبنيا على خفي الافعال عنده على الاطلاق وفيه اي في قوله الحمد لله او في اثبات الحمد كما في
اشعاريان لله تعالى قادر مريد عالم ولذا اختاره على المدح والشكر اذ الحمد مخصص بالجميل
الاختياري كالمدح وامكان كذلك لا يستحق الا من كان هذا المذكور منه الا وصاف شائنة
لانه يستلزم الاختيار المقتضي لهذه الا وصاف لكونها مبادي الافعال الاختيارية
ويخفى ان الاتصاف بالمذكور من الا وصاف دليل انى على استحقاق الحمد فليفهرة

تعريض لما فيه من لزوم الدور وعدم الفائدة
بما ذكر فافهم

ملية الكشاف فالدور وقرئ الحمد لله بالكسر قراءة الحسن البصري باتباع اللام الدال اي بجعل
حركتها لاتباعة لحركة الدال فيكون اعرابه تقديريا على ما ذكره الدماميني وبالضم على الاتباع
الاتباع قراءة ابراهيم بن عبلة وهي شاذة لقراءتين لاتباع الحركة البنائية بالاعرابية حتى ادعى
كذا في الكشاف وفيه ترجيح القراءة بالرأي تعريض لها اي للفظ الحمد والجلالة من حيث انها تستعملان
معا واما منزلة كلمة واحدة فلا يرد ان اتباع الحركة انما هو في كلمة واحدة كقولهم منخر بالجعل
بضم الدال والميم بكسر الميم كذا في الكشاف رب العالمين الرب في الاصل اي في سد

ومنع



وضعه ظرف لنسبة مصدر بمعنى التربية فيراد بها ان يا بها بدلالة من الموجدة بشوء بوت وربيت
كما في القاموس وهو اي معنى التربية تبليغ الشيء اي ايصالا الموجود الى كماله اللائق الذي يتم به نوعه
وصفا او ايصال المريد وجوده فيعم الكمال الاولي الذي يتم به ذاتا ما شيا فشيئا اي تبليغا درجا
او حال كون كماله متدرجا تم وصف به اي وقع الوصف به للمبالغة في النسبة بلا تجوز لغوي او حذف
كالصدم والعدل وقيل في الكشاف هو نعتا اي صفة مشبهة ما خوذ من ربه يربه كرده بمعنى
الى اللازم وفيه تكلف مع فوت المبالغة كتوك تم بتم بالضم او الكسر فهو تم ترك المفعول انشاء
الى النقل كما ذكره الشريف واصله ربب كحذر فاعم او راب فخفف كذا قيل ولا حاجة اليه تم تمكن
بسياسة الملك عرفا لانه يحفظ ما يملكه ويربيه يوجه يشغل وقيل هنا بمعنى العلاقة التجوز فتخصيص مناسب
من وجه وقول الكشاف الرب المالك ظاهر في المشترك وجوز كونه مصدرا بمعنى الملك ولا يطلق
الا يحمل على غيره تعالى منا لم يتبين ظاهرا الا مقيدا بالاضافة او الجرحية لان الملك المطلق يحتمل سيد
كقوله تعالى ارجع الى ربك وارباب متفرقون خير ام ما رواه البخاري لا يطعم احدكم الطعم ربك
واسق ربك فلتشريه والعالم اسم لا صفة موضوع لما يعلم به اي يتبع علم الشيء بسببه مطلقا
فهو من العلم لا العلامة وليس باسم الة وان كثر بمعناه كالخاتم والقالب لعدم اطراد غلبة التخفيف
او التشديد فيما يعلم به الصانع بانه مكن مخلوق وكل مخلوق له خالق وهو كل ما سوى الله فيخرج الجواهر والاعراض
فيخرج صفات الله تعالى لانها ليست من العالم عرفا نقل عنه ان قولنا هذا احسن من قول صاحب الكشاف
من الاجسام والاعراض لانه لا يتناول الجوهر الفرد والمركب من جوهرين وثلثة لانها ليست
عرضا هو ظاهر ولا جسما عنده لان الجسم عنده الممتزة الطويل العريض العميق انتهى وكذا لا يتناول
المجردات عنده لعدم قيام الدليل على وجود الصانع مطلقا لكن يدخل فيه الاجناس و
الافراد وفيه بما سيجيء لانها اي الجواهر والاعراض لامكانها وافتقارها الى موثر واجب لذاته
كما هو راي الحكماء لا لحدوثها كما في الطوالع قطعا لعدم الواسطة بل لحدوثها وجودا اولا وصفا
الكائنة ثانيا تقريره انها ممكنة بمتساوية الوجود والعدم فيفتقر الى موجد له واجب لذاته
غير مفتقر الى غيره وكل ما هذا شانه يدل على وجود الصانع افيد ان مراده عليه الامكان مع
الحدوث كما يدل عليه خر كلامه وقد نقل عنه لو قال بدل قوله لامكانها الحدوثها او ضم له الحدوث
لكان احسن لان حدوثه فقاره هو الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او كلاهما عندنا فتامل
واخا جمع مع ان استغراق المفرد اشمل ليشمل شمولا ظاهرا ما تحته من الاجناس المختلفة اي كل جنس
مندرج فيه فان العالم عرفا هو الجنس الفرد يقال عالم الانسان وعالم النبات ولو افرد لتوهم
انه العالم المحسوس لانه المتبادر وكذا ذكره التفتازاني في حواشيه ويحتمل ان التربية باعتبار
الافراد وانما قال الشريف قدس سره قول الكشاف ليشمل كل جنس بمعنى فرده ثم قال فان الجمع اذا عرف
استغرق آحاد مفرده وان لم يكن صالحا عليه كتولهم اهلك الناس الدينار والدرهم بتحت الجنس وقولهم استغراق المفرد

وهو التحقيق
ذكره السيالكوتي

في شرح الفوائد الصيانية

وللقوم هنا على ان السنة
الافعال الاختيارية
لفاعلها حقيقة
فافهم

وقد تعرض لهذا المقام
مع تتميم

فتامل

هذه الاوراق من شرح الشيخ عبد الحكيم السيالكوتي على الكشاف
وقد قابلت على نسخة مصححة عليها خط المصنف
وعليها بلاغات كثيرة
وقد وقفت عليها
وعلى غيرها
من نسخ الكشاف
وحواشيه
وشروحه
وكتبت ما ظهر لي
والله الموفق للصواب
وهو حسبي ونعم الوكيل

وتعليق الحكم بالممكن المشتق اشارة الى ان المحوج الى العلة هو الامكان كما سبق لكنه سيظهر ان الحدوث الزماني عند اهل الحق الوحي الرحيم كرره احاد مثل المذكور على الكشتة في افتاحه للتعليل به على استحقاقه للحمد على اصل التعلق المشتق فيما يقال لو كانت منها لما كرر لعدم الفائدة وقيل عليه فانه يقتضي على الاستحقاق الذاتي باعتبار الوصف الاصلي والتعليل في التسمية انعم اشاره الى عدم الاغترار بمجرد الجمال لاقترانه بالجلال فقال على الدين بالالف قراه عاصم والكسائي ويعقوب ويعضده اي تؤيده قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والامر يومئذ لله اي لا تعرف لاحد لاجل احد في شيء قيل فانما هو للملائكة لعدم علمه واحد الامور وفاقا للسياق في العموم للاوامر الاوامر كما في الكشف فانه للملك المطاع وقراءة الباقون من الثلاثة ملك بالجر على الحكاية وهو وهو المختار لتوقف التواتر بل انه قراءة اهل الحرمين وهم اولى الناس بان يتلقا القرآن عنهم طريقا كما نزل عندهم فقد فعلم قراءة البصرة وشام وتنوله تعالى ملك اليوم يوم الدين ولا تعارضه الاية السابقة فانها عاضده لا شاهده ما لفظا ما قال نبذ السيوطي من ان الملك والمالك في شانه تعالى على الاتحاد ولا تفاوت الا بين العباد وما فيه من التعظيم لانه على تقرره اكثر واقوى ولم يذكر قوله تعالى ملكا الناس كالكشاف لانه يعم الدارين واشار الى الفرق بينهما البنى على جهة التعظيم بقوله والمالك هو المتصرف في الاعيان المملوكة كبيت يشتري ويبيع وبحوها ما خوذ من الملك بضم الميم وكسرها والملك بكسر اللام هو المتصرف بالامر والنهي في امور في الجملة وتنبعهم المامورات فيتناول المنهيين ولا حاجة الى التغليب التاويل بالتعبد كذا قيل من الملك بضم بمعنى السلطنة عرفا اي بالغلبة تناله والا فقد ورد على التصرف الكلي في الامور بالغة كذا في الاساس وكون التصرف حقا او غيره لا يعتبر في الملك والمالك لعدم شرعا فالملك اخص من المالك كما في الكشاف لان الملك يبلغ كما وكيفا على ما وجه به الشريف قدس سره وقرئ ملك بالتخفيف اي بتسكين اللام فيكون صفة خفيفا للمختار وان جاز كونه مصدرا وملك بالنصب على المدح بتقدير مثل اعني او اخص او اقصد او امدح او بالنداء بتقدير يا مالك ابو حيان هذا محمول على بدليته ما بعده لتعتم على ان الاتباع بعد القطع غير جائز اه بالفعل الذي قدر صاحبه الحمد اي احمد رب العالمين كما في الكشاف وهذا مشعر بتقدير اما ايضا وكون رب صفته لا بالمتوم كما قال ابو حيان فانه وهم لا بالحمد المذكور تعلقا عاما المصدر المعدة بالام وتفصل بالجار وكونه ماضيا ليس بظاهر فضلا عن الاظهر وفيه اي في وصفه تعالى بالرب دليل على ان الممكنات من العالمين كلها منقرة الى المحدث حال حدوثها فهي منقرة الى المبقي حال بقائها تقريره ان الرب بحفظ المربوب عن الزوال حتى يهيئا بالتربية الموصلة بالتدريج الى الكمال فيكون موجدا للبقاء الذي هو استمرار الوجود اذ هو عرض زائد عليه فيحتاج الى تاثير خاص

وتعلق

وقد يحمل تناوله للاناث على سبيل الاستتباع كما سبق وهو المشهور منه

قيل فائدة حضور الصادرة منه

ان المقول مبني على ترجح التغليب وانتقل الجرد على تصحيح الناقل منه

وان قصر السبا كوني على الاول فتامل منه

والاستعارة في كلام المصنف بل المستفادة منه كونه منعولا لذلك الفعل دكونه صفة في المعنى ينتهي الموصوف كما قاله قدس سره منظور فيه منه

على ان الجملة اعتراضية تذييلية كما ادعاه العصام منه

قيل اشارة بالممكنات الى مذهب الاشاعرة وبالحدوث الى مذهب الحدوث وبالبقاء الخ منه

اشعار بالجاهلية ولم يبق سوى العدوان وتأثيم كما دانوا اوله فلما اصبح الشرف مسيء وهو عرفه اضاف اسم الفاعل بيان تكون هذه الاضافة مجازية وتوطئة كونها معنوية مفيدة للتعريف حتى تكون مالك صفة الله ولم يعترض لملك لانه صفة لازمة فاضافتها الى غير معلومة معنوية الى الظرف بدون تقدير في واللام لا الى المفعول به حقيقة كما ظن لانا لمعنى على الظرفية بل مجازا اجراء الظرف مجرى المفعول به في تعلق الفعل به من غير تقدير واللام فتح ايلم ليدل على انه يجري بنفسه بخلاف الظرف كذا ذكره العصام بناء على ان الاتساع الظرفي بالتجوز بالتعلق فيتعلق لا جرا فيكون في حكم المفعول به من حيث المعنى لا بحسب الاعراب بان يكون منصوبا المحل او بعدم تقدير في فيتعلق بالاضافة وهو الموافق للكشاف وفيه مبالغة على الوجهين لكونه على الطريق البرهاني فان تملك الظرف يستلزم تملك المظروف عادة فيكون كناية عما هو شأن التنزيل مقتضى للبلاغة ولذا اركب مؤرة الاتساع على خلاف النحاة فانهم يقدرون في كذا قاله قدس سره تحويا سارقا ليلة اهل الدار حيث اجروا المفعول به على الاتساع ونصبوا بالسارق لاعتماده على حرف النداء والموصوف المحذوف مثل يا طالعا جبلا وقالوا الرضى الاولى تقديرا تى تحديدا والمانع الاتساع لا اضافي وجه كونها معنوية بوجهين اشار الى الاول بقوله وسعناه ملكا لامور يوم الدين تصوير للمعنى فلا ينافي عدم التقدير على طريقة وناديٰ ونادى اصحاب الجنة حيث شبه الماضي للمستقبل لتحقق الوقوع عالى تعالى بقوله اوله الملك في اليوم على وجه الاستمرار الثبوتي لاجرائه مجرى المتحقق المستمر وهو اللائق بالمقام كذا قال ارشاد كقولك مالك عبده امس وما لك العبيد والثاني هو المعنى في مالك يوم الدين على ما في الكشاف والمتقدم الاول لانه ابلغ ويصح اعماله في المستمر لاعتبار الحال والاستقبال في ضمن الاستمرار واعماله بالنظر الى معنى المضي فيكون حينئذ اضافته حقيقية وغير حقيقية بالاعتبار واما اعتبار المضي والاستمرار مع تبادر الحال والاستقبال بحسب الجبلة ليكونا لاضافة حقيقية معدة اسم فاعل من اعداد اي مهيئة لو وعد اي لكون مالك مضافا الى صفة للعرفة اي اسم الجلال لفقدان شرط عمله من معنى الحال والاستقبال ولا يصح الابدال لعدم الوصف بالنكرة نحو يا لطاعة صيقل ذبابة وقيل لدين الطاعة وقيل الشريعة مختلفان بالاعتبار فان الاحكام الشرعية من حيث يطاع لها دين ومن حيث انها طريقة الى السعادة الابدية شريعة والمعنى على الوجهين يوم جزاء الدين بالتجوز الحذفي والنسبي ولو قيل اعمال نفس الجزاء في نفسه الاخرى لا حاجة الى التجوز اصلا وتخصيص اليوم بالاضافة اي بكونه مضافا اليه لما لك ومضافا للدين والبواعث على المنصور او المتصور عليه فافهم اما لتعظيمه اي لتعظيم اليوم باضافته الى الدين او باضافة مالك اليه او لتفرده وامتيازه عما عداه بنفوذ امره فيه اي مأثره في ذلك اليوم ولا مرد

























بخلاف يا تم الدنيا لتوسط غيره ومخالفة امره ولما يقض ما امره والظاهر ان كلام العلمين تتم القرائن واجراءه الاوصاف الثلاثة صفة واتباعها على الله تعالى توجه لتخصيصها بكونها محمودا بها وجليلها باعتبارين وتوطئة لقصر العبادة والاستعانة على الله تعالى كونه رب العالمين موجدا لهم لدلالة التربية على الايجاد وعبارة اما اقتضاء على ما عرف منا لهم بالنعم كلها لم يعطف كالكشاف ليدل على ان الدلالة انما تتم بمجموع الاوصاف ويسجى ما فيه ظاهرا وباطنا عاجلها واجلها لم يقل جليلها ودقيقها ترجيحا لمبالغة كما تقدم ما كالامور يوم الثواب والعقاب المقر عنها بالدين للدلالة خبر لمبتدا اي هذا ذلك الاجراء على عموم انه الحق بالحمد في الحقيقة ونفس الامر لا بطريق الادعاء والاضافة كما يفهم من تعريف المبتدا باللام فانه يفيد القصر الحقيقي بحسب المقام واللام المجرة للاستحقاق كما في المغني والتخصيص الاختصاص كما في الكشف واختاره الشريف قدس سره لا احد احق به منه اشارة الى ان الحمد المذكور حقيقي لا اضافي وان كان ادعائيا على ما مر انفي المساواة عرفا فلذا ضرب بقوله بل الاستحقه على الحقيقة سواه بيانا انه تحقيقي لا ادعائي فالجملة تأكيد لقوله على انه الحقيق بالحمد فلا منافاة ولا تكرار وذلك لرجوع فعلا الاختياري الى خلق الله تعالى كما مر في الكشاف في سورة التغابن ونعم ما قاله العيني رحمه الله اذا نحن اثنينا عليك بصالح فانت كما نثني وفوق الذي نثني وان جرت الالفاظ يوما بمدحة لغيرك انسانا فانت الذي نعني فان تترتب الحكم على الوصف اي ارتباطه بطريق الوصفية وغيرها بشعر بعلية اي يكون اما رة على كونه الوصف المذكور علة خارجة لذلك الحكم وهذا اشارة الى كبرى والظاهر ان يراد بالحكم حصر الاستحقاق الحمد لله تعالى وبالوصف كل واحد من الاوصاف لا رتبة لا يصلح عن وجوب ثبوت كل منها لله وانتفائه لما سواه كما في الارشاد وعليه تنازل في رح وان ذهب الشريف الى ان المجموع دليل واحد على ما يستفاد من الكشاف فيكون صغرى ومصداقه ظهور استحقاق كل منها لله تعالى وعدم ما يصلح للعلية في غيره بحسب الحقيقة او الاشعار عطف على قوله للدلالة اي للدلالة الجملة الناشئة من طريق المفهوم بالفحوى على ان من لم يتصف بهذه الصفات لا يستأهل اي لا يكون اهلا في الناموس استأهل كذا استوجبه لغة جيدة لان يحمد فضلا عن ان يعبد اي فضل المحمودية فضلا وبقي فرع المعبودية وانتفاء بقية شيء يستلزم انتفاءه رأسا وتقريره ان غيره تعالى ما اتصف بها ابدا ومن هذا ثبت انه لا يستأهل ان يحمد فضلا عن خصوصه فلا يستأهل ان يعبد بالطريق الاولى وفيه اشعار بان الدلالة المذكورة على الحري الثبوتي للحصر وان شعار على الحري السلبي فلو قال والاشعار لكان اظهر والجمهور على ان المراد بالحكم هنا نفس استحقاق الحمد وبالمفهوم مفهوم المخالفة في البعض والموافقة في الحري بناء على ان الوصف المذكور يصح علة لاختصاص

ذكره الشريف قدس سره وقال التفتازاني رحمه الله هذا هو الاستعمال العربي ولو قيل
تخصص العباده بك كان عرفيا وقعره حقيقي وفيه رد لابن الحاجب حيث جعل تقديم المجرور
الاهتمام لكن التخصيص غالب ولذا فسره الكشاف بأياك نخصك بالعباده ليكون مقدما
للخطاب مع التقديم الدال على الاختصاص المذكور من الغيبة مع التقديم اذ لو قيل بإياه نعبد
على مقتضى الظاهر لم يدل الا جزاء الصفات على الاختصاص المعهود لعدم اعتبار الوصف السابق
في الضمير الغائب بخلاف ضمير الخطاب فانه كالم الاشارة في اعتبار الصفات فيصير الحكم
مترتبا عليه كذا قال الشريف قدس سره والترقي اي ليكون السالك مترقيا من حضيض
البرهان الى ذروة العيان بالكسر بمعنى المشاهدة اي من علم اليقيني الى عين اليقين كما طلبه
ابراهيم عليه السلام بقوله رب ارني كيف تحيي الموتى وهذا مقام الاحسان كما اشار
اليه بعض اهل العرفان بقوله خيالك في عيني وذكرك في فمي وحبك في قلبي فاين تغيب
والانتقال من سفل الغيبة الى علو الشهود الذي هو مرتبة عين اليقين وكان المعلوم
صار عيانا اي معاينا والمعقول مشاهدا واليقيه حضورا اشارة الى ان العيان
بطريق التشبيه بالنظر الى السالكين كما ورد ان احسان ان تعبد الله كانك تراه والترقي
حال السالكين والانتقال مقام العارفين كما قال بعضهم وكل الكلام لتوجيهها لعدم الخطاب
في صدر الكتاب ثم الالتفات بالخطاب رعاية لحال المبتدي والمنتهي على ما تبادر حال العارف
بالله الواصل اليه المتصل بما سواه المترقي من طريق البرهان الى ذروة تحقيق الوجدان
من الذكر بالسان المستدعي سماع الله لمن حمده والفكر بالجنان في احوال
النفس والآفاق من انعم الظاهرة والباطنة على الاطلاق والتأمل في اسماء الحسنى في آياته
الحسنى من عطف الببب والنظر في الآلاء التي لا تحصى جمع الى بالفتح والكسر مع السكون والقصر
كما في القاموس كما يستفاد من الربوبية والرحمة والاستدلال بعضها فيه جمع صنيعة بمعنى
المصنوع والاحسان كذا في القاموس على عظم شانه وباهر سلطانه اي سلطنته القاهرة
وقدرته الباهرة مستفادة من ملائكته وهذه المبادي الثلثة موكلة الى تخيلة الباطن على ما خلق
المرتبة والخيلة بالملكات المرضية بعد تهذيب الظاهر بالشرائع النبوية والاتصاف بالتقوى
الحقة التوية وهذا بالسير الى الله تعالى ثم في بتشديد النون اي عقب المبادي المذكورة جاء هو
منشأ من في سيره وهو السير في الله وهو ان يخوض في المعارف بحيث الوصول اي الوصول الى الله
بالاتصال عما سواه اي هو كلجة البحر وسطه مثل بحر امواج وقيل شبه الوصول بالبحر واثبت
له اللجة ورشحه بالخوض فيصير مكنيا تخييليا ومن اهل المشاهدة وعين اليقين بالقاف الى الله
والاوبار عما عداه فيراه بعين البصيرة عيانا وبنا جيه شفاها اي كالمعاينة والمشافهة
كما قالوا وكان المعلوم صار عيانا قبل ان السالك منتهاك يخرج عن القيود الجسمانية

وبعد فالامر صاحبه

15

ذكره

وبالجملة اختصاص الحمد بمعناه انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره
اما الاول فلانه يتصف بكل من هذه الاوصاف والمتصف بها
يستحق الحمد بدلالة المنطوق واما الثاني فلان غيره
لا يتصف بها ومن لم يتصف بها لا يستحق
الحمد بإشعار المفهوم والصغرى الاولى ظاهرة
وكبراها لانه لو وصف الاول الحق والكبرى الثانية ظاهرة
وصغراها لان المالكية لا يوجد في غير الله
اصلا
ارجاع الضمير الى الاجزاء لا يخلو من مسامحة
كما لا يخفى

ان تخصيص الحمد والدليل عليه بعد ان ثبت بكون الحمد اختياريا ظاهر

ان تخصيص الحمد بالاختياري ظاهر

ان تخصيص الحمد بالاختياري ظاهر

لا خصاص دينا في قوله للاستعانة لانا نقول المستعان به على هذا التقدير من طريق المفهوم المخالف
كما هو المتبادر ان من يتصف بتلك الصفات لا يكون مختصا باستحقاق الحمد لا ان يكون مستحقا
له ولا يخفى ان الظاهر جعلية الوصف بلام الحكم المختص المذكور بعينه استعانة
المطلوب ليكون كل وصف باعتبار الدلالة والاستعانة متعلقا بالاجزاء المتعلق بها اعني بها تنافيا
ويلا على ما بعده وهو اياك نعبد اي نخصك بالعبادة بتوحيدك ونتقيك عما عداك ٥
اعلم انه اكثر المضارع هنا تنبيها على انه علة تحصيلية وقوله للدلالة علة حصولية فتدبر فان وصفا ولو
تفصيل لوجه الدلالة وتعليل لبيان ما هو الموجب على العلة الخارجية تحمد بالذات والباقي بالواسطة
فان حاصل الآية لنحمد وكل بانه يدل على انه يحق بالحمد باعتبار الاستعانة المذكور والثالث
والثالث وهو الرحمن الرحيم للدلالة على انه تعالى منعم حقيق بذلك لانعامه من الايجاد
والتربية مختارا فيه يعني ليس بعد ذلك منه الا يجاب بالذات كما زعمت الفلاسفة ووجوب علة بحيث
لا يقدر على تركه بمقتضى حكمته كما هو رأي المعتزلة وكل منهما ينا في الاختيار بمعنى صحة الفعل والترك المعتبر
في معنى الحمد قضية اي قضية تعليل الوجوب لصوابها لا محالة اي لتحقق الاعمال لا بتة في الدنيا
ان جرا فجر وان شرا فشر حتى يستحق بالرفع او النصب متعلق بمحذوف به الحمد لكون المحمود عليه اختياريا
بحسب المنطوق ويلزم اختصاص الاستحقاق من طريق المفهوم والرابع وهو مالك يوم الدين للتحقيق
ان خصاص الباقي باختصاص الحمد كما هو حقه بالثبات بديهي كما قيل او لاثبات اختصاص الوصف
السابقة باسم الله المستلزم لاختصاص الموصوف به فانه لا يقبل الشركة بوجه من الوجوه حقيقة ومجازا
فلا يقبل الشركة في الاوصاف المذكورة ايضا لاستلزامه التصرف الحقيقي في الدنيا فلا يرد انه
انما يفيد اختصاصا للحامد في الجملة بحسب الوهم فليس فيها دلالة على الاختصاص فيها ظاهر
ولعل مراد صاحب الكشاف ان اختصاص المجموع الاوصاف الاربعة بالله تعالى بحسب الوهم والعقل
للحامدين والوعيد للمعرضين عطف على التحقيق باعتبار دلالته على اختصاص الحمد وصاحب الكشاف
وبنفس بصيغة المضارع عطفا على قوله والرابع الخ فيكون لبيان فائدة اخرى اياك نعبد
واياك نستعين ثم انه لما ذكر الحقيق بالحمد على نهج الغيبة والمجهول عطف على قوله واجزاء الصفات
بالتراخي في الجزاء والاخبار ووصف بصفات لم يقصر عليه لدخلة اسم الذات عظم جمع عظيم
او عظيمة تميز تنبيها صفة صفات عن سائر الذوات تميزا تاما بعد تميزه باسم الذات وتعلق
العلم بمعلوم من عطف اللازم ملزوم تقيدا كما ملا خو طلب جواب الملوي لنسخة تعلق فخو طلب
اي ذكر بصيغة الخطاب بذلك التعين وجعل مخاطبا بلفظ اياك اي اياي بهذا شانه
من الاتصاف بتلك الصفات الموجبة لتخصيص العبادة والاستعانة بذاتك نخصك بالعبادة
والاستعانة ونميزك بها عن جميع مخلوقاتك قالبا واخلة على المقصور وهو المشهور
باعتبار معنى التميز بالتجوز والتضمين والاصل دخولها على المقصور عليه وهو الاكثر كذا

ذكره

ان الاولى تقديم الوصف على الموصوف

ان تخصيص الحمد بالاختياري ظاهر

باعتبار الزمان في كلامه بالنسبة الينا وحده بالنسبة اليه سبحانه منه

التغيير الاول لفظي والثاني معنوي فتبصر منه

الاستعانة اربعة كما فصلها قدس سره في
والسير سير القلب هذا خذه في التوجه الى الله
بالذكر والفكر منه

ويسخط في سلك الجمادات ارواحا نباتية الحق بالاموات ويحصل له تجلي الذات ويرجع الى العدم الاصلي
المسمى بالفناء في الله اللهم اجعلنا من الواصلين الى العين لا عن العين او التجلي الذاتي حتى نترك
عيانا ولا نرى عيانا عيانا دون السابعين للاثر والقائلين بمجرد الخبر فترق في الاستدلال
الى الوجدان ومن العلم الى العرفان ومن عادة العرب التفنن في الكلام عطف على قوله انه لما ذكره
المبني على فائدة خصوص الالتفات وهنا بيان عموم الفائدة اخره مخالفا للكشاف لان المقدم
اهم وفي المفتاح فائدة هذا الالتفات التنبيه على ان القراءة اخرى تكون معتدا بها اذا كانت
صادرة عن قلب حاضر وناظر وافر والعدول عن اسلوب اي فحوا وطريق الى اسلوب اخر
على ما يقتضيه الحال والتفنن عم من ان جاء في مقام الانشاء والماضي في موضع المضارع ونحوها
فيكون من عطف الخاص على العام كذا افيد تقريبه گه اي تجديدا للكلام بالبناء المنشاة من الفراغة
لا بالهمزة من طرأ عليه اذا طلع ثم بلده كما في الصحاح وتنشيط السامع من عطف اللازم فيفعل
العرب تفريع للتفسير من الخطاب الى الغيبة والتكلم وبالعكس فيحصل ست صور
بفرض الاثنين في الثلثة ولو جعل العدول عم من التجريدي والتقديري يعم الالتفات الساكاكي كقوله تعالى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم الالتفات من الخطاب الى الغيبة وقوله تعالى والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه من الغيبة من التكلم وقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد كرخطاب للنفس
باعتبار المعنى بالاثمد كاحد وبضم الميم اسم موضع كذا في القاموس دنام الخلي اي الخالي عن الكآبة
ولم ترقد وبات معها بالبسوتة اي ادرك ليله كما في القاموس وضمره للخلي فعدل الالتفات من الخطاب
الى الغيبة وبات له الظرف حال من ليله ولا معنى لتعلقه ببات كذا قال قدس سره ويمكن
باعتبار الاختصاص كليلة ذي العار حال ثانية ان كان بات تامة البسوتة الهدوء والسكون
مجازي وجزه ان كان بمعنى صارت والعائر الذي ترطب الذي تلتقطه العين الارمد
كاحمر من رمدت عينه وذلك المذكور من التطاول والبسوتة والظاهر ان كلا منهما كناية
عن عدم النوم لشدة الاضطراب بناس من بناء عليم جاني حدول من الغيبة الى التكلم
وجزته على بنائه المجهول من التجزية اي الكيسته كما في نسخة اخرى الاسود اي عن نفسه او بنائه
قتله او لاجل قتله فعينه ثلث التفاتات في ثلثة ابيات بناء على كون البيت في ذلك التفات
على مذهب السكاكي ولا منافاة بينهما كما قاله التفتازاني وذكر الشريف قدس سره ان بناء
التجريد على التغاير ومدار الالتفات على الاتحاد فبينهما نوع تضاد وايا ضمير مشترك
عند سيبويه والاخفش للاسم ظاهرا كما ذهب اليه الزجاج والسيرافي والجملة عطف على قوله
انه لما ذكر اخره عن نكات الالتفات على خلاف الكشاف لتعلقها بما قدمه على ما تقدم ولكون
ذكره اهم منصوب بمنفصل وما لحقه من الياء والكاف والهاء في اياي اياك واياه حروف
في صور الضمائر لدلالتها على معنى في غيرها كما قالوا زيدت لبيانا للتكلم والخطاب والغيبة



التي تضمنها معنى اما لا محل لها من الاعراب تاكيد لحرفيتها كالتاء في انت تاكيد لها على ما
ذهب اليه البصريون من ان هو الضمير واصله انا فابقي للمتكلم وزيدت تاء للمخاطب
وذهب الفراء الى ان انت بمجموعه ضمير وقيل الضمير هو التاء وان حدة له والكاف في اراياك
فانها حرف بالاتفاق لتاكيد الخطاب وقال الخليل يا مضاف اليها عطف على قوله وما لحقه
فيكون ضميرا متحدا بالاضافة عن سائر الضمائر واللواحق اسما مجرورة بالاضافة عنده واجيب
على ذلك بما رواه عن بعض العرب من قبر تعيس وهواذا بلغ الرجل السئ فاياه واياه السوءات
فاذ مردود لا يعتمد عليه فلا يحتج به لكون قائله مجهولا نعم قول التفتازاني لا ينكر شهادته منظور فيه
وقيل هما اي اللواحق الضمائر كالتي بعدها في بعض الكوفيين واياما عمدة اي ما عاده يعتمد عليها التقدير
النطق بها مفردة كنون العاد ومعنى له اصلا وقيل الضمير هو المجموع قاله قوم من الكوفة واختاره
اخره بالحروف يدل على ضعفه ولا يخفى انه جار في سائر الضمائر وقد سبق ان اياما اسم ظاهر
مضاف الى الضمائر عند الزجاج والسيرافي ففيه خمسة اقوال وقرئ ياك بفتح الهمزة وبتشديد
بقلبها ها وبكسر الهمزة مع التخفيف كقوله فهيتاك والامر الذي ان تراجت موارده ضاقت عليك
والعبادة عرفا فعل غاية الخضوع اي نهاية انواع التواضع فان درجاته متفاوتة ولكل منها
نهاية كالسطح والخط والنقطة وبنا الخضوع بالتعبد والخشوع بالجوارح كذا ذكره الصوفية
والتذلل عطف تفسير من الذل بالضم ضد العز وبنا وال الكف من المنى ومنه طريق معبد اسم
مفعول من التعبيد اي مذلل منقادا وبكثرة الوطي وسهولة السلوك وثوب ذو جدة بفتحتين
القوة والبقاء اذا كان في غاية الصفاقة وقوة النسج من الصفق وهو ضرب له صوت وقد جد
اي كون البناء فعل غاية الخضوع لا يستعمل شرعا الا في الخضوع لله تعالى قولا او فعلا او قلبا
لانه مستحق بغاية الخضوع من يكون مولى لاعظم النعم الدينية والدنيوية وهو الله تعالى
ليس الا ولذا يحرم السجود لغيره لان وضع اشرف الاعضاء على اهون الاشياء وسوالتراب
غاية الخضوع كذا نقل عنه والاستعانة طلب المعونة مطلقا والنقرة اخص منها لانها دفع
الفقر كالعبودية قيل المراد ههنا افادة القدرة الاصولية ومن ما يتمكن به العبد على ادآء
ما كلف به المنتفية الى الممكنة والميسرة وفيه مقال وهي ما ضرورية يتوقف الفعل عليها وما
تتبعي قدرة ممكنة او غير ضرورية يمكن الفعل بدونها وتسمى قدرة ميسرة والضرورية ما
لا تبقى الفعل حالة ما اي لا يحصل حين انتفائه والمراد تحصيله بحذف المضاف بقرينة قسيمه
وهي ما بالنظر الى الفاعل ولا والاول ما ان يجب حصوله قبل الفعل ومعه والثاني ما ان يكون
في المفعول ولا فبينهما على الترتيب بقوله كما قدرا الفاعل اي فادته او نفعه على ان المراد
تمثيل المعونة والقدرة وقس حله وتصويره بوجه جزئي فانه مع الفعل بناء وان كان
قبله ابتداء ولم يذكر التصديق بفائدة ما لكفاية الاول له في الترجيح وحصوله له وفائدة

فدعوى الحصر كما قال الرازي وكذلك الحصر المدلول عليه قال ابن عباس معناه نعبدك ولا نعبد غيرك
وليل الى تعلق على دلالة المحصر والمراد قصر العبادة على كونها لله او قصر المعبودية على الله حقيقة
وتوبيخا لمن قال لا الاتى على انه المستعان له وتقديم ما هو مقدم في الوجود عطف على دلالة او الحصر
اى لتقديم المفعول الذى مدلوله متقدم ذاتا على العابد والعبادة ليوافق الوضع الطبع او
للدلالة على كونه سببا والتنبيه على ان العابد من حيث هو عابد ينبغى ان يكون عبادته
فى على الدرجات وهو ان يكون نظره الى المعبود اولا وبالذات ومنه الى العبادة ثانيا
وبالعرض لانه حينئذ عبادة صدرت منه بكسبه بل من حيثيتها نسبتها اى سببا انتسابها
وتوجها اليه تعالى كما فسره بقوله وصلته اى ما به قربته بينه وبين الحق فان العارف ما جبه
المعارف نفسه كما سواه انما يخلق بكسر الحاء وضمها اى يحقق ويكون مستعديا ايضا كما فى القاموس
قوله وصوله بالرفع او النصب اذا استغرق على صيغة المجهول او المعلوم بمعنى انه استحق
جميع الاشياء فى ملاحظة جناب القدس اى فى تفكر جانب نزاهته عما لا يليق بذاته وصفاته
وحجابا عما عداه ولم يشغله عنه سواه خصوصا فى الصلوة التى هى معراج المؤمن فكانه يراه
حتى لا يلاحظ نفسه ولا حالا من احواله الا من حيث انها اى ملاحظة نفسه وحاله ملاحظة له
ومنتسبة اليه او من حيث ان نفسه ملاحظة له بكسر الحاء كذا قيل فيكون ملاحظتها مرآة لجناب القدس
ومرآة عزة ذاته لنفسه وهذا مرتبة الفناء فى الله وذلك المذكور لجنبة قلبه او الحضار تحقق الوصول
الى المستغاث المذكور فضل على نبيه المجهول ما حكى الله عن حبيبه حيث قال ان الله معنا على ما
حكاه عن كليمه حيث قال ردا لتوهم حين قالوا انا لمدركون كلا ان معى ربى سيهدين
وجاء التفضيل تقديم ذات الله فى قول الحبيب وتقدم معى فى كلام الكليم وذكر الضمير اى باركة
تخصيص من نفس لتكميل ظهوره كما فى القاموس على انه المستغاث به لا غير فلا يحتمل تاخير المحذوف
المفوت للحصر ولا احتمال الحصر المجموع للتنازع الموجب لحذف الاجزاء لتوهم وفيه رمز الى الحصر
المدلول عليه بما يؤول الى قصر الصفة كما سبق وان الاستعانة قد تتوصل بالباء كما فى القاموس وقدم
العبادة على الاستعانة مع توقفها على الاعانة ليتوافق رؤس الآى اى فواصل الايات ويعلم
بالنصب عطف على توافق وقيل الرفع رفعه على الاستيناف والظاهر انه توجيه معنوى بعد اللفظى
اخره لطول ذيله ولذا ترك الكشاف ان تقديم الوسيلة اى ما يتوسل به الى الله وهو العبادة ههنا
على طلب الحاجة ادعى واقوى فى السببية الى الاجابة اشارة الى كبرى ولذا شرع لدعا حينئذ
الصلوة وان كان طلب المعونة من حيث هو معونة متقدما على العبادة مع انها قد تحصل بغيرها
الله تعالى من غير استعانة واقول كما قال الامام استحسانا لهذا الكلام لمناسب المتكلم العبادة
الخالصة ولو مع عزه او وهم ذلك الاسناد تبجحا بتقديم المجهم على المهلة بمعنى الفتح بفتحتين
بمعنى الفرح كذا فى القاموس واعتذاره منه بما يصدر عنه من عطف السبب الموجب للوجوب والاتمام

قل اهل مشركاكم من يهديكم الى الحق قل الله يهدي للحق وقيل التعدية بنفسه لغة الحجاز وبالحرف لغة غيرهم وقيل الاول بمعنى الايصال فيسند الى الله تعالى والثاني بمعنى الارائة فيسند الى غيره من الرسول والقرآن وقيل هذه الاستعمالات باعتبار معنى اللام وان انتهاء والغاية فصول اهدنا تفريع ذهني او خارجي على قوله واصلاه اختار الواقع في قوله تعالى واختار موسى قومه في الحذف والايصال حتى عدي اختار بنفسه مع ان اصله ان يتعدى بمن قيل انه قياس مع الفارق لان اختار بمعنى طلب الخير ودونه هدى وقيل ان تعدوا المعنى في هدى بنفسه فهم وبالعكس غير مضر وهداية الله تعالى المفسر جنسها بما قد تتوقع انواعا لا يحيط بها عد لان بعدها احد بعد بمعنى لا تقف عند حد واصل الاحصاء العد بالحصى لكنها تخصر بالاستقراء في اجناس بقية مترتبة باعتبار الدلالة لا الوجود فلا يرد انها فاضلة لتوى بعد بعض الدلائل الاتي فاضلة لتوى مترتبة بالحركة والمدركة اي ايجادها بطريق الفيض والوجود والتوى جمع قوة بمعنى القدرة والتهيؤ لغة على ما ذكره الراغب وعرفا بانها القدرة المعبر عنها بمبدأ التغير التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى المصالح الدينية والدنيوية فيكون ايجادها دلالة كنصب الدلائل في الطريق للارشاد الى المطلوب فلا يرد انها من مقدمات الهداية كذا افيد كالقوة العقلية التي بها يمتاز الانسان عن الحيوان يمكن بها ادراك الكليات من التصورات والتصديقات والحواس الباطنة المدركة للجزئيات وان انكرها جمهور المتكلمين وقد استدل عليها في الطوالع وهي الحس المشترك والخيال والواهمة والحافظة والمتصرفة وفي شرح المقاصد اذا كانت القوى الحيوانية آلات والنفس مدركة بها على ما صرح به المتأخرون من الحكماء ترتفع النزاع والمظاهر جمع مشعر بكسر الميم افتعال كالمرقاة والمبنى بمعناه لم يجعل له عينيا ولسانا وسنتين ولم يصرح به لظهوره ان في نصب الدلائل فانه اراءة الطريق الفارق بين الحق والباطل في الاعتقادات والصلاح والفساد في الاعمال والمكاسب بحسب القوة النظرية والعملية كما قالا البيضي وشيعه غيره فيهم الدلائل العقلية والشرعية لكنه يفوت حسن المقابلة كذا افيد واليه اشار وقد جاءت قال وهديناه النجدين اي طريق الخير والشر والنجد الطريق الواضح كما في القاموس واراءة طريق الشر للاحتراز عنه محض خير وقال انا وامانمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اي قد للناهم الحق بنصب الحجج وارسال الرسل كما قاله المصنف تبعا لاشارة الى الثالث بعضه ولذا افيد انه توجيه اخر وقيل عطف على قوله واليه اشار دون قال لان الخلل الحر والظاهر من قوله بنصب الحجج انه سبب الدلالة لانفسها بخلاف ارسال الرسل وانزال الكتب ولذا اضم الهداية فيها كذا قيل ورده العصام بان الباء فيه بالسببية والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب الظاهر ان ارسال الرسل كنصب الدلائل فلا معنى لجعل النصب هداية والارسال سببا لها الا ان يجعل الباء بمعنى كما سبق واياها على لا غيرها بقوله تعالى وجعلناهم اي المذكورين قبله من ابراهيم واسحق ويعقوب ائمة يهدون بامرنا



عن ليس له انتباه تام فتعقبه بقولوا وياك نستعين ليدل تعقيبه على ان العباد مما لا يتم ولا يستقيم اي لا يتهيأ ولا يستقيم كما في الصحاح الا بمعونة منه تعالى وتوفيق تفضل للعونة اي خلق الاسباب الموافقة للعباد فوس قبل اقتراس المفسر يا بتباع الكلام بما يزيل الابهام كذا قيل وقد يوجه التقديم بان العبادة للرب والمعونة للعبد فبستحق تقديمها وقيل في توجيه التقديم انه للحال والمعنى نعبدك مستعينين بك من قبل فقت واصك وجهه وهو ضعيف وتذييل ضعفا حرفوقرئ بكسر النون فيهما وهي لغة بني تميم فانهم يكسرون حروف المضارعة سوى الياء اذا لم ينضم ما بعدها بلا فصل حترازعن نعبد بكسر النون فانه قراءة شاذة وفي نسخة لم يوجد فيها فيصرف كسر الى نستعين وهو الموافق للكشاف وقال الرضي ان غير اهل الحجاز يجوزون كسرها سوى الياء في الثلاثي اعني ما كان ماضيه على فعل بكسر العين وفتحها اوله همزة وصل اهدنا الصراط المستقيم بيان للمعونة المطلوبة ان حاما فعام وان خاصا فخاص ولا وجه للعطف حتى يوجه تركه فكانه قال تفضل للسبيل كيف شئتم فقالوا اهدنا اي على اي وجه فقالوا على الهداية بطريق الكناية لان الكيفية لازمة للعونة فلا يرد ان الهداية نفس المعونة او فرد ولما هو المقصود والاعظم بنا عموم المعونة للهمات وخصوص الصراط بملة الاسلام فيكون تخصيصا بعد التعميم واشتراط اللطف فيه غير مسلم والصراط وان وسمته الى المطلوب لكنه المقصود الاعظم من حيث كونه موصلا الى المطلوب والمصنف اختار عموم الطرفين والزمخشري خصوصهما كما قرر وهنا احتمال رابع وهو خصوص المعونة وعموم الصراط لكنه خلاف الاولى لغة وعرفا ودلالة وارشاد بلطف واحسان في القاموس اللطف من الله التوفيق وارادة الطريق نوع احسان فالمقتضى الايصال فهو مشترك معنوي بين الايصال ومجرد الارادة والمقتضى حذف الاصل كقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء واما نمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ولذلك التبعيد بلطف فتستعمل في الخير حقيقة فقط وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم وارد على التهكم اي الاستعارة التهكمية بتنزيل التضاد منزلة التناسب كقوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم وحمل مثله على الاستعارة التمثيلية غير متعارف كذا افيد والقول بان الوصول الى طريق لا بد من سلوكه خلاص من تعب فيكون جزاء لم يقتضه الحجب وقيل من الهداية بمعنى التقدم وفي الاساس انه مجاز ومنه الهدية اي اخذ من لفظ الهداية الهدية بمعنى التحفة لانها على المحبة وهو ادعى لوحشي لهقة ماتها بفتح الدال وكسرها مقدم بمعنى تقدم لانها تدل لما خلفها الى الما والحلا والفعل الماضي المشتق منه هدى لا اهدى فانه من الهدية وصله اصله ان يتعدى باللام او الى الى المفعول الثاني بعد تعديته بنفسه الى الاول فلو تعدى الثاني بنفسه في صلا يضا لما تعدى اليه باحدها غالبا وعليه الكشاف كقوله تعالى



قل

بالهداية فهو الهادي في الحقيقة كذا قيل وافيدان هداية الله تعالى هو الجعل اي الارسال وهدايتهم
بمعنى ارائة الحق فعلم كسبا وحقيقة وقيل المراد بهذا الجنس الدعوة الى الحق وبسندالى الله تعالى
والى رسوله والقران ولايخفى ان المقسم هداية الله تعالى المختصة به كما مر وقوله تعالى ان هذا القران
يهدي للتي هي اقوم اي يهدي الله بسببه وافيدان المراد انزال القران بحذف المضاف
الرابع ان يكشف الله على قلوبهم السرائر جمع سريرة بمعنى السر المكتوم الذي يكشف بالعيان لا
بالبيان كما فسرة بقوله ويريهم بعض البصيرة الاشياء كما هي عليه في نفس الامر بالوحي اي بالاجابة
الى قلوبها وبالقائه بنور من عنده فلا يدخل في انزال الكتب فانه بلسان الملك او بالالهام اي
القاء الخير في قلب الغير بطريق النفيض لا الوحي والذالم يعطفا لواو والمنامات الصادقة و
كل منها جزء من اجزاء النبوة كما في الحديث وهذا القسم الرابع يختص بمثله للانبياء والاولياء
وعما زون عن غيرهم باعتبار المجموع فلابنا في اختصاص الانبياء بالوحي ويستفاد منه
ان المنامات الصادقة لغيرهم ليست بهذه المثابة واياه اي الرابع خاصة عنى بقوله تعالى
اولئك الذين هداهم الله اي هداهم الله هداية خاصة بقرينة قصر الجنس فيهداهم اقتده
وقوله تعالى والذين جاهدوا فينا اي في حقنا جهادا لاعادي الظاهرة والباطنة لنهدينهم
سبلنا اي سبل السير الينا والوصول الى جنابنا كذا ذكره القاضي ولعل سبيل السير اليه
ان يكشف على قلوبهم السرائر ويريهم الاشياء كما هي وقوله بعده اولنزيدنهم هداية الى سبل
الخير مرجوح بقرينة انها خير فلابنا في الخبر واذا عرفت اجناس الهداية فالمطلوب بالهدنا
زيادة ما منحوه على زنة المجهول اي اعطوه من اجناس الهداية اي لاابتداء المطلوع
للهداية لانه الممنوح اللازم للمطلوب حتى يرد انه تحصيل الحاصل من ان الانعام المقتضي للحمد
وتخصيص العبادة والاستعانة وهذا لم يحصل لجميع اجناسها الاربعة فان جعل منهوم
الزيادة داخلا في المعنى المستعمل فيه كان مجازا وان جعل خارجا عنه مدلولا عليه
بالقرائن كان حقيقة لان الهداية الزائدة هداية كذا قال الشريف قدس سره والظاهر ان
انا لاستعمال في زيادة الهداية على سبيل المجاز وفي الهداية المختصة بطريق الحقيقة وزيادة
ما منحوه تحتمل الوجهين والاولى ارادة الهداية المزيدة او الثبات عليه عن حصلت له جميعها
وهو خارج عن منهومها فيكون مجازا كما ذكره قدس سره وافيدانه يجري فيه الرديد في المراد
او حصول المراتب المترتبة عليه فان لكل جنس مراتب بعضها فوق بعض وهذا لمن حصلت له كلها
الا جناس ولم تتم كيفيتها المكملة لها في مراتب السير الى الله بالنسبة الى السالك كما قيل
فاذا قال العارف لواصل الى طريق السير في الله بعد قطع منازل السير الى الله عني به ارشدنا
طريق السير فيك وهو السفر الثاني الذي هو التحقق باسماء الله تعالى وصفاته وهو نهاية المحفرة
الواجبة وبعده السير بالله ثم السير بالله لتحوغ اطلعات جوانبا القلبية بصيغة الخطاب ويحمل

فالمجموع اسفار اربعة كما فصلته الشيخ قدس سره
في تعريفاته والتهانوي في شرح المنازل سهو

الموتى خ سهو

التكلم

هذا اول ورقة في التبيين سهو

التكلم والبغتة وتميط اي تزيل عواسي ابداننا البشرية المانعة عن التجرد والاتصال بالملأ
الاعلى فعارضة في السير الى الله ولعله المشار اليه بقوله عليه السلام انه ليغان على قلبي واني
لاستغفر الله كل يوم مائة مرة رواه مسلم كذا ذكره المولى خسرو والظاهر انه اشارة
الى ورجاعات السير في الله والارتقاء الى مساحة بعد مساحة وانتهى ذلك السير الا بالفناء
السالك في تلك المسائر كما ان القطرة بعد السير الى البحر لاتنجى عنها الكدورة بالكلية ما لم تصل
الى الجنة ولم يبق منه سي برمته وذلك خصيصي بنبينا الاكمل عليه صلوات الله وسلامه عروجه
لمستهى بنور قدسك اي منور بنورذاتك المقدس بفيضك الاقدس فراك بنورك
الظاهر لا بنعته البصائر حتى يحصل لها البقاء بعد الفناء والتوحيد الذاتي مرتبة حق اليقين
يا نور السموات والارضين والامر والدعا عطف على قوله وهداية الله في ضمن الدعا
والمراد صيغتها كما صرح الكشاف لا المعنى المصدري يشتركان لفظ اي يتحد لفظها
استعلا وبقاء وان معنى تبقاير معنا هما عرفا بالاستعلا والتسفل باعتبار قدم الامر
نفسه عاليا في الاول وساقلا في الثاني طابق الواقع اولا وقيل بالرتبة اي باعتبار
الرتبة في نفس الامر كما في الكشاف وهو قول المعتزلة فلا يكون الا على واعيا ولا الادنى
امرا ولذا يسند الى سوء الادب واعتبر الجمهور في الامر الاستعلا وفي الدعا التضرع
وفي الالتماس عدمهما وهذا ولى كذا ذكره قدس سره والسراط ماخوذ من سرط كعلم ونصر
الطعام اي بلعه واسرطه اذا ابتلعه ثم نقل الى الجادة كما في الكشاف لسابلة اي بناء السبيل المختلفة
في الطرق كذا في الصحاح فالصيغة للنسبة او يتبع سالكه كما يقال كلة لمغازه واكلها
اذا قطعها وكره الراغب ويؤيده قول القاموس لانا لذاهب يخب عنه غيبة الطعام فهو
بمعنى الفاعل والمفعول حقيقة عرفية بعد عتبار الاستعارة ولذلك التسمية سمي الطريق لما
يشتمل عليه من المشقة علة التعليل والطريق ناش من قلب السين صادا لتيطا بي الطاء في صفة الاطباق
اي في كونها مطبقة ينطبق اللسان معها الى الحنك وسمي الصاد والضاد والطاء والظاء
وفي الاستعلاء ايضا وليس منفتحة مستفلة فيها نوع ثقل يخل بالفصاحة ولذا لايحب الطيب
وقد يشم الصاد صوت الزاء فكان السامع يشم منها رائحة الزاء ليكون الصاد اقرب الى السين
المجدل عنه في نوع الانخفاض وانفتاح بعد التعاقب في المس وقرا ابن كثير بروايته قنبل كما
في نسخة ورويس عن يعقوب بالاصل اي السين وحمزة بروايته خلف بالاشمام المذكور و
الباقون بالصاد وهو افصل لانه لغة قريش وقد روي عن عثمان رضي الله عنه اذا
اختلفتم في شئ فاكتبوه بلغة قريش فان القران نزل بها وهو الثابت في الامام اسم المصحف
عثمان جمعه ابوبكر اولا واوسله الى حفصة واخذه عثمان عنها ونسخ منها مصاحف و
لشرها الى البلاد وكذا في شرح الرائية للسخاوي والثبوت اعم من الاحتمالي رسما او حكما لكن

لكنا قرئه

وبروايته الذي يقرا بالصاد وكذا اذا كتب بالصاد سهو

اي مرسيتها زيد بن ثابت وابن الزبير وسعيد بن العاص
وعبد الرحمن الحارث فقله الشهاب عن السخاوي
وافيدانه لو ثبت القراءات من كل الصحابة
لاندفع الاشكال وفيه مقال سهو

نحو الاشهام المذكور و سراط لكونه اصلا فلا يرد انا السبعة بل العشرة كيف تكون ثابتة في الامام
مع انها شرطوا فيها صحة السند وموافقة لقواعد العربية ومطابقة لرسم العثماني وجمع سراط
بضمتين وفي نسخة صرط ككتب جمع كتاب وهو اي الصراط كالطريق في التذكير والتانيث لانه
طريق بليغ وقد فسر بالطريق المعتاد وغيره والصراط يخصه كما خصاصه بعدم الاعوجاج
والمستقيم المستوى اي الميل فيه اصلا والصراط قد يكون له صعود وهبوط كذا افيد والمراد به
طريق الحق الذي يوصل الى الثابت في الواقع اوالى الحق سبحانه من المهمات الدينية فيعم الاعتقادات
الصحيحة والاعمال الصالحة والاخلاق الجميلة والمقامات الرفيعة وقيل عليه الكشاف قاله
الكشاف فيخص الاصول والفروع الاسلامية والعموم اليق بالمقام كما يستطلع عليه وقوله تعالى
وان اعبدوني هذا صراط مستقيم يحتمل ان يكون من حمل الاعم على الاخص وهو طريق الحق
فقط ما قيل ان القرآن لم يفسر بعضه بعضا وقد فسر فيه الصراط المستقيم بعبادة الله تعالى صراط
الذين انعمت عليهم بدل من الصراط الاول بدل الكل اذ المعنى اهدنا في عرف النحاة ما يكون عين
المبدل منه ذاتا وغيره معنى فلا يلزم التحكم فاندفع قول مالك بانه لا يجوز في لفظ الجلالة وهو في حكم
تكرير العامل اي بمنزلته فيما يترتب على تكريره من كونه مقصودا بالنسبة دون المبدل منه كالترى
بل وقوله له في غيره واخرا بقوله من حيث انه المقصود بالنسبة تقييد للحكم وتعليل له
ولم يقل في تكرير العامل لانه مبني على التقدير وهو خلاف التحقيق وقد يكون المبدل منه
مقصودا اصليات اراليه الكشاف في قوله تعالى وجعلوا بينه نسبا الجن ومنه ما في تكرير التوحيد
كما ذكره قدس سره في شرح المفتاح وفائدة التاكيد توجيه للتكرير المحكي المنافي للاستقلال
بامر من عام لكل بدل الكل وخاص بهذا البدل وهو التنصيص على ان طريق المسلمين
المعبر عنهم بالذين انعمت عليهم هو المشهود عليه بالاستقامة اي المنصوص عليه بوصف
الاستقامة وفي غيره وكذا كل موصوف ابدل من صفته على كدوحه بالمدى اي قوى
جهة وابلغه حال من التنصيص فان قولك هل اتاك على كرم الناس فلان ابلغ من قولك
على فلان الكرم حيث جعلت فلانا تفسيرا للكرم فجعلته علما في الكرم كذا في الكشاف
وصرح في المطول بان جعل فلان عطف بيان اولى لايضاحه واستدل على التنصيص
بقوله لانه جعل كالتفسير والبيان له اي للبدل منه لا تفسيرا حقيقة حتى يكون عطف البيان
والبدل مقصودا بالنسبة فلا يقصد حقيقة البيان بعطف البيان وهنا هو الفرق بينه
وبين بدل الكل كذا ذكره قدس سره في حواشي الرضي رد القولة يظهر لي منها فرق جلي
وافيد انه فرق خفي فكانه اي الكاتب من البين الذي لا خفاء فيه ان الطريق المستقيم ما
يكون طريق المؤمنين تعليل للجعل بناء على ان الطريق المستقيم كالعلم متعين في الاستقامة
معلوم لكل احد لظهور شانه وسطوح برهانه فيكون اجلى من المفسر ومساويا له

وفي القاموس السراط الطريق والسبيل الواضح
وهو المراد بالمعتاد منه
الطارق

عطف

والظاهر انه لسؤ الافهام ولو قيل في تسديد السبيل
خير لكان احسن كذا افيد منه

وان ذهب اليه الاخفش واكثر المتاخرين منه

وتوجيه كما سياتي لكن يستدل به على التقدير
وعدمه ولا يخفى ما فيه منه

اما اولا فلتسميته ذكره ليتكمل المشهود له في ذهب
السامع واما ثانيا فيما لتفصيل بعد الاجمال واما
ثالثا فتكرير العامل كذا ذكره قدس سره منه

وان حصل ذلك وذا تركن الخلاف في الكشاف

في الوجود ولذا حصر فيما مر والا يكون كتفسير المبهم بالمبهم وقيل الذين انعمت عليهم هم الانبياء كما نقل
عن السدي وقتادة عطف بيان فانهم المؤمنون مطلقا وصراطهم الاصول والفروع المتفق عليها
على ان المطلق ينصرف الى الكامل وقيل اصحاب موسى وعيسى عليهما السلام قبل النسخ بالقرآن
والتحريف منا لا جابر وابهما وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما كما في الكشاف وقرئ صراط
من انعمت عليهم بنسبة الكشاف الى ابن مسعود والانعام ايصال النفع الى الانام في القاموس
انعم الله عليه وبها فحذف المفعول للتعميم والدعاء كذا قاله قدس سره وتعديته بعلى لمعنى الاستعلاء
على الاستعارة التبعية كما ذكره التفتازاني وهي في الاصل للمعنوي لحالة يستلذ بها الانسان
اي يعدها لذيذة كما يقال النعمة بالكسر والنعمة بالفتح الحالة والتخصيص بالانسان على حسب المقام
فاطلاقه عرفا والنعمة بضم النون وفتحها لغتان للمسرة وهي التي صورها كاللين والحرير ومعنويا كعيش
ناعم ونعم بضم العين وكسرها وفي القاموس النعمة بالفتح اسم بمعنى التنعم وهو الترفه وفي النسخ بنعمة
الاسلام وهي الدين بيانا لما وسيجيء كافة ونعم الله كثيرا ان كانت لا تحصى ولا تعد انواعها
فضلا عن افرادها كما قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي ان تريدوا عد نعمه منعه
لا تطيقوه كذا قيل وذلك لاشتمال نعمة واحدة على نعم متعددة لكنها تنحصر في جنس وهي ما
حادث في الدنيا سواء كانت وصلة الى الاخرى ولا واخروي ثابت في الاخرى ولا مانع
في الجمع كمعرفة الله تعالى والمحبة وبعض الصفات والاول قسمان موهبي حاصل بخلق الرب بلا كسب عليه
كالعقل وكسبي يتعلق بالكسب والموهبي قسمان روحاني كنفخ الروح فيه اي في البدن وجعله منفعلا
به كنفخ الريح في الجوف فنفيه استعارة قال المعرب في سورة الحجر اصل النفخ اجراء الريح في تجويف جسم
اخر ولما كان الروح اولا يتعلق بالبخار اللطيف المنبعث من القلب ويبلغ قوته الحيوانية فيسري
حالا فحالا في تجويف الشرايين الى اعماق البدن جعل تعلقه بالبدن نفخا والمراد بالنفخ ونحوه الحاصل
بالمصدر المخصوص بالصدر حتى يكون نعمة وافيد انه مصدر المبني للمفعول والمراد بالنعمة الانعام وتشاركه
اي اظهر اثار الروح الانساني اي بالفعل اي بالقوة القاعلة التي تدرك بها النفس الناطقة
الكليات والجزئيات المجردة والتعقل وما يتبعه من القوى الظاهرة فانها آلات لادراك النفس
كالفهم اي ادراك الكلي والجزئي لذاته والفكر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول والنطق
الظاهري اي التعبير عما في الضمير كذا قال المولى خسرو ويا تي خفي انه جسماني والظاهر حمله على الباطني
وجسماني كتخليق البدن اطوارا ولذا اختاره على الخلق والقوى الحالة فيه منها الغاذية والنامية
والمولدة والمصورة والمحافظة لها منها الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة والهيئات
العارضة له اي البدن والهيئة بالفتح والكسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس منها تنفسها
وكمال الاعضاء بحصول منافعها وتناسبها المعبر عنه بالحسن والكيفي روحاني وجسماني

والفعل موضع والمفعل للاله منه
لان التعدية للاله في نعلى ولعله للاشارة الى انه
حقيقة عرفية منه

قال الشهاب المراد بالانواع الافراد وورده
الاستاد رح منه

فيحوي منه

الروح يذكر ويؤنث كذا في الصحاح منه

ثم

والاول تزكية النفس وتطهيرها عن الرذائل والملكات الردية كالكفر والجهل وسائر اخلاق
الذميمة وتخليتها اعني تزيينها بالاخلاق والملكات الفاضلة والعقائد الصحيحة والاعمال الصالحة
والثاني تزيين البدن بالهيئات المطبوعة المقبولة للطباع السليمة والحلى بكسر الحاء وفتح اللام
جمع حلية او بضم فكسر وتشديد الياء جمع حلى بالفتح فالسكون اصله حلوى فاوغم المستحيلة
كتطهير البدن عن الاوساخ وقلم الظفر وحلق العانة ونحوها وحصولها بالجاه والمال المؤدي
الى حسن الحال وصلاح الاعمال عطف على التزيين اقول ان الاولى تبديل الحصول بالتحصيل
ولعله اريد مطابقة ما مر من التفصيل اذ لا بد من تأويله بالتحصيل فافهم وكيفما كان الجميع ثلثة انواع
والثاني اعمالا خروي ويقسم الى روحاني وجسماني اليه الاول ان يغفر الله ما فرط منه اي سبق
منه المؤمن ويدخل فيه الذلة كما قيل ويرضى عنه فان رضا الله نعمة كبرى وان كان مبدأ
لنعم الاخرى فجزاء الاعمال ومشاهدة الجمال وما قيل ان الجزاء كسبي ففيه ان الاخروي كله
كما افيد والثاني ان يتبوئه من التبوئة بمعنى الاسكان يقال تبوأه منزلا وفيه انزله كذا
في القاموس في اعلى عليين جمع علي كسبحين اصله عليو مقام في السماء السابعة تصعد
اليه ارواح المؤمنين كذا في القاموس والمراد منا على الجنة كذا افيد مع الملائكة المقربين
كالاربعة الكرام وحملة العرش او مستغرقهم في بحر وحدة الذات لا تفضيلهم على النبيين
والصديقين ولم يذكرهم لدخولهم في المنعم عليهم ابدا الآبدين جمع ابد كدهر مبالغة الابد
والدهر او ابد بالقصر يقال لا آتيه ابدا الابدين وابدا الابدين كارضين والمراد
المبالغة في الدوام والمراد منه اي من الانعام في ضمن النعمة عليهم على ما اختاره المولى الخير
او من النعمة باعتبار ما يستلذ به هو القسم الاخير الاخروي وما يكون وصلة اي سبب وصول
الى نيله من القسم الاخرى او الدنيوي الكسبي من تزكية النفس عن الرزائل وتحليتها بالفضائل
فما عداه من الوهبي فان ما عدا ذلك المذكور يشترك فيه المؤمن والكافر فلا يراد في مقام
طلب الهداية وهو ظاهر فحذف مفعول انعمت للاطلاق المنصرف الى الكمال كما يستفاد من قول
الكشاف اطلق الانعام ليشمل كل انعام لان منا نعمه الله تعالى بنعمة الاسلام لم تبق نعمة الا اصابته
اي ما يكون وصلة الى النعم الاخروية وقيل مراده عموم النعمة في نفسه ثم المراد الايصال
بالفعل فلا يرد ان النعم الدنيوية كلها موصلة للمؤمن والتعبير بالماضي باعتبار علم الله
او تجريد الزمان او عموم المجاز على ارادة اهل الايمان غير المغضوب عليهم ولا الضالين
بدل من الذين بدل الكل لان ضميره لكاكة المعنى واختاره ابو علي للتخصيص على ان
غير المغضوب عليهم ولا الضالين هم المشهود عليهم بذلك الانعام وقد اشار الى عكسه
اللازم تنبيها على التساوي بينهما بقوله على ان المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب
والضلال مع التأكيد الظاهر كما مر بناء على ان تعريف المسند اليه لتقوية الحكم المسند

واصغر

---

وصغير للتصغير تأكيده فالارتضاء والابتداء هو المقصود الاعظم ونقط غير غالبا لاسيما قوله
به الذات كما اشار اليه بالموصول فجعله بدلا اولى وصفة له كما اختاره سيبويه وقد عرفت ما
في الارتشاف وقالا بو حيان البدل بالوصف ضعيف وقد عرفت انه اقوى بوجوه بينة
كاشفة للموصوف كما مر الدار اذا اعتبر النعمة الكاملة المقيدة بالسلامة المذكورة او مقيدة
له محققة اياه ان اريد النعمة المطلقة على معنى انهم جعلوا بين النعمة المطلقة والسلامة المذكورة
وهي نعمة الايمان التي تتعلق بالمجرد والايمان الكامل وان لا يكون كاشفة بين السلامة والغضب
توجيه اخر فتأمل وانه يأتي على اصل الايمان على الاخروي وما يوصل اليه فيما سبق ولا يأتي
توجيه انكشاف بهذه العبارة فان الاعمال داخلة في الايمان عنده وذلك اي كونه صفة
مع بعده في نفسه انما يصح بأحد امرين لما يلزم وصف المعرفة بالنكرة على ما هو الظاهر
واما باعتبار تنكير الموصول او تعريف نقط غير وفيه ترجيح البدلية من وجه اخر اشار الى الاول
بقوله اجراء الموصول المعرفة مجرى النكرة بارادة العهد الذهني اذا لم يقصد به معهود خارجي
من بعض المؤمنين والانبياء لعدم القرينة على التخصيص وفقدان صحة المباهاة واعتبار الاستغراق
وفقدان عدم التعيين نافي البدلية المستلزمة لجعل طريقتهم مشهودا عليها كما ذكره قدس سره وقيل
تعام الدعا يقتضي تعيين المطلوب وفيه نظر كما يحلى باللام للعهد الذهني فانه في حكم النكرة بمعنى
لعدم التعيين وان كان معرفة لفظا بالاشارة الاصلية فيوصف بالمعرفة ويكون مبتدأ وذا حال
كذا قال الشريف قدس سره في قوله تعالى بحاله وصبره ولقد امر مرور اسم آلى اللئيم
اي اللئيم كان اذا يمدح في العلم لمعين لجواز ابتنائه على غرض كالخوف والعرض يسبني اي
اي يتخذ سبتي وآبا لدلالة الحال على الاستمرار صفة لاحال مقدرة فتضاف اقر مرور استحق
الوقوع كذا قالوا وافيد ان حكاية الحال الماضية يأبى عنه وفيه انه يفوت الاستمرار المطلوب
ثم ما ذكر من عطف الجملة قلت يعني اي لا يرد بذي بالسبب بل يرد عزى حقيقة ومجازا
بان يجعل نفسه بمنزلة الغير الذي يتبع بالسب فيه ترق ارقى من عدم المقابلة الى حسن
المعاملة وقولهم المشهور اني لا مر على الرجل مشلك فجكر مني بجر مشلك المتوغل في الابهام
فلا يحتمل الا الوصف للرجل المستلزم لحمله على غير معين وفيه انه يحتمل البدل فتأمل وانشا
الى الثاني بقوله او جعل غير معرفة بالاضافة فهو عطف على اجراء لانه اضيف الى ما له ضد واحد اضافة
معنوية وهو المنعم عليهم وقوله ولا الضالين في حكم المضاف والمراد ههنا غاية الغضب كما يجيء
ولا يخفى مع الانعام فلا حاجة الى اعتبار تغاير الجهات فتعين المنعم عليهم قيض الحركة من غير السكون
في فولك بحركة بالحركة غير السكون كما اذا كانا لمغايرة معروفة لكن لا يذكر الموصوف حينئذ فيقال
مررت بغيرك اي بمن يوصف بمغايرتك وفي المغني كونه صفة للنكرة وهو اصل وللمعرفة بالجنسية
تقريبا من النكرة نحو غير المغضوب عليهم فلم انا جرائه مجرى النكرة اشبه بحال الغير فلذا تقدمه وقل

---

ثم ان تمة تنبيهات الاول ان الانعام في الآية الكريمة يشمل الانعام الدنيوية والاخروية
والمعنى على الاول انعمت عليهم بالهداية والتوفيق وعلى الثاني بالجنة والرضوان
والثاني ان الانعام يشمل الانعام الحقيقي والاضافي فالاول كالهداية والثاني كالمال
والجاه والثالث ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والمعنى على الاول انعمت
عليهم بالنعم الدنيوية وعلى الثاني بالنعم الاخروية والرابع ان الانعام يشمل النعم
الحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الحقيقية وعلى الثاني
بالنعم الاضافية والخامس ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية
والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني
بالنعم الاخروية الاضافية والسادس ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية
والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية
وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والسابع ان الانعام يشمل النعم الدنيوية
والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية
الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والثامن ان الانعام يشمل النعم
الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم
الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والتاسع ان الانعام
يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت
عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والعاشر
ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على
الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية
الاضافية والحادي عشر ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية
والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى
الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والثاني عشر ان الانعام يشمل النعم الدنيوية
والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية
الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والثالث عشر ان الانعام
يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت
عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والرابع
عشر ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى
على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية
الاضافية والخامس عشر ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية
والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى
الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والسادس عشر ان الانعام يشمل النعم
الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم
بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والسابع عشر
ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على
الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية
الاضافية والثامن عشر ان الانعام يشمل النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية
والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى
الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والتاسع عشر ان الانعام يشمل النعم الدنيوية
والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت عليهم بالنعم الدنيوية
الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية والعشرون ان الانعام يشمل
النعم الدنيوية والاخروية والحقيقية والاضافية والمعنى على الاول انعمت
عليهم بالنعم الدنيوية الحقيقية وعلى الثاني بالنعم الاخروية الاضافية

لانه جواب جدلي يعدل عنه الى التحقيق واجاب الكشاف بان الموصول نكرة معنى وبانا لعنه
تعرفه
نعني الاول بحمل المغضوب عليهم والضالين على اليهود والنصارى فبقي غير على اجاله نكرة مثل
موصوفه فظهر التشبيه بالتيمم يستبين وعلى الثاني يحمل على مطلق المغضوب عليهم والضالين
ليكون المضاف مستفادا بمعاونة المضاف اليه فيتعرف غير كذا ذكره الشريف قدس سره
وروى عن ابن كثير نصبه على الحال من الضمير المجرور في عليهم لانه المرفوع بتقدير عندك مثلا
تكلف لا تمشي في مساغة التنزيل وهذه رواية شاذة عنه ونسبة الكشاف الى النبي عليه السلام
والعامل انعمت كما في النصب المحلي للضمير وان كان الجار عاملا في محله القريب فيجوز عامل الحال
وذيها او بانعم اعني عطف على قوله على الحال اختاره الخليل كذا قيل فيكون نفيا للوصول
باراءة المؤمنين الكاملين كما هو المختار او بالمستثنى فيضعف كالمستثنى في الموجب التام
واختاره ابن عصفور واصله الاتصال فلذا قالوا ان فترة النعم جامع القبيلين المؤمن
والكافر باعتبار المتعلق والدنيوية والاخروية باعتبار الشمول النوعي والمغضوب عليهم
والضالين اشارة الى الانفصال والمراد اما الغضب في الجملة فيشمل المؤمنون الكاملون
كما هو المختار او بالجملة فيدخل العاصون وان فسر بما يخص المؤمنين والتزم بان كون المستثنى
عين المستثنى منه في الوجود وانما يحتاج اليه لو اريد الاخبار عن الاول بالثاني
يصح عند صاحبنا كما في التوضيح كذا افيد والغضب فور ان النفس اي غليان دم القلب كما قال الراغب
فالمراد مبدؤه الذي هو صفة النفس قال ابن سينا في الشفا حركة نفسانية تقتضيها حركة الروح
الحيوانية الى خارج البدن طلبا للانتقام فالنفس منا بمعنى الروح او القلب والدم اي بايجاد غليان
دم القلب واضطراب الروح اراده الانتقام علة حصولية كما ان الانتقام علة تحصيلية كذا افيد
رد الما قاله الشيخ انها تحصيلية وتبعه الشهاب فانه اسند اليه تصريحا كما في غضب الله عليهم او
اقتضاء كما سناه هنا اريد به المنتهى والغاية اي اراده الانتقام والعقوبة باراده السبب
القريب اقامة لمقام السبب البعيد وبالاستعارة التمثيلية كما اشار اليه الكشاف
بقوله وان يفعل بهم ما يفعله الملك اذا غضب كذا قرره الشريف قدس سره وتبعه صاحب
الارشاد وفيه ان الارادة منشأ الغضب كما اشار اليه في التعريف كذا افيد على ما قرر من ان المتبادر
انما تؤخذ باعتبار الغايات وعليهم بمعنى المجرور على المشهور في محل الرفع بريد
محله البعيد وعند ابي علي حرف الجر بمنزلة جزء المجرور ولا يخفى ضعفه لانه نائب مناب ثقال
وليس فيها عامل عند الجمهور خلافا للزمخشري تبعا لبعد العامر بخلاف عامل الاول فانه في محل النصب
على انه مفعول انعمت ولا مزيدة عند البصرية وبمعنى غير عند الكوفية لانها لعدم
بدون الواو واغاثة وبعد النفي مع الواو والعاطفة لتاكيد ما في غير من معنى النفي لزوما
وان وضع بمعنى المغاير كما في انا زيد غير ضارب وجه التاكيد التصريح بتعلق النفي بكل واحد

لانا المنعم عليهم من وفق على زنة المبنى للمفعول للجمع بين معرفة المحل اى تصديق العقائد الحقة لذاته
للفعل به والضمير للحق والمعرفة المعروفة واختاره الاستاد والمجرى اى للاعمال الصالحة للفعل به
مع علمه وبدخل فيه ترك الشر على ما صرح به فى وسائل التلويح ولا يخفى ان الحق بالاولى والمجرد الذى
هو ما يمكن ان يؤثر بالفعل فلا يرد ان كلا منها حق وخير وان اثبتنا المنعم عليه ما ذكر فكان
المقابل له من اختل احدى قوتيه باعتبار الوصفين المقتضيين لانا نقابل الحقيقى اما هو بين الصفات
وهذا على ما هو الراجح من كون غير بمعنى الا للوصول للعاقلة والعاقلة اى لقوة النظرية والعلمية
والمحل بالفعل قد تقدم المغضوب عليه فاسق اى خارج عن امره بارتكاب الكبائر كذا فسره
غير كافر بترتيبه المتبادر فتفسيره من الكافر كما قيد فرط ظاهر وكل فاسق مغضوب عليه بقوله تعالى
فى القاتل النفس عمدا ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولا فصل
بالفصل وهو مبنى على ارادة الغير المستحل وحمل الخلود على المكث الطويل كما ذكره المصرح
والمحل بالعلم اى غير المتيقن فيما يجب اعتقاده ولو تعلق بالعمل كوجوب الصلوة والزكوة جاهل
بما يجب جملة ضال عن الطريق المستقيم وما بعد الحق لا الضلال فعلم ان المقابل للمنعم عليه
مغضوب وضال وقرئ ولا الضالين بالهمزة الممنوحة كذا به وصاته بالهمزة كذلك على لغة
من جد فى الهرب بفتح الراء من ثلثى الساكن فان كان على حده امين اسم للفعل اى
اسم موضوع لمعنى الفعل وقيل باذا لفظه من حيث دلالته على معناه وردة الرضى بانه لا يعم
مثل اللفظ الذى هو استجب وما يرادفه اى اجب ونحوه وليس بتاكيد لانه لا فعل كما قاله الكوفية
لعدم تصرفه ولذا قال فى الكشاف صوت سمى به الفعل ودلالته على الزمان ليست بالذاتية
وقيل ليست بوضعية فقيل اسماء الافعال اسماء المصادر لانها مسندا فعالها لكنه يحتاج الى توجيه
بناءها مع اعراب المصادر وقد يوجه كما مر فى عدم التصرف وعن ابن عباس
سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معناه فقال افعل اى افعل الاجابة او مطلوبى و
المراد الخصوص لا العموم لكل طلب لجعل كل فعل علم جنسه كما فى قولهم الامر قول القائل افعل
وان افاده انظر فتدبر والحديث اخرجه الثعلبى كما فى الدر المنثور وقال الزيلعى انه واه جدا
مبنى على الفتح كاين لالتقاء الساكنين حمله البناء على الفتح بناء على استثقال الضمة والكسرة
بعد الياء وحذفها يوجب الالتباس بالامر كما قيل ولا محل لنحوه من الاعراب كما فى المغنى وقيل
مرفوع المحل مبتدا حافله سادا مسد الخبر وقيل منصوب المحل على المصدرية لفعل محذوف
وجاز ذلك لنيابته وقصرها وقيل صله لقصر مصدر كالنذير وقيل معرب مبنى كذا ذكره الرضى
ويجوز تشديد الميم كما فى القاموس فيكون جمع آم بمعنى القاصد على الحاية اى امدنا قاصدين
الاجابة وفى الصحاح انه خطا قال قيس بن ملوح الملقب بالمجنون العامرى يا رب لا تسلبنى حبها ابدا
ويرحم الله عبدا قال مينا حيث قال ابوه تعلق باستار الكعبة وقل اللهم ارحنى من ليلى وحبها

فقال

كما اورده المولى خسرو سهم

بدل من قوتيه او صفة له او منه احدى على
الواو وعصى او سهم

قرأه ابو السختيانى كما قرا عمرو بن عبيد
ولا جان بالهمزة كذا فى الكشاف سهم

من قوله على الطريق المستقيم الى هنا منقولة من المصادر او نحوه كما ذكره
الجامى قدس سره سهم

وقيل على انها مبنية على الكسر كصه وحذه وعليه نبنا على الفتحة سهم

سببا كونى سهم

اى همزة اوله والف آخره للاشباع سهم

نقل عن الخليل سهم

انه من اسماء الله تعالى سهم

قال الزيلعى لم اجده هكذا ورواية بيسرة ان جبريل
قرا النبى عليه السلام فاتحة الكتاب فلما قال ولا الضالين
قال قل امين سهم

ان دلالة على قبول كتفسير سهم

امر من الدعاء سهم

فقال اللهم من على بسلبى وقربها فغفرها له فقلت وانا هذا يا نبى فبكى لوه وقال آمين فاخلى سبيلى
وقال جبريل لا تضحك يا محمد فلعل اذ دعوته آمين فرد الله عليه بعد اللعقر وليس
للغفور لا مكان ان يقال فآمين زاده الله علينا بعدا كما فى رواية وتقديمه للاهتمام بالاجابة
ومعاينة الزبن وليس من القرآن واختلفوا فى هذا انفى وفاقا حتى حكموا بارتداد القائل بالخبرية كما فى الكواشى
لكن ليس على البناء للمفعول ختم السورة به اى بهذه مقصورا عن الفاتحة بسكتة وكتبت المصحف به
يرد خصوصه كذا قيل لقوله عليه السلام انظر تعقبه بانه فى الاثبات على تنازع على فى جبريل آمين عند
قراءة النبى عليه السلام الفاتحة فى الكشاف لقتبى رواه البيهقى وغيره كذا ذكره السيوطى وقال ابن عليه السلام
عطف على قوله معنى حديثا حر رواه ابو داود وكذا قاله السيوطى او قال عطف على علم لكنه يوهم
انها حديث واحدة كالختم على الكتاب اى قولا مبنى مثل الختم على المكتوب وانفى مثل ما ختم به لكونه
وخطه من موانع القبول شرف الوصول وفى معناه اى كونه كالختم وقيل فى معنى الحديث يكون
الموقوف فى حكم المرفوع فيما يتعلق بالمسموع قول على رضى الله عنه امين خاتم رب العالمين على
ختم به دعا عبده حيث يترتب عليه القبول للمامول قال السيوطى لم اقف عليه واخرجه الطبرانى
وغيره بسند ضعيف عن ابى هريرة امين خاتم رب العالمين على دعا عباده المؤمنين ثم شرع
فى بيان حكمه الشرعى فقال يقوله الامام فى كل صلوة فرضا وغيره جهريه او بعد سكتة
لطيفة كما سبق ويجهر به فى الجهرية غفلة فى وكذا المأموم آلا انه لا يجهر فى قوله الجديد
لما روى وائل بن حجر بضم المهملة وسكون الجيم اخرجه ابو داود والترمذى والدار قطنى وصححه
ابن حبان انه عليه السلام كان اذا قرا ولا الضالين قال امين ورفع بها اى جملك الكلمة
صوته اى فيما يجهر به واجاب الحنيفة بانه جهرا ولا للتعليم ثم خافت وقيل يحتمل ان انه
اى الامام لا يقوله اصلا وهو احد قولى مالك وضعفه رواية الحسن الكما ضعيفة والمشهور
عنه سنيته فى الجهرية وغيرها كما رواه اى الا خفاء عبد الله بن مغفل بالمعجمة على المفعول النفيل
وانس بن مالك قال السيوطى لم اقف عليه من هذا الطريق والمأموم يؤمن حتما لما بين
ولا يجهر به وروى الطبرانى فى الكبير كان على وعبد الله بن مسعود لا يجهران لما بين لقوله عليه السلام
اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين الظاهر انه خطاب للمأموم بالعبارة وللامام
بالاشارة فانه احق بالمغفرة ويؤيده ما اتفق عليه الشيخان من قوله عليه الصلوة والسلام
فانا الملائكة يقول آمين وان الامام يقول بعد كذا فمن وافق تامينه تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه فالظاهر عموم الملائكة
الى مؤنة تعميم الخطاب فمن وافق تامينه تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه فالظاهر عموم الملائكة
وقيل لخصوصه والموافقة فى اتحاد الوقت وقيل فى الاخلاص وفى الفعل والاظهر جمعا تم شرع
فى فضائل السورة المكرمة بالاحاديث الصحيحة فقال عن ابى هريرة اسمه عبد الله فى رواية ان رسول
صلى الله عليه وسلم قال الا ابى نجاب الا اخبرك باستحضار للحاطب وترغيب للراغب

تعريض بان الشيخ رحمه الله سهم

بسورة عظيمة انزل في الانجيل والتوراة والقرآن مثلها فاصل انزلت الفعل لتاتيني الصاد

او تيا وبل سورة فاتحتها في الفضيلة قلت بلى يا رسول الله ففيه ايجاز اى قال لى قلت جوابا لما قال اى كذا ذكره التفتازانى وقال الشريف لا يكفى تقدير قال بل لابد ان يقال روى عنه انه قال وفى نسخة قال بلى يا رسول الله كانى المعالم فلا اشكال وقيل المراد بادرت

ابى بن كعب فى طلب البيان وافيدانه احسن ما قيل وترك الكشاف اسم الراوى اب عنه

وبلى هنا لايجاب النفى المقرون بالاستفهام التقريرى كقولك الست بربكم قالوا بلى وقد يجئ للايجاب كانى قوله عليه السلام اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى كذا فى المغنى قال فاتحة الكتاب انها اى هى فاتحة الكتاب لانها السبع المثانى كما سبق والعظيم الذى اتيته ان اريد بالقرآن الكل فالعطف ظاهر وان اريد بكل

وهو الاكثر فبالنظر لانها ام القرآن وبهذا الحديث اخرجه الترمذى وقال حسن صحيح والنسائى والحاكم وصححه على شرط مسلم وعن ابن عباس رضى رواه البغوى وسلم قال بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ اتاه ملك اى انشأ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فاجاه اتيان ملك فبنى مضاف الى جملة رسول الله على ان الخبر محذوف والله للاشباع وقيل كافة واذ للفاجاة حامل فى بنى وقال ابن جنى هو ظرف عامله الفعل الذى بعده وحامل بنى محذوف بقرينة المذكور كذا فى المغنى والمراد بالملك غير جبريل لحديث مسلم بينا جبريل عند النبى عليه السلام اوسمع نقيضا من فوقه فرفع رأسه وقال هذا باب من السماء فتح ولم يفتح قط الا اليوم نزل منه ملك ولم ينزل الا اليوم فسلم وقال ابشر بامرين اى بسورتين لم تعطيا نبى قبلك فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة جمع خاتمة على الشذوذ وهى مواقع الوحى بوتيه مايسيئنى فى اخر سورة البقرة لن تقرأ حرفا واحدا منها فى حال من الاحوال الا حاك كونك اعطيته اى ثواب ذلك الحرف بحذف المضاف والظاهر ان الخطاب للنبى عليه السلام للعبارة ولامته بالاشارة وافيدانه عام ونقل عن الطيبى انه اراد بالحرف الطرف واراد به جملة مشتملة على الكناية وتبعه عطية اعطيتك استفهم عليه من السؤال كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وغفرانك عن حذفت اصليه يمنى حذفت احدى يائى النسبة وعوض منها الالف واعلى كمثل ان النبى صلعم قال ان القوم من الاقوام ليبعث الله عليهم العذاب لاستعقابهم به حال كون العذاب حتما اى محتوما من حتم اذا قضى فقوله منقضيا صفته كاشفة له لكنه ليس بمبرم فيغير اصبتى من صبيانهم فى الكتاب بالضم والتشديد اصله جمع كاتب سمى به المكتب تسمية للمحل باسم الحال وقال التفتازانى وضع له ابتداء كما وضع لجمع كاتب والكاتب عند العرب العالم كذا فى الصحاح الحمد لله رب العالمين

اى تصدر المعنى حينئذ قال اتى فى جواب رسول الله صلعم قلت بلى وفساد بين كذا علله مدس سره

قال المصنف فى اوائل سورة يوسف سمى بعض القرآن قرآنا لانه فى الاصل اسم جنس يقع على الكل والبعض وصار علما للكل بالغلبة منه

قال لبيا كونى لان كلا منها يكون لعباده نورا لبصائر امامة اولانه يهدى الى الطريق المستقيم والظاهر على الاول حقيقة وعلى الثانى مجاز منه

والتعاس خواتم بدون ياء كنواصر جمع ناصرة منه

يعنى بعده منه

يكون لفظ مشتركا والعقد وجه تخطئة صاحب الكشاف للجوهرى بعد قوله وكتاب كزمان المكتب منه

سفول



سفول بقرأ فسمعه الله تعالى فرفع عنهم بذلك المقروء والقراءة العذاب بالنصب مفعول برفع اى سنة ظرف له وهذا الحديث سنده للثعلبى وقال السيوطى انه موضوع واكثر الاحاديث المروية عن ابى بن كعب فى فضائل السور موضوع وضعها رجل من عباد ان واعتذر بان الناس استغلوا بالاشعار وفقه بحيث نبذوا القرآن وراء ظهورهم فاردنا ان رغبهم فيه كذا ذكره الصفاقسى وافيد انه داخل فيمن كذب على لانه بمعنى افترى فاقول بانه كذب له عليه السلام لا عليه حذر فاجيد لا يتفطن اليه سورة البقرة مدنية وآيها مائتان وسبع وثمانون قيل ينبغى ان يقال السورة التى تذكر فيها البقرة كما سيذكره المص فى اخر السورة وروى اخرجه البخارى عن عائشة رضى نزلت سورة البقرة الا وانا عنده صلى الله عليه وسلم وعنه عليه السلام من قرأ الاربعين من سورة البقرة كفتاه والمشهور ان المدنى ما نزل بعد الهجرة ولو فى غير المدينة فلا حاجة الى استثناء قوله فاتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الاية فانه نزل فى حجة الوداع يوم النحر بسم الله الرحمن الرحيم الم وسائر الحروف التى يبتدى بها فى القاموس المبجا تتطيع النطق بحروفها وفى الاساس تعديدها والظاهر انها اعم من كونها باسمائها او اسمائها وعن الزمخشرى تعدادها باسمائها فلابد حينئذ من التقدير او التجريدى يؤتى مسمياتها مبتدأ بحذف المضاف فلا يرد قول التفتازانى انه سهو بناء على ان المبتدأ هو المسميات لا الاسماء فالباء للالة لا للصلة كذا ذكره الشريف قدس سره والظاهر ان المراد بقوله بتهجى بها تتبع تهجى الحروف بسببها على ان صيغة تهجى مصدره كما فى قوله قد جعل بين العرو الزوا وفى قوله بها تجريدا وتاكيدا ان لم يحمل التهجى على مجرد التعديد ويمكن ان يكون على صيغة الخطاب بتغيير المفعول اى تتهجى انت بها المسميات اسماء الحروف بل مسمياتها الحروف اى حروف المبانى ولابد من تجريد الاسماء انما عبرت فى مفهوم التهجى ليفيد كذا افيد التى ركبتم منها الكلم المركبة وان ركبت من الكيفيات العارضة بعض ولم يقل منها ركبت كالكشاف لدخولها فى حد الاسم المعهود المعتبر باجماع النحاة فلا دور واعتوار ما يخص به اى تداول خواصه الحقيقية والاضافية من التعريف باللام والتنكير بالتنوين والجمع كالبيضات والكافات والتصغير نحو جيم وكويف ونحو ذلك المذكور كالاسناد اليه والوصف والاضافة عليها متعلق باعتوار وبه صرح الخليل حيث سال اصحابه كيف تلفظون بكاف لك وبا ضرب فقالوا بالكاف قال انا جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالمسمى فقالوا كذلك نقول وبه وما روى ابن مسعود انه عليه الصلوة والسلام قال من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر امثالها اى مجزية بها لا اقول الم حرف بل الف حرف ولام حرف وميم حرف اخرجه الترمذى والطبرانى والحاكم باختلاف يسير وصححه وهذا معارضة على انها اسماء اجاب عنها بمنع الكبرى بقوله فالمراد بالحرف فيه غير المعنى الذى اصطلح عليه بين النحاة فان تخصيص الحرف به وتعيينه لهذا المعنى عرف متجدد للنحاة بعد عهد النبى عليه السلام

قال الصفاقسى فى شرح الجزرية اخرج الثعلبى والبغوى والزمخشرى ان ابى بن كعب قال قال رسول الله صلعم من قرأ سورة يس فى ليلة اصبح مغفورا له ومن قرأ حم الدخان فى ليلة اصبح مغفورا له ومن قرأ تبارك الذى بيده الملك فى ليلة اصبح مغفورا له قال السيوطى لم اقف على اسناد واحد منها فضلا عن صحته

فاتحة الكتاب متعد كالتهجية صرح به فى القاموس منه

وقولهم حروف التهجى مسامحات لتدعا كذا فى الكشاف منه

قال السيوطى فى موضع عديدة وعليه النجيبى الطيبى بعض الشيوخ منه

تنبيه عبارته فى موضع قول السيوطى هو الذى يعتمد عليه منه

بل المعنى اللغوى القديم وهو حرف الهجا واللفظ والكلمة كما قال المولى خسرو وفيه اشارة الى ان

فالمبنى ولما كان حرف الهجا بسيطا والف اسما مركبا اشار الى التجوز بقوله ولعله سماه باسم

مدلوله هو الحرف الهجائى فهو بيان للعلاقة ولتوجيه الارادة وقد ذكره الامام وفى الارشاد

المراد فى الحديث الشريف تعيين ارادة المعنى الحقيقى الذى هو الحرف البسيط ليستبين بذلك ان الحسنة

انما الحسنة الموجودة بعد الكلمات الثوانية بل بعد وجودها المكتوبة كما يلوح به ذكر الكتب

وليس هذا من تسمية الشئ باسم مدلوله كيف لا والحكم عليه بالجرفية واستتباع الحسنة انما هى فى

البسيط سواء عبر عنها باسمها او بانفسها كما فى قولك اسمى عهلة ولشين معجمة فانه فى ذلك

المعبر عنه لا المعبر به وقيل الحروف المذكورة انما تكون مقروة من حيث انها مسميات تلك الاسما

واجزا جميع الكلم وبهذا الاعتبار يغير الحسنات لا من حيث انها اجزا تلك الاسما انتهى ولعل قوله

ولعله اشارة الى هذا وما كان مسميا تها حروفا وحدانا حقيقة بسيطة جمع واحد كرجال

اى كونه وهى الالفاظ مركبة ثم نقل مرتجلة الى الثلاثة كما فى الكشاف للكفاية مجرد التركيب فى التأدية

الآية صدرت بها ليكون تأديتها بالمسمى واشعارا بانه حاصلة اولا يقرع السمع

اى فى اول وصولها الى جلدته وضربها بها وقوله وهى مركبة حال مقدرة فلا يرد ان

التصدير قبل التركيب فليكف بتقدير الشرط واستغير ما الهمزة مكان الالف وذكرت بدلا

على سبيل العارية فلم يكن الثانية مرجعة والالف هى المدة المنفوح ما قبلها فتكون ساكنة

تعذر الابتدا بها هذا عند الجمهور وقال ابن جنى الالف ساكن للهمزة وانما البتة فاسها لا تعبر

عنها بلام الف وقيل متحركة بالفتح مختلفان بالاعتبار بالحركة والسكون وقيل بالكسر

وهو عالم بتلها العوامل اى عالم يتاثيرها حقيقة او حكما فدخل العامل المعنوى والمعدوم و

موقوفة ساكنة فى حكم الوقف لا بينة على السكون كما ذهب اليه ابن مالك خلافا فى الاخرا

اى بانا اختلاف الاخر والاختلاف بالعامل تقدر موجبه بكسر الجيم اثر العامل ومقتضيه

قبله وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة لكنها قابلة اياه ومعرضة له على صيغة المفعول

سمى التعريض اى مهيأة له او محل لعروضه اذ لم يناسب مبنى الاصل اى رايت به شبيهة

مؤثرة يعنى الذى هو الاصل فى البنا والاستحقاق بالفعل غير معتبر ولذا لم يذكر التركيب

كما ذكره ابن الحاجب والنزاع فى انه هل يقال له معرب اصطلاحا بجر والتابعية كما قاله

الكشاف او لا لشبهة النزاع اللفظى وبقيد التاثير يخرج المتابعة فى عدم المعمولية والعامل

كما اختاره ابن مالك وعدم التعرض يحتمل المذهبين كذا قيل وكذلك اى ولكونها موقوفة

قيل صاد وقاف مجموعا فيهما بين ساكنين على قرحدة ولا يجوز ذلك لانا فى الوقف

ولم تعامل تلك الاسما على زنة المجهول معاملة اين وهؤلا التى لزوم البنا على الفتح او الكسر

لاجتماع

---

بل المعنى اللغوى القديم وهو حرف الهجا واللفظ والكلمة كما قال المولى خسرو وفيه اشارة الى ان

فالمبنى ولما كان حرف الهجا بسيطا والف اسما مركبا اشار الى التجوز بقوله ولعله سماه باسم

مدلوله هو الحرف الهجائى فهو بيان للعلاقة وتوجيه للارادة وقد ذكره الامام وفى الارشاد

المراد فى الحديث الشريف تعيين ارادة المعنى الحقيقى الذى هو الحرف البسيط ليستبين بذلك ان الحسنة

انما الحسنة الموجودة بعد الكلمات الثوانية بل بعد وجودها المكتوبة كما يلوح به ذكر الكتب

وليس هذا من تسمية الشئ باسم مدلوله كيف لا والحكم عليه بالجرفية واستتباع الحسنة انما هى فى

البسيط سواء عبر عنها باسمها او بانفسها كما فى قولك اسمى عهلة ولشين معجمة فانه فى ذلك

المعبر عنه لا المعبر به وقيل الحروف المذكورة انما تكون مقروة من حيث انها مسميات تلك الاسما

واجزا جميع الكلم وبهذا الاعتبار يغير الحسنات لا من حيث انها اجزا تلك الاسما انتهى ولعل قوله

ولعله اشارة الى هذا وما كان مسميا تها حروفا وحدانا حقيقة بسيطة جمع واحد كرجال

اى كونه وهى الالفاظ مركبة ثم نقل مرتجلة الى الثلاثة كما فى الكشاف للكفاية مجرد التركيب فى التأدية

الآية صدرت بها ليكون تأديتها بالمسمى واشعارا بانه حاصلة اولا يقرع السمع

اى فى اول وصولها الى جلدته وضربها بها وقوله وهى مركبة حال مقدرة فلا يرد ان

التصدير قبل التركيب فليكف بتقدير الشرط واستغير ما الهمزة مكان الالف وذكرت بدلا

على سبيل العارية فلم يكن الثانية مرجعة والالف هى المدة المنفوح ما قبلها فتكون ساكنة

تعذر الابتدا بها هذا عند الجمهور وقال ابن جنى الالف ساكن للهمزة وانما البتة فاسها لا تعبر

عنها بلام الف وقيل متحركة بالفتح مختلفان بالاعتبار بالحركة والسكون وقيل بالكسر

وهو عالم بتلها العوامل اى عالم يتاثيرها حقيقة او حكما فدخل العامل المعنوى والمعدوم و

موقوفة ساكنة فى حكم الوقف لا بينة على السكون كما ذهب اليه ابن مالك خلافا فى الاخرا

اى بانا اختلاف الاخر والاختلاف بالعامل تقدر موجبه بكسر الجيم اثر العامل ومقتضيه

قبله وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة لكنها قابلة اياه ومعرضة له على صيغة المفعول

سمى التعريض اى مهيأة له او محل لعروضه اذ لم يناسب مبنى الاصل اى رايت به شبيهة

مؤثرة يعنى الذى هو الاصل فى البنا والاستحقاق بالفعل غير معتبر ولذا لم يذكر التركيب

كما ذكره ابن الحاجب والنزاع فى انه هل يقال له معرب اصطلاحا بجر والتابعية كما قاله

الكشاف او لا لشبهة النزاع اللفظى وبقيد التاثير يخرج المتابعة فى عدم المعمولية والعامل

كما اختاره ابن مالك وعدم التعرض يحتمل المذهبين كذا قيل وكذلك اى ولكونها موقوفة

قيل صاد وقاف مجموعا فيهما بين ساكنين على قرحدة ولا يجوز ذلك لانا فى الوقف

ولم تعامل تلك الاسما على زنة المجهول معاملة اين وهؤلا التى لزوم البنا على الفتح او الكسر

لاجتماع

---

لاجتماع الساكنين وهذا دليل انى بعد لما على كونها موقوفة وفيه انه لا ينافى لواسطة ثم شرع فى توجيه

افتتاح بعض السور بطائفة منها فقال ثم ان مسمياتها لما كانت عناصر الكلام واصولا يتكلم به

لاظهار المرام ولبنا ئطه التى تتركب الكلام منها افتتحت السور المعدودة من تسع وعشرين سورة

افتتاحا حاصلا فيما فيه والبسملة عند عد بطائفة منها اى باسمائها والطائفة قد تطلق على الواحد

كما فى القاموس فلا حاجة الى التعليب بقاطا عن سئلة الغفلة لمن تحدى على زنة المجهول

اى طلب منه المعارضة بالقران اى بما قصر سورة منه وتبينها لا ذهان الغافلة على ان الملفوظ

كلام منظوم منه كلها اى من جنس حروفه وكل ما هذا شانه لو كان من عند غير الله لما عجزوا

عجزا متجاوزا عن اخرهم بعد شمول كلهم حتى ابلغ من التاكيد بالجميع كذا قيل وردبان التجاوز

عن الشئ يعنى العفو والصحيح عجزا صادرا عن اخرهم الى اولهم وافيدا الاولى فى مثله الكناية

او التمثيل مع تظاهرهم وتعاونهم على المعارضة وقوة فصاحتهم وبلاغتهم عن الاتيان بما

يدانيه اى يقاربه اقصر سورة منه فضلا عما يساويه قال الشهاب وتذكير خطب المعترين

يعنى الزمخشرى حيث قال انه كالاقاط وقرع العصا بينهما على ان دلالته عقلية كما قال

ان العصا قرعت لذى الحلم وليكون عطفه على يقاطا اظهر لان عدم كون مدخولها اخر

فاصل الافتتاح كالاقاط اول ما يقرع الاسماع ويضرب الاعصاب المغروسة فى مقعر

الصماخ بوصول الهوا المتموج من الحروف الملفوظة اليها مستعقبا بنوع غريب من الاهتزاز

متعلق بالبسائط بنا احتياج الى اعجاز ما بعده من المركبات فذا اعجاز بالنطق والاول

اعجاز بالمنطوق وشتان ما بينهما كما اجيد قائله النطق بالبسملة الحروف مختلفة من خط وردس

ذكر الخط استطرادى او قالبى فانا النطق من لوازم المسمى لا ماهو لدلالته اياه الذى لم يخالط الكتب

جمع كاتب صفة كاشفة للاتى على انه كناية عن عدم القراءة فمستبعد جدا مستغرب عن المعقول

غاية والعادة فيكون نوعا من الاعجاز وتعلمه ولو من صبى بين اثنين لا يعلمون الكتابة اغرب

من وجوه الاستغراب كما فى الكشف كالكتابة والقراءة ونعم ما قال كفاك بالعلم فى الامى

فى الجاهلية والتاديب فى اليتيم وقد قال تعالى وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه

بيمينك اذا لارتاب المبطلون سيما وقد راعى فى ذلك اى لاشئ شئ من الاستغراب ثابت

حال كونه تكاملا مراعيا فى ذلك النطق البعيد والافتتاح بطائفة من الحروف بحذف لا كما حكاه الرضى

وعده من الاستثنا على وجه اتم من جنس الحكم السابق والمعروف جواز الحركات فيما بعد

فى الاسم والواو غير مسموع منها نحاة ما يعجز عنه الاديب العارف بالفنون الادبية الاريب

اللبيب الفائق فى فنه من الفنون العربية وهو راجع الى انه اورد فى هذه الفواتح اربعة عشر

بعد حذف المكرر والمذكور ثمانية وسبعون وهى نصف اسامى حروف المعجم اى الحروف

المقطعة التى هى منعوطة غالبا او حروف الخط المعجم من المعجم بمعنى النقط وفى القاموس

---

ومما ذكره العصام فان قوله عليه السلام لا اقول

الم حرف بل هو اسم بانه اراد ان كل كلمة حرف فكون قوله

من قرا حرفا معطى من قرا كلمة فليتم التشبيه ما لم

يشبه بالحرف تسمية باسم المدلول اذ ليس كل من اقرا ان

مدلوله الحرف فاسقط لان التسمية المذكورة فى خصوص

بل الف حرفا منه

بانقلاب الفه المذكورة فى التهجى تا كما فى بابات

وقيل اصلها امة حذفت التا كما فى

قائمة التشنار انى والشريف وتبعهما المولى خسرو

وافيدانه الاولى منه

وقيل لا معرب ولا مبنى فيقال هذا الم ومررت بالم

قائمة الشهاب وقال يشبه ان يكون هذا مراد من

ومنعه الاستاد منه

حروف الاعجام ما من شانه ان يعجم وينقط على المعجم معتد بهيئتي وهي الازهري هو ازالة العجمة
والابهام بالنقط وفيه كلام ان لم تعد الالف فيها حرفا برأسها مستقلة بل تعد مع الهمزة
تحت مدلول الالف ولا تعد اصلا لكونها منقلبة ومشتبهة غالبا كما قاله المبرد في تسع وعشرين
سورة متعلق بما يرد وقيل حال او صفة له ملتبسة بعدد ها اذا احد فيها الالف حرفا برأسها
كما حده سيبويه فهذا عتبار ان شتمل على انصاف انواعها حال من اربعة عشر او صفة لها اي
والنصف عام من التحتي والتعريبي كما يستفاد ذلك وحدوث هذه الالفاظ لا ينافي قدم
الكلام كما حقق في محله فذكر منا لمهموسة تفصيل لا يراد المذكور وهي ما يضعف الاعتماد
اي استناده على مخرجه الذي قطر منه حتى جرى معه النفس وهو ينقطع جريه من المتمس عند
اخفا الصوت وجمعها ستشخصك خصفة منا شخص بمعنى الاتحاج وخصفة اسم امرأة
نصفة بالنصب مفعول ذكر اخا والخا والصاد والسين والكاف بدل وخبر مبتدا محذوف
ومنا لبواقي المجهورة التي تقوى الاعتماد على مخرجها ولا يجري النفس معها وهي ثمانية عشر
نصفها يجمعها قولهم لن يقطع امر بزنة المجهول ومجموعها ظل قوة ضد ذا غرا جد مطيع
ومن الشديدة وهي التي تمنع الصوت عن جريانه عند سكانه الثمانية المجموعة في جد طبق ك
من الاجادة والقبض بتحتي الحال اربعة يجمعها اقطك بانع طعام من اللبن ومن البواقي
الشديدة عشرة يجمعها حمس على نفره الحس كمرجع احس بمعنى الشجاع كذا في الصحاح
وقيل ضرد شذ الخا وهو الموافق لافراد الصغير ولم يعتبر ابن دحو والشديد بن عمر كما قاله
ابن الجزري ولذا لم يقل ومن الرخوة كما قال الزمخشري وذكر من المطبقة بكسر الباء وفتحها
اي المطبق فيها ما ينطبق به اللسان على الحنك الاعلى التي هي الصاد والطا والظا
فصفتها الاول ومن البواقي المنفتحة اي ما ينفتح به اللسان فصفتها الثاني عشر ومن المنقلقلة
اي ما يعني الحركة اي حروفها التي تضطرب عند خروجها لكونها مجهورة شديدة تمنع النفس والصوت
عنا لجري فيحصل الضغط عند سكونها كما هو المشهور ولعله اذا اضطرب الشديد فترك
الضغط وان افاده لا يعرف له وجه وجمعها قد طبج كلم ما لليح بالجيم وهو القرب على الشق
الاجوف بفصفتها الاقل القاف والطا القتها ومن اللينتين الياء والواو لانها اقل تقلا
من الواو ولم تعد الالف لسكونه لانها منقلبة عنها غالبا لكون المصاحبة راتها حرف برأسها
كما قرري حرف لين دائما وهاء خفاء ايضا اذا كان ما قبلها مكسورا او مضموما ومن المستعلية
وهي التي يتصعد الصوت بها في الحنك الاعلى بفتحتين تستعف على لغم كذا في الاساس واعم
اعم من المطبقة فهي نوع منها وهذا اولى من المشهور وهو ما يرتفع به اللسان الى الحنك الاعلى
لانه يوهم المساواة للمطبقة اكذا قيل وفيه ان الارتفاع لا يستلزم الالتصاق وهي سبعة
القاف والصاد والطا والخا والعين والغا والضاد فصفتها الاقل وهو الثلاثة الاولى

ومن

النفس بفتحتين الهوا الخارج من داخل الانسان بالفم
فان خرج بالارادة فصوت ان خرج بتصادم جسمين
وحرف اذا عرض للصوت كيفية مخصوصة منه

وقال ابن الجزري مهموسها فحثه شخص سكت
منه

اي تقل النفس كما قيل ان مانع النفس من المجهورة
الشدة كما في الرخوة مانع الصوت
والمهموسة مانع النفس كذا في الصحاح.
منه

كما ذكره المولى خسرو وحرره
منه

بمعنى المطبق فيها
منه

وقيل بالفتح فالمراد
بعض جسمك
منه

كما في قولهم ترسمت من خرقاء منزلة
ماء الصبابة من عينيك مسجوم وفي نسخة
عن وهو لغة بني تميم تقول اشهد عن محمدا
رسول الله وكذا انسيا لكوفي منه

الاوفام بتقديم الواو على الفاء
وتخفيفها فعال الفراء
منه

ارخفت سواء ادغم فيها اصلي او لا ادغم فيها
فادغم بعضهم كذا ذكره السكاكي
منه

وتحقيقها وفي بعض صحيحة وتهامس بالاصلي
والكلام فيما يدغم فيه صحيح وتهامس بالاصلي
كما ذكره السكاكي
منه

الجيب الكباب منه

في القاموس ذلق اللسان فوه ذلق وذلك
رجل ذليق بليغ وفي التاج الذلق والذلاقة
تيز زبان شدن والفرق بين الذلق و
الذلاقة قولهم كذا قال السيد لكونه
يخالف الصحاح والقاموس
منه

الاولى حذف من ذكره الصحاح وتقدم
في كلام م تقييس معنى التقدي

بين في فصل التسمية والمصدر منه

وفي

وهو ظاهر وذكر من الزوائد العشرة التي يجمعها اليوم تساه ستة احرف منها انطاهر حذف منها
تنبيها على ذلك من عدم التجاوز والعشرة والسبعة بناء على عدّ الالف حرفا برأسها كما افيد ثم ذكر
وجه رحمانا المذكور على المتروك فقال والواو استئنافية بالمعنى تتبعت من القرء وبمعنى التقصد
والتتبع كذا في القاموس فمن قرأه بالهمزة فناقص الاستقراء الكلم وتراكيبها وجدت الحروف
المتروكة من كل جنس اي كل حرف متروك من حروف الهجاء المذكورة مشدد مكسورة اي مغلوبة
في الكثرة بالمذكورة وجدت الحروف المذكورة غالبة في الاستعمال فيكون الحروف المذكورة
في حكم الكل فكانه ذكر حروف المباني مشتملة على اللطائف المجردة عن المعنى وقوله مكسورة هي كثر
كسر اي غلب في الكثرة من باب المغالبة بطريق النقل الى الباب الاول وتصيير اللازم متعديا بنحو
كارمته فكرمته اي غلبته في الكرم ثم شرع في توجيه الصورة المذكورة ليحصل ترجيحها بالملائمة والصوكة
فقال ثم انها ذكرها مفرده وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية ايذانا بانها المتحدى به
مركبة من كلماتهم التي اصولها كلمات مفردة ومركبة من حرفي فصاعدا الى خمسة هذا بالنظر
الى نفس الحروف اذ لا اسم اقل من ثنائي حرف ثم للتراخي الرتبي بين المادة والصورة
وآتا او الزمانى ذكرا وذكر ثلاث مفردات في ثلاث صور وهي ص وق ون لانها توجد
في الاقسام الثلثة الحرف والاسم المبني والفعل المحذوف الطرفين كي واربع ثنائيات
وهي طه ويس حم لانها تكون في الحرف بلا حذف كبل وبحذف نادرا كانا المخففة
وفي الفعل بحذف كقل وفي الاسم بغير حذف في المبني كمن وبراي بالحذف في المعرب كيم
وذو في تسع سور لوقوعه في كل واحد من الاقسام الثلثة على ثلاثة اوجه بحركات الاول
فحي الاسماء من ذا وذو وفي الافعال قل وبع وخف وفي الحروف ان ومن ومذ
على لغة من جرّ بها ارجز وعلى لغة من رفع ما بعده يكون اسما وثلاث ثنائيات الم المر المص
لجمعها في الاقسام الثلثة في ثلث عشرة سورة متعلق بذكر تثنيها على ان اصول الابنية
اي صيغ الكلمات المجردة ثلثة عشر عشره منها للاسماء بضرب حركات الفاء في حركات العين
وسكونها واسقاط الضم مع الكسر وعكسه من الحاصل لاثنى عشر وثلاثة للافعال لما مضت
بحركات العين وبنا المجهول من الفروع وذكر ربا عينيّ وخماسيين المص المر كهيعص
حمعسق تنبيها على ان لكل منهما اصلا كجعفر وسفرجل وملحقا كقرود وهومار تفع عن الارض
وجحنفل بتقديم الجيم على الحاء المهملة وهو الغليظ الشفة ثم شرع في ترجيح الفرق على الجمع فقال وللفظها
فرقت على السور المعدودة ولم تعد بالجمع في اول القرآن مستقلة او رأس سورة لهذه
الفائدة المذكورة من التنبيه والايذان واختصاص كل سورة بحروفها لكمة دعت اليه
وان لم نطلع عليه وفي الكشاف المبادي كلها في تأويته بهذا الغرض سواء فطلب وجه

ان خصائص



الاختصاص ساقط كما اذا سمّى رجل بعض اولاده زيدا والاخر عمرا مع ما فيه من اعادة التحدي
وتكرير التبيه والمبالغة فقد اي في كل من التحدي والتنبيه والمعنى المتبادر على هذه الارادة
هذا المتحدى به من قصار السور مركب من جنس هذه الحروف على انه خبر مبتدا محذوف بالتجوز
الحذف في اللغوي وفيل بالطريق الكناية او المؤلف منها كذا اي متحدى به على انه مبتدا محذوف تقديره
والمراد بهذا المؤلف الابلغ وخص الاعراب في الكشاف بكونها اسما السور وذريعة ما ذكره وعليها
حينئذ مسرودة على نمط التعديد ويجيء ما فيه وفيل في الكشاف هي اي الفواتح المذكورة اسما
السور عطف على قوله ثم ان مسمياتها الخ وعليه اطباق الاكثر اي اجماع اكابر المفسرين من تتمة
القول واختاره الخليل وسيبويه ما روي عنه عنه السلام ليس قلب القرآن ومن قراءة
حظ الى ان يصح ورده الامام بانها لو كانت اسما السور لوجب اشتهارها بانها لا سورة البقرة
وتخوا حيث السورة المعنونة بها اشعارا بانها كلمات عربية معروفة التركيب بناء على ان اسما
الحروف قبل النزول واشتهارها بعده وان الاول في الاعلام المنقولة رعاية لمناسبة
معانيها الاصلية بل قد تجب باقتضاء المقام فتكون شعره بالمدح او الذم كذا ذكره الشريف
فلو لم تكن وحيا اوحى عليه السلام من الله العزيز العلام ثم تساقط سقوطا كليا وانما تقدم
بحركات لذا اي قدرتهم دون معارضتها اي في قربها وعندا ذا تبهت نفسه على الاخبار
كالوجه الاول لكنه بطريق الاشعار واستدل عليه اي على كونها اسما السور بان هذه الاسماء
اما ان تكون منقولة اسم مفعول من الافهام اي منقولة قصدا وضعا واستعمالا بان يكون
لها معنى اصلا سوى مسمياتها او تكون منقولة باحدها والاول باطل لانها لو لم تكن منقولة
كما نخاطب بها كالخطاب بالمهمل لعدم استعمالها في المحاورات والتكلم بالزجل مع العوام
في عدم انفهام المراد ولم يكن القرآن باسره اي بجميع كلماته وآياته بيانا وهدى وموعظة
للمتقين وعاجزا لكل المتحدى به مع ان لكل جزء من القرآن مدخلية فيه والتوالي باطلة فكذا المقدم
وان كانت منقولة بالجاب جزئي فيكون نقيض الشق الاول لانه سلب كلي فلا يرد نقضا واسطة
وهي ان تكون منقولة لمعنى عليه السلام فقط فلا ان يراد السور التي ترد مستهلها على ربة والمقول
اي وآيا واصل لاستهلال طيب الهلال وهو اول القمر ثم صار حقيقة عرفية في اول الشيء
سقطت بناء على انها وقعا بها اي على اعلاميتها المشعرة بالمدح او الذم بحذف القرآن رعاية للمعنى الاصلي
كما مر وغير ذلك المذكور من السور والثاني وهو ارادة غير السور باطل لانه اما ان يكون
المراد ما وضعته في لغة العرب وضعا شخصيا او نوعيا يشمل المجاز كما افيد وظاهر
انه ليس لذلك سوى لوضع مسمياتها فانه ظاهرا وغيره اي غيرها وضعت له وهو باطل
لانا القرآن نزل على لغتهم لقوله تعالى بلسان عربي مبين فيحمل على ما يليق في لغتهم فثبت
الاول وهو ان يراد بها السور لا يقال شرع فيما يرد على الدليل المذكور وجوابه

وقد لم تعمل موضوعة

وحاصله انها اسما السور والا يلزم البطلان
لانا ان لم نكن اسما السور فاما ان تكون منقولة
اولا وكل منها باطل لعدم كونها اسما السور باطل

مع الاشارة الى قول اربعة صنفه فى الفواتح المذكوره لم يجوز ان يكون هذه الاسماء مزيدة
مزيدة غير مفيدة مستقلة مجرد تسميتها للتنبيه والدلالة ثم عطف السبب على انقطاع كلام و
استيناف اخر كما قالته فطرت بلجد سيبويه فلا يلزم كونه كالخطاب بالمهمل وهذا اختيار للشق الاول
ودفع محذوره ولم يستند بجواز كونها للتنبيه على الاعجاز لانه الوجه ان قرب التحقيق كما سيجئ
فلا وجه لايراده فى ضمنها لا يقال وقيل اختيار للشق الاخير من ارادة غيرها وضع له ودفع
محذوره بان القرآن لا يقتضى الوضع العرفى بل مجرد الاستعمال على سلوب العرب كما فى بعض
اللغات او اشارة عطف على مزيدة الى كلمات هى احد انواع فنا اريد بعضها اقتصرت الكلمات
عليها للاكتفاء وكون جلها نائبا الفاعل كما قيل بخالف المشهور من تذكير الفعل وهذا اختيار
للشق الثانى من كونها مفيدة ومنع بطلان غير السورة على تقدير ان يكون المراد بها ما وضعت له
لوقوع نظيره فى كلام العرب كما قال اقتصار الشاعر اى كاقتصار وليد بن المغيرة قاله له
قلت لبيا فقالت لى قاف اى وقفنا وواقف كما روى عن ابن عباس وعن ابى العالية
انه قال الالف الف الله بالمد مرجع الى با بالقصر او التنوين بمعنى النعم واللام لغة وتوقيفه وتعليم
ملكه بالضم او الكسر والمعنى القرآن متضمن لها او اذكروها وعنه ان الراء من الرحمن
الرحيم باشارة المخرج الى كلمة اخرجه ابن مردويه وابن جرير وعنه ان الم معناه انا الله اعلم
فاقتصر على الاول والاوسط والاخر اخرجه وكيع وابن جرير وابن المنذر ونحو ذلك فى سائر
الفواتح كما قيل الر انا الله ارى والمر انا الله اعلم وارى والمص انا الله اصدق وعنه
ان الالف مفتاح اسمه والله من جبريل واللام من محمد عليهما السلام اى القرآن منزل بلسان جبريل
على محمد عليهما السلام قيل هو منقول عن الضحاك اوالى مدا قوام بضم الميم جمع مدة وهى الزمان الممتد
عطف على كلمات اى مجموع ازمان متعددة لاقوام مخصوصة واجال تغير لمدد على ان اللام بمعنى
بمعنى مجموع المدة ملابسة بحساب الجمل الكبير بالضم والتشديد ويخفف حساب معروف كما فى القاموس
كما قاله ابو العالية على ما اخرج البخارى فى تاريخه متمسكا بما روى انه عليه السلام لما اتاه اليهود
ابو ياسر بنا حلب واخوه حيى وكعب بن الاشرف ثلاثين آية من البقرة فحسبوه فوقع الحزن
وقالوا كيف ندخل فى دين مدته احدى وسبعون سنة فقتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقيل لهم اخرها فقالوا اهل غير قال المص وامر فقالوا اخلطت علينا فلا ندرى بايها
ما حدثان نقاتله ايا بها بهذا الترتيب المتراقى وتقريرهم على استبطائهم لاستخراجهم تلك
الاجال ليدل على ذلك اى كونه اشارة اليها وهذه الدلالة وان لم تكن عربية لكنها لاشتهارها
فيما بين الناس حتى العرب مع كون اكثرهم امتيا تلحق بالعربية كالحاق المعرب وكتب عجما لاشتهارها
بين اللغات وقد ذهب مرخى الى تعليم العربى من الجفتى والحكمى فلا يصح سندا لبطلان ارادة غيرها
وضعت له فى لغة العرب كالمشكوة هى كوة المصباح بلغة الحبشة والسجيل معرب سنك كل

قائله المولى خسرو رحمه الله

والقطاع



والقسطاط بكسر القاف وضمها بمعنى الميزان بالعبرانية وكذا القرطاس بالفارسية وتنور وجهنم
وجهنم وحواب وادرى وغيرها على ما ذكره فى الاتقان او دالة على الحروف المبسوطة بالنصب
عطف على قوله اشارة كان كونها مقسما بها بتقدير حرف القسم كما ذهب اليه الخفش والفراء
انه منع لتغيير قوله لانه اما ان يكون المراد به لفظ اسما الله تعالى وحاله
خطابه اى مبانى كتبه المنزلة على الامة المختلفة وكذا اصول كلام الامم السالفة تنبها يتعارفون
ويذكرون الله تعالى ويوحدون كذا نقل عن الخفش ولم يذكر الاخير لكفاية الشرف المذكور ومنع وان
القول بكسر الهمزة عطف على قولهم لا يجوز اه معارضة وتفصل جلى بخصوص المعنى وبعد المنع
بكونها اسما السور لخرجها ويؤديها الى ما ليس فى لغة العرب وهو التسمية المستنكرة لان التسمية
بثلثة اسماء فصاعدا اشارة الى كبرى والصغرى مطوية مستنكرة عندهم جدا والنقل عن سيبويه
وغيره بخلاف التسمية بثلاث كلمات متخالفة نحو شر من راه وشاب قرناها ويؤديها الى الحاد
الاسم والمسمى بناء على ان الجزء لا يغاير الكل وانه جزء خارجى لا يمتاز عن الكل وقيل المراد
المسمى المتضمن والاحسن انه مبنى على توهم المشاركة فى الاسم بين الجزء والكل كالاسم اما كذا
افيد ولا يخفى ان كلا توهم بعيد والظاهر ان منشأ السؤال كون الاسم جنس المسمى بان اريد به الذات
كما سبق واستيناف العارض بالمسمى المعروض كما يتضح ذلك فى معرض الجواب ويستدعى تأخر
الجزء عن الكل من حيث ان الاسم متأخر عن المسمى بالرتبة مع تقدمه عليه فيلزم الدور واورد
مثله فى ضمير انزلناه ونحوه فانه جزء من القرآن مع انه راجع اليه والراجع غير المرجع ودفع
بجواز كون الكلام جزء غير كتول القائل كل كلامى صادق فانى لم اتكلم بغيره فانا تقول هذه
الالفاظ لم تعهد ولم تعرف حال كونها مزيدة للتنبيه والدلالة بالرفع على الابتداء والاستيناف
بلزومها وغيرها من حيث انها فواتح السور لا من حيث انها موضوعة لها ولا يلزم ان لا يكون لها
معنى فى حيزها كالبسملة وفواتح السور الخالية عنها والقول بان الكلام على كونها كلمات غير مفيدة
فيجوز ان لا يكون داخلة فى شئ من السورتين المفصولتين عنها ساقط بانا نقطع بانها نوع من الحروف
مع مخالفته للاجماع كما قيل ولم تشتمل عطف على قوله لم تعهد للاختصار من كلمات معينة فى نظمهم
والشعر وقول ابن عباس لا يصح للسند به اما الشعر فمردود على انه يجوز ان يكون قاف
امرا من قفا فى اى اتبعنى فى السير او اسم فاعل من قفا اى انا تابع لك فى كل حال واما قول ابن عباس
فمبنى على ان هذه الحروف منبع الاسماء ومحل جريانها جريان الماء ومبادى الكلام بالصوت
المحاورات من بدا اذا ظهر وبدا اذا شرع قيل عليه يا باه معناه انا الله ان يا تولك
بان معنى هذه الحروف مبادية ذلك وتمثيل بامثلة حسنة مما يتعلق بالجمال والكمال كالمعين
والانعام الابرى استدلال على ما ذكره من الابطال بما هو كالمعاهد فى المثال انه عد

ابقاء ما فى فصل الخطاب
وما وضعوا هذا المذكور او معنى شئ ما وكلى ان يكون
صفة الخطاب باشارة الى القرآن والعهد الذاتى
سهو

اخرج جا الى التسمية المذكورة بتبع غير السكاكى الاول
العبارة المتعارفة ان القول المذكور يتوقى الاسماء
مستنكر عندهم جدا سهو

وتحقيقها

قائله المولى خسرو رحمه الله
وبالجملة ان قوله فى
ليس عن كونها مفيدة
واختيار الشق الاول
مخالفا لنسبا لكون
فتامل سهو

قائله المولى خسرو رحمه الله
وبالجملة ان قوله فى
ليس عن كونها مفيدة
واختيار الشق الاول
مخالفا لنسبا لكون
فتامل سهو

والتقاص

كل حرف من كلمات تهجيا منه فعد الالف تارة سبعا واخرى ستا وقس عليه لا تغيير
عطف على تنبيه ولا تخصيص لها بهذه المعاني وردن غيرها اذ لا مخصص لا لفظا ولا معنى بان تقتضي
الالف تخصيصها بانا ومعنى فالتخصيص بالالف مثلا وفيه ان الحديث الموقوف غير المرفوع
كما سبق فيجوز ان يكون تعددا ولا حساب الجمل اي المستعمل لحساب الجمل ايضا على ما تخصاد
فتحي بالعرب بالنصب جوابا لمتى كقولك لا تاتيني فتحدثني اذا الالحاق فرع الاستعمال فضلا
الاستناد بالاشارة الى الآجال والحديث الذي تمسك به المنضمن للتسمية ونحوه لا دليل فيه
على المدعى اذ لا يتم تقريبه بجواز انه عليه السلام تبسم من جملهم لانهم فهموا حيث فسروا الكلام الكريم
بما ليس في لغة العرب والتوسل بانا التمسك بتلاوته عليه السلام على الترتيب وتقريرهم على استفاضهم
من قبيل منع المنع فلا يفيد على ما افيد وجعلها متضايها عطف بساقها على ابدع الالطاف
وان كان غير ممتنع في ذاته لجواز اقسام الله تعالى بما يريد ولو باضمار فرد لكنه يحوج من الحوج
بمعنى الاحتياج او ما حوجه على الشذوذ الى اضمار اسما لا دليل عليها من حرف القسم و
فعله وفاعله وجوابه بخلاف واو القسم فانه اضماره واجب كما يتلقى به القسم وجوبا كان واللام
بخلاف ان والقسم فانه اضماره واجب كون واو للقسم لا للعطف فلا يحسن كونه معتضيا بها
في الكشاف انه لا يبعد في الصواب ويعضده ما روى عن ابن عباس انه قال قسم الله
بهذه الحروف والتسمية بثلاثة اسما انما تمنع اذا ركبت تركيبا مزجيا وجعلت اسما واحدا
جزء منصرف على طريق بعلبك لا ما اذا اثرت وعدت بلا مزج نثرا اسما العدد نحو واحد
اثنان ثلثة فلا تمتنع سواء كانت بطريق الحكاية نحو شاب قرناها او بطريق الاضافة نحو
واجرا الاعراب على اجزائها نحو اني عبد سوناهيك وسمك كانه سناك عين وليس اخر
بتسويه بسيبويه البناء زائدة كما في بجبيك درهم او متعلق بناهيك لتضمنه معنى اكتف
بين الشعبة بالجلة والبيت من الشعر حيث قال لو رخمت يا بط شرا من اسما رخمت رجلا يقول
عثره يا دار عبلة بالجرا تكلمي او طائفة من اسما حروف المعجم كما اذا سمي رجلا بحمعسق
والمسمى هو مجموع السورة والاسم جزؤها فهو من تسمية المؤلف بالمفرد كعكه في اسما الحروف
فلا اتحاد وتغاير هما ذاتا وصفة لاعتبار الهيئة الاجتماعية في المسمى كذا افيد ولا حاجة
الى اعتبار الهيئة عند الاعلان وحاصل الدفع ان لفظ الاسم غير المسمى ومعناه جزؤه فهو
من قبيل تسمية الكل باسم الجزء وهو اي الجزء متقدم طبعا من حيث ذاته لانه من حيث هو جزء اوغيره
متاخر لاوصاف لعارضة له فان الجزئية وما يعرض لها متاخرة عن ذات الكل كما حققه الشريف وذكر
وهو متاخر باعتبار كونها اسما للكل كما ان الكل هو متاخر باعتبار كونه اسما للجزء في اسما الحروف
فلا دور لتغاير الجهتين وحاصله انا نريد بتاخر الجزء تاخر ذاته فالصغرى ممنوعة او تاخر

في الاتقان نقلا عن ابن جرير انه باطل فقد
ثبت عن ابن عباس الزجر عن ايجاد
ما لا اصل له في الشريعة

قائله المولى جمزه

ابن يجعل المتكلم محتاجا

اي انه يجوز ان يكون ولك الكتاب بكمي في الالزام

كلام مبتدع ولو ان القول

خص بعض الكلمات

بحث العامل على المضاف والجر على المضاف اليه

فلا يخرج هذه التسمية الى ما ليس من القرآن

عائشة منذ فقدان نبيها الى الحاجة
الشريف قدس سره

فهو ان تقوم الشيء على الشيء وانا وتاخره عنه وصفا محال لقدور قيامه
وان وصفا لا يجوز تقاوم عن ذات التي حلت وذات الاسم
قد يكون اسما كان الفواتح تسمية واما لكن
الاسم جزء المسمى ولا كلام في وصف
بالتقدم والتاخر كذا
قال قدس سره

اسيمته



اسيمته فالكبرى هم والوجه الاول وهو كونها اسما لحروف المقطعة وقد ذهب اليه المبرد كما
ذكره ابن العادل وقد اتى المختص من سائر الوجوه والخمسة والاربعين الاتية على معانيها الاصلية
وادرج في الكشاف التنزيل هذا الاختلاف واتى باشعار الخمسة واسما السور في فصل لا علام
كما مر واسلم من المقول من لزوم النقل صلة او قلة فانه خلاف الاصل وبلغة العرف
والمراد النقل بغير المتعارف فليراجع الى كتب احكام العرف والاستعمال كما في المرآة وراجع
الى ضم قوله ووقوع الاشتراك في الاعلام من وضع واحد ولو في بعضها لانه مناف للتغير
التام المقصود من الاعلام الشخصية فان القرآن مما نزل به جبريل على محمد عليه السلام سوا
قراه هوا وغيره كذا في التوضيح فانه يعود بالنقض والابطال على ما هو مقصودا عليه من غير
الشيء عن غيره وفي الكشاف فان جرى الكلام على سلوب من يعتقد التسمية قالوا ذلك على سبيل التجاز
وانه نظير قولهم قرأت الحمد وألم السجدة يعني السورة التي هي فاتحتها وقيل انها اسما القرآن
ولذا اخبر عنها بالكتاب والقرآن كقوله تعالى المص كتاب انزل اليك الر تلك ايات الكتاب
وقد اخرج ابن جرير عن مجاهد وعبد الرزاق عن قتادة ولذا قيل انه ادرج مما اختاره ما اعلم
وغيره ان القرآن قد يطلق على البعض كما صرح به المصنف هناك على ان الاخبار غير متعين و
لو سلم فلا يقتضي التسمية وقيل انها اسما الله تعالى اخرجه ابن جرير والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس
بسند صحيح ويدل عليه ان عليا رضي الله عنه كان يقول يا كهيعص يا حمعسق اخرج ابن ابي حاتم
في تفسيره عن فاطمة بنت علي رضي الله عنهم انها سمعت عليا يقول يا كهيعص اغفر لي بدلالة
الحلية كالثبوت والعلم راويها منزلها وقيل راويها قالها وقيل انها اقسم فيها معنى الذي تلي ما كهيعص
مع ان اسما الله تعالى توقيفية ذكره الشهاب وقيل بأني التاويل تاخر جها ابن ابي حاتم عن
عن الربيع بن انس في قوله كهيعص معناه انس يجبر ولا يجار عليه ولا يخفى انه تاويل بعيد بل البعيد
من الاول كما افيد وقيل في خصوص الم ولواسما الف الى المزة من قضى يقضي اي انتهاه
منا لصدر وهو مبدا المخارج من طرفه واللام من طرف اللسان وهو وسطه والميم من الشفة
وهو اخر ما خرج منها ايما الى ان العبد ينبغي اول كلامه وواسطه واخره ذكر الله تعالى واعلا وابل
منا يستغرق في بحار التوحيد كما ذكره ابن المجد وقيل انها سر استاثر الله تعالى في القرآن بعلمها
استاثر بالشيء استبد به وخص به نفسه وفي الحديث من ملك استاثر فلو ازم وفي نسخة
استاثره كاثره اي حصنه والضمير لله والسر ما قضاه كثير من السلف ولذا قال الشعبي
ما سئل عنها ان لكل كتاب سرا وسر القرآن فواتح السور فدعها وسل عابد الله فهم المشابه
الذي لا يعلم تاويله الا الله وقد روى عن الخلفاء وغيرهم من الصحابة ما يقرب من نحو التصديق
الاكبر في كل كتاب سر وسر الله في القرآن اوائل السور وعن عمر وعثمان رضي الله عنهما
من السر المكتوم الذي لا يفسر وعن علي رضي الله عنه لكل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي

ان يعلمها الله

الا اعتبار بعد ثبات اللغة

يريد انه من الآيات المتشابهة التي قال فوض
حالي به طائل

وهو اي قوله اثر نفسه بالدنيا

ولتعلم اولا وقبل الخوض في المقصود ان اسرار بين الله ورسوله ورموز لم يقصد بها افهام غيره على ما هو الحق
الذي لا يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم على رأي السلف رحمهم الله واستدل عليه
بقوله او بعد الخطاب بما لا يفيده وفيه ان منع الراسخين عن التفكر فيه ابتداء اعظم من ابتلاء
الجاهلين بالامر بتحصيل العلم كما ذهب اليه الخفي لوقوف على الله ثم شرع في بيان اغراضها
وبنائها على حسب اقتضائها فقال فان جعلتها اسما لله تعالى او القرآن او السورة كان له
حظ من الاعراب قد مات رة الى صارة الاعراب في الاسماء مع دواة الشك وعدم الاقتضاء
اما الرفع على الابتداء اي فهو مبتدأ وخبره محذوف كقولهم الله لم ذلك الكتاب او محذوف
تحويس والقرآن الحكيم او الخبر اي الجزية على المناحة او المصدرية او اعتبار الحكيمة بتاويله
بالمسمى او بذلك الاسم على الاشتهار والمبتدأ المذكور او محذوف او النصب بتقدير فعل القسم فان قيل
كيف يجوز النصب فيما وقع بعده مجرور مع القرآن بخوق والقرآن المجيد والقلم فالجواب جعلت
الواو وقاية للعطف يلزم المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب وان جعلتها للقسم يلزم
اجتماع القسمين على شيء واحد وهو مستكرة قلت نجعل الواو وقاية للعطف وما كان المعطوف عليه
في محل وقع المجرور فيه كان العطف على المحل او القسم على ان يقدر جوابه من جنس ما بعده كذا قيل
لكن كونها للقسم عند غير الخليل فان الاستكراه المذكور مختلف فيه كما نقله ابن الحاجب على ان قوله
انه لا فعل بالنصب على تقدير الحرف والايصال او غيره بالجر عطف على فعل اي بتقدير
فعل غير القسم مما قرأ ونحوه ليصح الاعراض والتكلم كما ذكره والجر على اضمار حرف القسم في المعنى
انه وهم لانه مختص باسم الله عند البصريين ليصح انه لا جواب له في سوى القرآن ونحوها وحذف
اللام مخصوص بالمستطالة للقسم او اجاب الشيخ بانه يصح على مذهب الكوفية واضمار الجواب
والاستغناء عنه بما يدل عليه كثير في مواضع من القرآن وتاتي الاعراب بتمثيل وتيسير
كما في المصباح لمقاطع عدم الصرف والحكاية الحالية فيكون اعرابه محليا وتقدير ما يحاذي
المشهور فيما كانت مفردة كتاء ونون وموازنة المفرد كهاء ميم فانه كهابيل قيل الحكاية في الاعلام
انما تجري في الجمل كتابط شرا وفيما كان على هيئة تحو ان حرف وضرب فعل ماض لكن
لما كانت اسماء الحروف حاكمة لا مجازا خالبا فاذا جعلت اسما للسور جازت حكايتها على تلك الهيئة الراسخة بمنزلة الاصالة وان جعلت اسما للغرض كما في
رجل صاد ويجوز الحكاية كذا ذكره الشريف وغيره وعلله الكشاف تبعا لسيبويه فحوص وقاف
معرب نطقا غير منصرف ان كانت اسما للسورة للعلمية والتانيث وان جعلت اسما للقرآن او السماء
امتنع ان ينون والحكاية ليست الا فيما عدا ذلك اي ليست قياسية في شيء فيما الا فيما عدا
المذكور فتبصر العصام بقوله ليست تناقي الا ترى بانه فيما عدا المذكور من المفرد وما يوازنه فقوله
فيما عدا ذلك خبر المبتدا وليس الا للحصر بمنزلة فقط يرد عليه ان الظاهر حينئذ تقديم الخبر لئلا يلزم

قصر



قصر الصفة قبل تمامها كما اعترف به نفسه وقد يقال الحكاية على الاعراب وليست تابعة ليست الا
الحكاية والظرف متعلق بتتالي المنسوب بالعطف فافهم وسيعود اليك ذكره مفصلا وان ابقيتها
على معانيها الاصلية عطف على ان جعلتها فان قدرت بالموكب من هذه الحروف اي جنسها كما
في حيّ الرفع بالابتداء والجر على اضمار حرف القسم وان سردتها على نمط التعديد ولم تجعلها اسما للسور يتصور
ان يكون لها محل من الاعراب كما في الكشاف بناء على عدم التاويل والظاهر تاويل المعدود
في الاسماء التركيب والتعديد وان جعلتها مقسما بها تكون كل كلمة منها منصوبة ومجرورة وان جوز
الى اضمار ايشاء مذكورة على التفنن في اسلوب الايصال وابقاء الجر وهو شاذ والله
ان المحل للمجموع الاسم لا لاجزائه لاستكراه تعدد القسم مع اتحاد المقسم عليه فالمراد بالكلمة هذا
المجموع كذا قال الشهاب وفيه انه من قبل هذا حلوها محض فيجري اعراب في كل كلمة منها
وقس عليه التاويل بالموكب وفي الكشاف فان نصبتها بفعل مضمر نحو اذكر لئلا يلزم الجمع
بين القسمين على مقسم عليه واحد في نحو ونون والقلم وقد عرفت ما فيه ويكون جملة قسمية بالفعل المقدر
له كالقسم وجوابه محذوف ان لم يكن ما بعده يصلح له ورفعه بالابتداء بتقدير قسمي كما في الحرف
مشروط بتعين القسمية صرح به الرضي وان جعلتها بعاص كلمات وان كان ضعيفا او
اصوانا منزلة منزلة حروف التهجية مزيدة للفصل وغيره لم يكن لها محل من الاعراب كالجمل المبتدأة
في المركبات والمواد المعدودة في البسائط على ان البعاض من حيث هي اذ لو اريد به
الكل مجازا يكون كالكل وكذا اذا لم يوقف بالموقف لكنه غير مرضي له كما عرفت ثم شرع في كيفية
الوقف فقال ويوقف عليها اي قيفا تاما هو قطع الكلام عما بعدها قطعا كليا كما قال اذا اقدرت
الكلام بحيث لا يحتاج ما بعدها اصلا بالاستقلال التام بان لا يكون ما بعدها خبرا لها او
مبتدأ لها او معتمدا عليه وخبرا بعد خبر فليتروان هذا الاستقلال شرط تام للتمام كما صرح
به الكشاف فلا يدفع ما ذكره وان يكون وقفا حسنا لانا ما قال في النشر قد يكون الوقف حسنا
على تقدير وكافيا على اخر وتاما على غيرها كهدى للمتقين يكون حسنا اذا جعل الذين نعتا
للمتقين وكافيا اذا قطع على هم الذين او اعني الذين وتاما اذا جعل مبتدا وخبره اولئك
ثم شرع في بيان انها اية او لا واخره على خلاف الكشاف اشارة الى عدم توقف الوقف
عليه فقال وليس شيء منها اية عند غير الكوفيين واما عندهم فالم في مواقعها السته والمص
وكهيعص وطه وطس ويس وحم اية وحم عسق اية ان والبواقي ليست باية وهذا
البيان توفيقي وهذا توقيف من الشارع اي واقع بجعل الشارع واقفا ايانا في ادراك
لا مجال للقياس اذ لا حركة للفكر لاجل القياس حاصلة فيه كترتب السور وعدد الايات
فلا اختلاف فيه كما اختلف في القراءة وبنيانها على صحة الرواية وعدمها عند القائل
كذا ذكره المولى ضمرة ذلك الكتاب ذلك اي لفظ ذلك او ذلك اللفظ اشارة











قال ابن مالك في التسهيل يحذف حرف
القسم استطالة وان رد بها انبا الحاجب
في الايضاح

كقولك لله لافعلن عزما اي لعزمن
والجر ويمال عشرا اي يبعدن على ما ذكره
القاضي وجزه

الم ان اول بالمؤلف من جنس هذه الحروف مجازا لغويا او حذفا على الابتداء بقرينة
التعريف وفسر حقيقته بالسورة المعينة على ان الكتاب العرفي يطلق على الكلي الشائع بين
الكل والبعض كما يطلق على الكل صرح به المص في سورة يوسف كما سيجيء والقرآن المجموع المشخص
فانه اي القرآن المتلو توجيه للاشارة بصيغة البعيد الى القريب لما تكلم به على انه المجهول ونعني
بانه المعلوم على لسان جبريل عليه السلام ووصل من المرسل الى المرسل اليه اي من الله الى رسوله
فكأنه صار متباعدا بمجرد التقضي والوصول لكونه من الاعراض السيالة كما قيل اذ لا يختص
ذلك بالالفاظ ولذا قال في الكشاف كما تقول لصاحبك وقد اعطيته شيئا احتفظ بذلك
وعليه قولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت اشار الى جواز الاشارة الى البعيد فيكون ذلك استعارة
مصرحة بوجه بين البعد والانقضاء لكنه مصحح لا مرجح لجواز ان يشار اليه بهذا الموضوع للقريب
نظرا الى حضوره وتعينه في الذهن كما في قوله تعالى ان هذا لهو البلاء المبين اشارة الى ذبح الولد
والمرجح هو الايذان بعلو شانه وكونه من الغاية القصية في الفضل والشرف كذا في الارشاد
وقال الشهاب الحق ان المصحح هنا كونه محسوسا او منزلا منزلته والمرجح تقضي لفظه ووصوله من المرسل
ولا يخفى ان مجرد الاحساس لا يصحح التعبير بصيغة البعيد عن القريب وتذكيره اي ايراد ذلك
بصيغة التذكير متى اريد بالم السورة كما من حيث تسميتها بالم فانه لا تقتضي التوجيه كذا في الارشاد
تذكير الكتاب فانه صفته لكونه بمعنى المكتوب على ان المخصوصة في الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل
في الذات المبهمة كما قيل او خبره الاول والثاني كما سيجيء الذي هو هو اي الخبر ذلك او بالعكس
لاتحادهما في الخارج والاوصاف قبل العلم بها اخبار ولذا خالف الكشاف حيث قال اذا جعل
الكتاب صفته فانما يكون يراد به الى الجنس لوقوع صفته له اشارة الى ان المحرم اذا لم يكن ما يصلح
للاشارة نحو جاءني هذا الرجل او الى الكتاب عطف على قوله الى الم فيكون الكتاب صفته وهو
المشار اليه ويرتفع ابهامه به كما يرتفع بالاشارة الحسية ولذا التزم في صفته التعريف باللام
ونحوه والظاهر انها للجنس وقال ابو السعود للعهد الحضوري والتعين في اسم الاشارة حسي وفي اللام
عقلي فلا لغو مع جواز التأكيد كما افيد والمراد به الكتاب الموعود انزاله بقوله تعالى سنلقي عليك
قولا ثقيلا ونحوه كقوله تعالى سنقرئك فلا تنسى او في الكتب المتقدمة اي التورية والانجيل عطف
على قوله بقوله والظاهر ان قوله والمراد الخ عطف على قوله ذلك اشارة فيتم وجهي الصفة والخبر
او على قوله فيكون الكتاب صفته فهو ادق في الكشاف في قوله وان يكون صفة ومعناه هو ذلك
الكتاب الموعود وعلى كونه خبرا معناه ان ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل كما تقول هو الرجل
اي الكامل في الرجولية ولم يذكره المص لانفهامه من الحصر والله اعلم كما اشار به الشريف قدس سره
ثم الظاهر ان الموعود جميع القرآن واكتفاء بالم السورة على ارادة الكلي وهو اي لفظ الكتاب
سمي به المفعول للمبالغة كأنه عينه لكمال تعلقه به كذا قيل وقيل فعال بني للمفعول كاللباس بمعنى الملبوس

30

فيكون اسم الصفة حقيقة لغوية والاول عرفية ثم جرى به عما منظوم عبارة اي الالفاظ المرتبة
كما قال الى المنظومة قبل ان تكتب لانه مما يكتب اي من شانه ان يكتب فيكون مجازا اوليا ولو اعتبر اخذه
من الكتب بمعنى الجمع لا يحتاج الى التأويل كما قيل واصل الكتب الجمع والضم مطلقا واخذته المجموع
الخاص وهو الكتيبة اي الجيش وجماعة الخيل المغيرة من مائة الى الف كذا في القاموس وفي العرف ضم
الحروف بعضها الى بعض بالخط ثم باللفظ ولذا سمي كتابا ما سمي به وان لم يكن مكتوبا كذا ذكره الراغب
لا ريب فيه معناه انه لوضوحه اي ظهور معناه وسطوع مبناه بنظمه الغريب واسلوبه العجيب
وكمال بلاغته ونهاية طراوته وسطوع برهانه وتمكن ما يدل على اعجازه وعلو شانه وظهور
النور في الديجور بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحيا يوحى اليه عليه السلام متعلق
بلا يرتاب ناظرا الى وضوح شانه بالغا حد الاعجاز لغاية بلاغته ناظرا الى سطوع برهانه و
التفصيل جزا لا جمال فلا تضاد وارد في المقال لا لان احدا لا يرتاب فيه كما يتوهم من ظاهره والظاهر
لا يرتاب احد فيه بتقديم النفي ليكون سلبا كليا كما افيد وليس من قبيل كل ذلك لم يكن كما لا يخفى وحاصله
ان المراد نفي الريب مقيدا لا مطلقا الا ترى الى قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا اي فرد وقع
ريب منكم كما قال الله تعالى ما ظننتم ما هذا الا افك مفترى على ان ان بمعنى اذا جيء به استعارا بانه لا ينبغي
ان تكونوا في ريب اصلا ولذا قال فانه ما ابعد عنهم الريب بل اثبته لهم ضمنا لما لم يقل فأتوا بسورة
من مثله بل عرفهم الطريق المزيح له اي مزيل الريب وهو ان يجتهدوا في معارضته نجم من نجومه اي
باقصر سورة من سوره والنجم هو الوقت المضروب بالنجم عرفا والوظيفة من كل شيء كذا في القاموس
والمراد هنا النظم المبين في وقت معين تسمية للحال باسم المحل ويبذلوا فيها غاية جهدهم بالضم اي
طاقتهم حتى اذا عجزوا عنها تحقق لهم ان ليس فيه مجال للشبهة كناية عن نفيها على ابلغ وجه كما قيل
ولا مدخل للريبة والظاهر من الكشاف نفي ماهية الريب حيث قال لحيث لا ينبغي لمرتاب ان يقع
بطريق الكناية لان نفي الشيء يستلزم نفي ماهيته كما افيد او بتعدية التجريد كالتي بقرينة الوقوع وذهب
السكاكي الى انه من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه ولذا صح التجريد عن التأكيد وذهب
المولى خسرو الى انه مراد المص اي ما لم يكن من العاقل ان ظرفه ريب فريب غيره بمنزلة العدم
ولا يخفى ما فيه وقيل لدفع التوهم المذكور معناه لا ريب فيه للمتقين فعلى ان للمتقين ظرف مستقر
خبر لا وهدى حال من الضمير المجرور والعامل فيه الظرف باعتبار متعلقه المتضمن له العامل
في المحل البعيد للضمير فيكون العامل في الحال هو العامل في ذيها ولذا قيد الظرف بقوله الواقع
صفة للمنفي بقرينة السوق والحال لازمة والنفي راجع الى المجموع فلا اشكال ووجه الرمز بقصر
انتفاء الريب للمتقين لا للمشارفين للتقوى كما سيجيء فلا يرد انه لا فائدة في الخبر وهذا
على فصل الموصول كما افيد ولو جعل هدى تمييزا عن نسبة الظرف للريب فلا ريب ولذا
قال العصام هو الاولى والريب في الاصل مصدر رابني الشيء اذا حصل فيك الريبة بالكسر

وهي فك النفس تحيتين واضطرابها عطف تفسير سمي به الشك عرفا فيكون منقولا لانه يعلق النفس من الاقلاق ويزيل الطمانينة والسكون فاريد السبب من المسبب او الشك فالاصل التردد بين الاثبات والنفي او لانه يقلق النفس قد يحصل بغير الشك كالخوف والحزن فاريد به السبب الخاص وفي الحديث دع ما يريبك بفتح الياء وفتحها من الريبة والارابة والمعنى واحد فالشك ريبة والطمانينة والظاهر عموم الريب اذ التساوي غير مفيد وكونه من قبيل شعر شاعر وجواز المجاز كما افيد توجيه بعيد والمعنى ان كون لام مسلوكا فيه مما يقلق النفس ويستوجبه وكونه صحيحا صادقا مما تطمئن وتسكن له كذا في الكشاف وذكره قوله عليه السلام استفت قلبك واصبته تلاثا البر ما اطمانت اليه النفس واطمان اليه القلب والاثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وان افتاك الناس وافتوك والمراد النفس الطاهرة لا الامارة رواه الطبراني

ومنه اي من الريب المذكور وقيل من استعمال المسبب في السبب ريبا لزمان لنوع من الريب او بكسر الراء وفتح الزاء كذا قيل لمواساته من خير وشر تم خصت بما يحدث من المصايب وهو المناسب بتعلق كما قيل هدى للمتقين يهديهم الى الحق اشارة الى ان معنى الهادي حالا او مآلا فيكون مجازا لغويا او نسبيا وافا لجملة الاسمية للاستمرار التجددي بقرينة المقام وان اللام في مفعوله الاول للتقوية والمفعول الثاني محذوف والهدى في الاصل مصدر متعد وقد يكون لازما بمعنى الرشاد كما في القاموس كالسري والتقي والبكي والعني ولا مساوس لها ومعناه الدلالة بلطف موصلة اولا كما سبق وقيل في الكشاف فالدلالة الموصلة الى البغية بالكسر والضم المطلوب بقا هو المشهور والمذكور عندالاشاعرة عكسه والاظهر التوفيق بانها بالمشهور لغوي والمذكور عرفي كذا قيل ويستعمل كل منهما مكان الاخر فالنقض لانه جعل مقابل الضلال كما لا يخفى على المتدبر في الاية وفي ضلال مبين والضلال عدم الوصول الى البغية ولانه لا يقال هديته الا لمن اهتدى الى المطلوب لانه يقال في موضع المدح مثل الهدى ولان اهتدى مطاوع هدى ولن يخالف المطاوع معنى اصله كذا في الكشاف واجيب بان مقابل الضلال هو الهدى اللازم والكلام في المتعدي وانما المعتبر عدم شرط الوصول لا عدم الوصول فيجوز باعتبار تعوله للوصول كذا افيد بناء على ان التفاعل يقتضي التغاير لا التباين فان التخصص المهدي بالمهتدي مع ان التمكن من الوصول كاف في المدح على انه يتم الوصول فيحمل على تيار نه بقرينة من غير تحدد وتخلف المطاوعة جائز في صورة الاختيار نحو علمته فتعلم بخلاف كسرته فتكسر وفي ان نحو علمته مجاز عن الارادة والصواب في الجواب ان كون اهتدى مطاوع هدى يمكن ان يكون باعتبار معنى الايصال في هدى لا باعتبار تحدد الدلالة واختصاصه بالمتقين في الاثبات على ان لام الجر لا يفيد الحصر بل الانتفاع الذي هو تعلق خاص ولذا عبر عنه بالاختصاص او في الثبوت على القول بافادته له على ظاهر قوله لانهم المهتدون به والمنتفعون بنفيه





اي بكتابه المنصوص عليه وفي نسخة تنبيهه اي باظهاره ايا وهذا وضع بالتوهم فان الدلالة المطلقة لا تختص بالمتقين والمقيدة حالية عن الافاضة كما قال وان كانت دلالته على الناظر مستمرة وكافرة وبهذا الاعتبار تعم قال بعدي الناس ان مجرد الدلالة لا نفع لهم في الجملة واريد بها الانتفاع الحاصل بالايصال كما يدل عليه اللام والاختصاص راجع اليه على انا نمنع ارادة الانتفاع بالفعل وحمل الكشاف على الزيادة والدوام بناء على اعتبار الايصال في الهدى ولانه لا ينتفع بالتامل فيه والتفكر في معانيه الا من حصل العقل كالمرآة وجلاه بعد معرفته بانه كتاب الله واستعد في تدبر الايات والنظر في المعجزات الحقانية وتعرف اسرار النبوات مما يتعلق باحوال النبي وآله جملة فضل التحيات بطريق حمل المتقين على المتقين او المتقين على المتقين تقوى كمل الكشاف عليه كما ينبغي وهذا معنى ما قيل الاول مختص بالتعقل والثاني بالتامل وانما كانا خصاصه بالمتقين لما ذكر لانه اي القران كما تعذر بالذال المعجمة بالتفعل من الطعام والشراب الصالح لحفظ الصحة وجلبها صفة معللة على اصل التعليق بالمشتق فانه لا يجلب تعقلا ما لم يكن لصحة حاصلة فكذا القران يتوقف كونه هدى على صحة التقوى حقيقة وحكما وعلى هذا قوله تعالى وننزل من القران ما هو شفاء ورحمة للمومنين فانهم المنتفعون به والظالمين لا نفسهم الكافرين بالايات الفاعلين في جميع الحالات الاخسار الا كما اوضلالا كما في الصحاح فزيد به دواء في الحقيقة داء ولا يقدح اي لا يقرن من قدح فيه طعن كما في القاموس ما فيه مما يحمل الذي خفي معناه ويدرك بالبيان والمتشابه الذي لا يدرك معناه باي طريق كان عندنا خلافا للشافعي في كونه هدى لا ينفك عن بيان تعقل المراد منه ولا يضر توقف الهدى على جهة اخرى مع انه لا يستلزم اعتبار كل فرد كما لا يخفى والمتقي اسم فاعل لغة من قولهم وقاه فلان شاه كما يتوهم من قولهم تقى يتقي بتوهم صيغة افتعل تاه معلومة من الواو وبشهادة وقاية فاصله موتق فاتي ساكنة اثر الضمة ما قبلها مطاوع وقاه وان كان متعديا والوقاية فرط الصيانة اي المبالغة فيها كما في الكشاف والمذكور في غيره انها الصيانة وهو في عرف الشرع اسم لمن يقي نفسه عما يضره في الدين بريدانه غالب الاسمية عرفا كالمومن ولذا لم يقل من يقي كالكشاف والمراد جنس ما يضره فيشمل المرتبة الاولى وله ثلث مراتب تداخل ولذا لم يقل انواع الاولى التوقي عن الخلود في النار بالتبري عن الشرك اي الكفر مطلقا حقيقة او مجازا وعليه قوله ص والزعم كلمة تقولها اي كلام التوحيد على ما هو المختار والثانية التجنب اي التباعد واصله اتخاذ جانب عن كل شيء يومم فالاثم اي يوقع في الاثم لانه تجانبهم بمعنى التبعد الى الاثم من فعل او ترك تعميم بعد تخصيص بعد تخصيص بعد تعميم والتجنب عن شيء يقتضي سبق التلبس به كما قيل حتى يصح عن الصغائر عند قوم كما يقتضيه فرط الصيانة وقوله ص لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا باس به حذرا عما به باس وفي ان التجنب عن الصغائر

غير معتبر في هذه المرتبة لصدورها عن الانبياء عند الجمهور واجتناب الكبائر عز ملكوة عنها
قطعيا عندهم والحديث محمول على المرتبة الثالثة كذا ذكره المولى خسرو وهو الذي يختلف لذكور الثاني
المشهور باسم التقوى في الشرع فيحمل عليه الا لقرينة وهو المعنى على ذلك المفعول بقوله تعالى
ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا بان العطف يدل على المغايرة ولا قرينة على الثالثة
والعاقلة ان يجرد العهد ويتبادر عند عن جميع ما يمنع عما التوجه الى الحق سبحانه وتعالى
اي يقطع انظارها كائنا متوجها اليه بشراشره اي بجميع اعضائه جمع شرشرة بالكسر
بمعنى القطعة كما مر وهو التقوى الحقيقي اي الاتقاء المحقق بهذا الاسم لكونه على من كل قسم و
التقوى اصله وقبي ابدلت الفا وتاء للتخفيف والياء واوا للفرق بين الاسم والصفة
والمطلوب بقوله تعالى واتقوا الله حق تقاته على الاول للندب وقيل منسوخ بقوله تعالى فاتقوا
الله ما استطعتم وظاهر كلام المصنف ان حاكمها واحد وهو وجوب المرتبة الثانية طلقة
اشارة الى قول بعض المفسرين كذا افيد وقد فسروا قوله تعالى هدى للمتقين على الاوجه الثلثة
فان اريد الوجه الاول فالهدى هو الدلالة بطريق المتارفة للتقوى وكذا الثاني والثالث
باعتبار درجات الهدى كما سيجيء والايصال بطريق الزيادة والدوام على ما اختاره
الزمخشري واعلم ان الاية تحتمل وجها من الاعراب استيناف غير له فصل الخطاب لسبات
انتظام الجمل والمذكور اولا باعتبار فواتح السور فالتكرار كذا افيد فتدبر ان يكون الم
مبتدأ على انه اسم القرآن او السورة وكونه اسم الله يحتاج الى كثرة اضمار او تعقد بالتأليف
منا بطريق التأويل او التقدير كما مر وذلك جزء آخره مع اخباره فيما سبق لو طبقه تقوله
وان كانا خص من المؤلف مطلقا اي خصوصا مطلقا او غير متقيد بالكمال والاصل
الكلي ان الاخص يطلق على الاعم للاتحاد في الخارج حتى بينهما المستلزم للتساوي حالا او مآلا
كما في المحمول الاعم لان المراد به المؤلف الكامل في تأليفه البالغ اقصى درجات الفصاحة
في الكلمات ومراتب البلاغة في الكلام بقرينة المقام والتعبير خارجية فلا يراد الله
قادر على ما هو ابلغ من ذلك والكتاب صفة ذلك بلا تأويل بالمستحق عند المحققين خلافا
لابن مالك وذهب الزجاج وابن جني الى انه عطف بيان كما سبق واللام للعهد او للجنس
المبني عن الكمال على اختيار المصنف ويحتمل ان يكون الم خبر مبتدأ محذوف اي القرآن او السورة
او المتحدى به مؤلف من جنس هذه الحروف والترديد مبني على الترديد في علم السامع بما جيء بها
وطلب الحكم ما اخبر ولا ريب بالفتح الوارد في الشهورة المتواترة مبني لتضمنه معنى من
الاستغراقية لكونه تركيبا مع جنسه غير كما قاله سيبويه ومن تبعه ولانه معرب حذف
تنوينه كراهة الزجاج منصوب المحل بلا التابعة للجنس او فرد ما فيكون نصا في الاستغراق
بخلاف لا المشبهة بليس بقرينة نفي الوحدة في نحو لا رجل بل رجلان العاملة عمل

المشبهة

ولهذه المرتبة عوارض عريض متفاوتة الدرجات
حسب تفاوت الاستعدادات كذا في الارشاد

وعطفه على تقدير ان احفظ ما ذكرناه واعلم
كما ذكره الشهاب فلينتبه در

لان التقدير كما جوزه بعضهم فانه تكلف ظاهر
مستغنى عنه



المشبهة لانها تقتضيها لانها تنفي هذه الاثبات ولا نفيه للاسماء اي الاسم والخبر لزوما اي كلزوم
ان فتكون نظيرا وفي قراءة ابي السمال بنا سود تابعي مشهور مرفوع بلا التي بمعنى ليس ولفظة فيه
خبرها على لوجهين لا عمل لها عند الاخفش والمبرد وظاهر كلام سيبويه انه خبر ريب على انه مبتدأ وفيه
خبر لا الواقعة بتزيينه قوله ولم يقدم الخبر كما قدم في قوله تعالى لا فيها غول وان ذكره الكشاف حيث قال
المشهورة لانه لم يقصد تخصيص نفي الريب عنه ممتازا من بين سائر الكتب فان التخصيص لازم للتقديم
غالبا كما قصد ثمة اي في قوله تعالى لا فيها غول بتقديم الخبر على منفي ان عدم الغول والصداع متصور
على الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزان الى خمور الدنيا والاتاة وحصول الريب في سائر كتب السماوية
كان في الفتاح والمفهوم من الكشاف انه نفي متوجه الى الريب لا الى الظرف لوجوب الرفع والتكرير
في صورة التقديم على ما قرر في محله لا يمنع صورة التكرير ومنع عدم العدول للنفي غرضي او صنعة
اي صنعة ريب عطف على قوله جزء فيه تفكيك وظهور المراد يدفع الايراد وهدى نصب
على الحال من الضمير المحذوف او ذلك الكتاب والمتقين جزء او الخبر محذوف كما في نصير
اي حاضر ولذلك الحذف وقف على ريب على ان لفظ فيه ظرف مستقر خبر هدى لا صفته لريب
والا لكان الوقف حسنا لما قال الامام الحمل على فيه اولى لتوافق المعانقة في حمل هدى
قدم عليه لتنكيره وتصحيح الابتدا للحصر والتعدية لريب فيه هدى على ان خبرا لمحذوف
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا وان يكون لفظ ذلك مبتدأ والكتاب جزء بالنصب والرفع على ان
الكتاب مبتدأ على معنى احد الكتاب الكامل الذي يستاهل ويستحق ان يسمى كتابا كانه الجنس كله
نحو انت الرجل كل الرجل اي انت فاخر حصر الكمال فيه بغاية بلاغته تخالف سائر الكتب الالهية والاصح
ذلك او ارد بالم السورة او اذا حمل الام على الاسم بقرينة المقام او صفته بالنصب والرفع عطفا
على جزء وما بعده وهو لا ريب فيه وهدى للمتقين جزء ولا ريب فيه معترضة وخبر بعد خبر
ولو الحق بما بعده والجملة على التقديرين خبر الم ثم شرع في بيان تناسب الجمل الاربع وحسن
ترتيبها المقتضي لترك العطف وكمال البلاغة فقال والاولى من جهة البلاغة عطف على ما قبلها
انه يقال انها اربع جمل متناسقة مترتبة بعضها ببعض من النسق بمعنى النظم تورث الاحقة منها
السابقة بيان لتناسق اي تؤكدها تاكيدا ما بعدا للعطف ولذلك لم يدخل العاطف بينها
مع الجملة الاخيرة مغايرة بخلاف ما ذكر من الوجوه المحتملة فالم مع تقديره جملة ولت على انها المتحدى به
المؤلف من جنس هذه الحروف المركبون منه كلامهم كما هو الراجح عنده من كونه خبر مبتدأ محذوف على عكس
الكشاف حيث قال به اولا على انه الكلام المتحدى به نبهها على انه امر معلوم يليق ان يخبر عنه
بان المؤلف المذكور بخلاف المكتوب ذلك الكتاب جملة ثانية مقررة لجملة التحدي بانه الكتاب المنعوت
بغاية الكمال من جهة المعنى والاستقلال فهو مبتدأ من جنبتي ثم شرع على كلا الوجهين في بيان حكم به حكما قطعيا
كانه كتب عليه سجلا حكميا بنفي الريب عنه لانه لا كمال على حالتي والتيقن كانه لا نقصان وفي

32

ما عدا الباطل والشك والتخمين قيل لبعض العلماء فيم لذتك فقال في حجة تتبختر اتضاحا
وفي شبهة تتضاءل افتضاحا كذا في الكشاف وهدى للمتقين خبر بعد خبر له او مع حال
كونه مبتدأ او هو هو جملة رابعة تؤكد كونه حقا لا يحوم الشك حوله اذ لا يقدر في جوانبه
ان الباطل لا يكون هاديا الى الحق استعارة تمثيلية او مكنية وتخييلية او قيل كناية
وتستتبع اي تستلزم عطف على تقرر كل واحدة منها ما يليه استتباع الدليل للمدلول
مفعول مطلق تحقيقي او تشبيهي بالنظر الى معنى الدليل وصورته فيكون كل منها استيفاء
عن خبر السبب كذا قال المولى خسرو ولذا ترك الفاء وقال العصام يريد ان كل سابق
مقرر للاحق على عكس التوجيه السابق وقيل اللاحق بدل اشتمال عن السابق لكونه غير
واف بمضمون اللاحق ولا يخفى انه خلاف المتبادر وقال الشهاب المراد الاستتباع البديعي
المفسر بمدح شيء يستتبع مدحه بآخر كقوله نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت
الدنيا بانك خالد ولا يخفى ان استتباع الدليل يأبى عنه وبيانه اي بيان الاستتباع
المذكور انه لما نبه اولا على اعجاز المتحدى به من حيث انه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته
استنتج اي استخرج منه نتيجة انه الكتاب البالغ حد الكمال فيكون دليلا انيا باعتبار قيد
الاعجاز وان كان بلوغه حد الكمال دليلا لميا على الاعجاز واستلزم ذلك البلوغ ان
لا يتشبث الريب باطرافه فضلا عن التفافه وفيه تشبيه الريب بما يصح التشبث به
بقرينة اثباته له ولا شك ان هذا الاستلزام خارجي فيكون دليلا لميا فكانه قال
وكل كتاب بالغ حد الكمال لا ريب في حقيته بلا جدال والا يكون النقص اذ لا نقص
مما يعتريه الشك والشبهة وما كان كذلك اي كلما لا ريب فيه اصلا كان لا محالة منه
بالنفع اي لا بد كذا في القاموس اعراض لبيان ضرورية الكبرى هدى للمتقين وهو على
فيكون الجمل المذكورة كالقياس الموصول نتائج لاثبات ان القرآن العظيم هدى للمتقين
وفي كل واحدة منها نكتة دقيقة لطيفة ذات جزالة وجلالة بعد كونها متناسقة
في الدلالة والظاهر انه عطف على قوله تقرر ويحتمل الاستئناف والحالية كما قيد في الكشاف و
الحذف اي الايجاز حذف المبتدأ والجر والرمز الى المقصود وهو كون المتحدى به كلام الله
مع التعليل الضمني بانه معجز مع كونه منظوما بمثل ما ينطقون به كلامهم فلو كان من عند غير الله
ما عجزوا عنه فرموا كما سبق وقيل المقصود التحدي والتعليل انهم عجزوا عنه وفي الثانية
فخامة التعريف اي تعريف المسند اليه المفيد للحصر الكمالي وفي الثالثة تأخير الظرف حذرا عن ايهام
الباطل وهو ثبوت الريب في سائر الكتب السماوية واقحام الايهام [illegible] لم يقصد
تخصيص نفي الريب كما قرر في وجه ما قيل انه مبني على لزوم الباطل من قصده كما
في المفتاح فانه وجه آخر كما نبه عليه قدس سره وفي الرابعة خمس نكات الحذف اي حذف

المبتدأ

33

المبتدأ والتوصيف بالمصدر اي جعل هدى وصفا للكتاب من غير حمل فكأنه تجسم وصار
نفس هدى ولذا قال للمبالغة والتنكير بهديهم فيما سبق كشف عن الحقيقة وايراده منكرا للتعظيم
ليدل على انه هدى لا يكتنه كنهه او نوع لا يدرك وصفه ولهذا في ذلك فخامة التعريف باللام
وتخصيص الهدى بالمتقين ثبوتا او اثباتا كما هو باعتبار الغاية المترتبة على الهدى وهي الاهتداء
مع حمل المتقين على الحقيقة وتسميته المشارف بالتقوى متقيا بالرفع نكتة خامسة
من جهة الاحتمال والمراد بالمشارفة الاستعداد القريب فيكون مجازا اوليا وقد يكون
باعتبار البعد كما في قوله ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقيل بالجر عطف على الغاية والاول
انه الاولى وفيه ما لا يخفى ايجازا في اللفظ واصلا لضالين الصائرين للتقوى كما في الكشاف
فهو تعليل للتسمية فقط او للايجاز في التخصيص وتخصيصه به اي بيان ان الهدى لتغليبه بالمتقين
اولى تعلقه باعتبار ان من هو بصدد التقوى ملحق بهم ايذانا بالاولى لشدة ارتباطه
بما قبله ولم يتعرض لاعتبار الزيادة والدوام كما في اهدنا وان اختارها الكشاف فيما
لحمله الهداية على الدلالة المطلقة لا الموصلة على خلافه كما سبق هنالك وسيتضح لك ذلك
الذين يؤمنون بالغيب اما موصول لفظا ومعنى فيه حمل المقطوع اللفظي على الصفة
مجرورة مقيدة له بما تخصصه ان فسر التقوى بترك ما لا ينبغي وهو الترك والكف اي المرتبة
الاولى من التقوى كما افيد اذ لو عم المعاصي استلزم الاتيان بالطاعات فيكون موضحة
كما سيجيء الا ان يعتبر عدم دخوله مطابقة والقول بان المراد بما لا ينبغي ما تعلق به صريح النهي وان الترك
ليس بفعل منظور فيه كما فصله السيالكوتي مرتبة عليه اي حقه موصوفة مرتبا التحلية على التخلية
بتقديم المخلية والتصوير على التفصيل اي المبالغة في الصقل والجلاء فان كمال النفس تهذيبها
بالافعال الكريمة بعد تبعيدها عن الاحوال الذميمة كما يصقل المصور محله ليصور [illegible]
وما بعده مترتب على ترك الكفر اذ لا منزلة بين المنزلتين ومحمول على الاستمرار في الاستقبال لا
المشارفة المجازية كما قيل او موضحة من الايضاح او التوضيح اي كاشفة كما في الكشاف فيكون
مساوية له باعتبار اشتمالها على جميع العبادات لا ما يقابل المخصصة فانها اعم كذا [illegible]
وفي شرح المفتاح الشريف ان حمل المتقي على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الحسنات ويترك
السيئات كلها فان كان المخاطب جاهلا بهذا المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما
كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي كان مخصصا ان فسر التقى بما يعم فعل
فعل الحسنات وترك السيئات كما هو المتبادر شرعا وعرفا والترك ما يعني كف النفس
فيكون نوعا من الفعل فتأمل ويعني عدم المباشرة كما في التلويح لاشتمالها على ما هو اصل
واساس الحسنات من الايمان والصلوة والصدقة وهي تعم فعل الحسنات وترك السيئات
فانها امهات الاعمال النفسانية والعبادات البدنية والمالية المستتبعة لسائر الطاعات

والتجنب عن المعاصي استدلالا عربيا ولذا قال بعالها وهذا الاستدلال بطريق الكناية
على ما ذكره التفتازاني ولكونها مشعرة تبعا على ما ذكره قدس سره وقال يعطيني انه نوع من
اطلاق البعض على الكل لتنزيل بعض الشيء وجعله منزلة الكل الا ترى الى قوله ﷺ قرة عيني
ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر من حيث انها تذكر الله وتورث للنفس خشية كذا ذكره
القاضي فيودي الى الطاعات والتجنب عن المعاصي والسيئات وقوله عليه الصلوة والسلام
الصلوة عماد الدين فيه تشبيه ضمني للدين بالخيمة في حفظ المصلين عن الاستعارة بالكناية
وتشبيه الصلوة بعماد التخيل في ضمن تشبيه بليغ ولا شك في استتباعها للطاعات وتبعيدها
عن السيئات اخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب والديلمي عن علي بن ابي طالب قال ابن حجر
رجاله ثقات وقوله الصلوة عمود الدين والزكوة قنطرة الاسلام اي كجسر الاحكام
الشرعية فالايصال اليها بسهولة وفيه تشبيه الاسلام بالنهر الكبير المشتمل على مياه الحياة
اخرجه الطبراني والبيهقي عن ابي الدرداء بسند ضعيف مرفوعا كذا ذكره السيوطي رح
ونعم ما قال ابو تمام لا يطمع المرء ان يجتاز لجة ما لم يكن جسرا له العقل او موقوفة
للمدح بما تضمنه المنقول اشارة الى قلتها بحيث يتخطى السوس كذا قيل وهذا باعتبار انها
احسن الاعمال لانها متضمنة في ضمنها والا فكون مؤكدة كنخوة واحدة وتخصيصها الايمان
بالغيب واقام الصلوة وايتاء الزكوة بالذكر مع تضمن المنقول سائر الحسنات اظهارا
لفضلها على سائر ما يدخل تحت اسم المنقول فيه ايماء الى وجه كونها مشتملة للمدح والاجابة
الى تنزيلها منزلة الموجود على تقدير اعتبار المغايرة فلا حسن للاستعادة ومن محاسن
العباد او على انه مدح عطف على قوله على انه صفة منصوب او مرفوع بتقدير اعني
او هم الذين فيكون صفة موصولة معنى والحذف واجبا وليسمونه قطعا وانما قدم المفعول
المؤدي الى حذف الجملة ليقارن الخبر واما مفصول فمنه عطف على موصول لانه مرفوع
بالابتداء وخبره اولئك على هدى فيكون استينافا فبيان حالهم وصيغ المضارع
للاستمرار على كل حال وقال الشريف حمل الكلام على الاستقبال والمغايرة بالذات
سياقا للكلام عند من له ورع مستقيم ولذا رجح في الكشاف تاويل الهدى بالزيادة و
وقد عرفت ان حمل المتقين على الحقيقة حق فيكون الوقف على المتقين تاما وهو الوقف على
البدء بعده بمستقل وان لم يكن ما بعده بمستقل يكون الوقف حسنا كما وقفت عليه
فالايمان في اللغة التصديق اي نسبة الخبر الى الصدق باختياري ما خوذ من الامن ضد
الخوف يقال امنته وآمنت به غيري فمتعدية بنفسها وبالتعدية الى المفعول الثاني كان المصدق بالكسر
آمن المصدق بالفتح من التكذيب اي نسبته الى الكذب والمخالفة له في القول بريد انه مستعمل
بهذه المقابلة فيكون حقيقة عرفية ومجازا لغويا فيدفع التنافي بين الكشاف والاساس

على ما هو شرط اطلاق الجزء على الكل
وحسنه الاستدراج منه

او ما وجه

والتاسيس خير من التاكيد ولو قال جامعا هو اشرف
ما عداها واولى بما يدرج بها كما اشار اليه الكشاف
بقوله اظهارا لانافتها كان اظهر منه

قائله العصام
وتبعه

توفي الشهيد
منه

نقلا ومعنى منه

كما في الاساس موصولا منه

تعديته

حرفه فالمناسب ما في كلمة جنة
ان ذكر في الكشاف الى كونه في عبارة اللغويا



وتعديته بالباء بعد تعديته بالهمزة لتضمينه معنى اقتراف التضمين على ما اختاره الشريف قدس سره
ان تقصد بلفظ معناه الحقيقي وتلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته
فالفعل المقصود ان معا قصدا وتبعا فلا يكون من باب الكناية ولا الاضمار والجمع بين الحقيقة
والمجاز ولا يخفى ان في هذا التضمين عسرا فالاولى ان يقال الاقرار خبر من الايمان فاني التحقيق بان الايمان
الشرعي مجرد التصديق بان يجعل بمعنى المعرفة بخلاف الشرعي من جهتين وقد يجعل هذا الايمان في
وقد يطلق حال كونه بمعنى الوثوق والظاهر انه مجاز لغلبته كما صرح به قدس سره فقوله من حيث
ان الوثوق صار ذا من بيان علاقة المجاز ويمكن ان يكون حقيقة عرفية كما اشار اليه في الاساس
واخذ منه اي من الايمان بمعنى الوثوق ما امتثال اجد اي ايمانا اصادف صحابة كانفع اشار
اصحابا في السفر منقول من المصدر وهلا ابوجهين حسن في يومنون بالغيب وان كان الاول
احسن لكثرته وحسن قضيته الاتي على عدم ركنية الاقرار كما هو المحقق عنده وقيل حمل النظم على المعنى
اللغوي حسن لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقيل ان الراجح بل الواجب في كل موضع
القرآن ان يحمل على المعنى الشرعي فانه عربي ايضا وقد قرر في الاصول ان المعنى اللغوي مهجور
او المحمل الشرعي كما في المرآة واما الايمان المستعمل في الشرع استيناف بياني فالتصديق اليقيني
بما علم اي بجميع علم مجيئها بالضرورة من غير اجتهاد وبحيث يعلمه الخاص والعام انه من دين محمد عليه
وان توقف على نظر واستدلال ويكفي الاجمال فيما علم بالاجمال والتفصيل فيما علم بالتفصيل
كما في شرح المواقف ويمكن ان يقال من ضروريات الدين ان جميع ما جاء به نبينا عليه الصلوة والسلام
حق فالتصديق بصدق ما علم بتلك الضروريات فالايمان الاجمالي داخل في التفصيلي من وجه
كما قالوا لعصام كالتوحيد والنبوة والمعاد فان كون كل منها ضروريا وان كان مستدلا
بخلاف الاجتهاديات هذا عند المحقق من الاشاعرة وبعض الماتريدية ومجموع امور ثلثة اعني
تحقق التصديق اليقيني بما ذكر والاقرار به ولو حكما فيدخل سائر الاخرس والعاجز
بمقتضاه اي المحل العقلي واعتناه عند جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج لكنه جزء من كالبيع
عند الجمهور ومن اصله عند المعتزلة مع عدم الخروج الى الكفر لانهما ضدان لا ثالث لهما ومع الخروج
عند الخوارج كما فصله بقوله فمن اخل اي ترك بالاعتناء اليقيني فيعم النظر عند الشك وحده
مع اقرار وعمل فهو منافق وكافر غير مجاهر وفاقا وهو ظاهر ومن اخل بالاقرار فهو كافر
مجاهر عند من يقول انه داخل اذا قدر على التكلم به وتركه لا على وجه الاباء كذا في شرح المقاصد
فمن لم يجد وقتا للاقرار يكون مؤمنا اتفاقا ومن وجد ولم يقر من عناد فمختلف فيه ومن اخل
بالعمل كالسلاطين فهو فاسق وفاقا لكنه فيهم كافر عند اهل الحق وكافر عند الخوارج فالمشهور
من الكفر وخارج عما لا يجامع فرد داخل في الكفر فيكون في منزلة بين منزلتين عند المعتزلة
قيل لفظ الايمان مشترك بين التصديق وحده وبين التصديق مع العمل كالشجر المشترك بين

قال في الكشاف الايمان الصحيح ان يعتقد
المحق ويعرب عنه بلسانه ويصدقه بعمله

ان الاخلال منه

فرق بين الصغيرة والكبيرة

بين لساق وبين مجموع الساق والاوراق والظاهر انه حقيقة في التصديق وحده اولى التصديق
والاقرار عند الجمهور ومجاز في مجموع الثلثة عند السلف وحقيقة فيه عند المعتزلة والخوارج
ثم استدل على ما هو المختار عنده بقوله والذي يدل على انه التصديق وحده لا مجموع الامرين
او الثلثة بامور اربعة الاول انه سبحانه اضاف الايمان وجعله الى القلب في مواضع شتى
فقال كتب في قلوبهم الايمان ولم يثبت فيه الاقرار والعمل وكونه كناية عن لزوم التوجه
الى الايمان بعيد عن الاذهان وقلبه مطمئن بالايمان في شان من تلفظ بكلمة الكفر وترك
الاقرار حال الاكراه والاضطرار ولم تؤمن قلوبهم فانا نفي فرع الاثبات وما يدخل
الايمان في قلوبهم والثاني عطف عليه العمل الصالح في مواضع لا تحصى والجزو لا يعطف
على الكل وكونه من قبيل الصلوة الوسطى بعيد هنا كما لا يخفى والثالث انه تعالى قرنه بالمعاصي
مع ان كف النفس عنها من الاعمال فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فان بغت
احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله وقال يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر
والعبد بالعبد والانثى بالانثى فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف وقال يا ايها الذين امنوا لم تقولون ما لا تفعلون
الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اي لم يخلطوه بمعصية لكن المختار عند المصنف ان الشرك فلا يتم
الترتيب ولا يخفى ان بعض الادلة لا يفيد عدم ركنية الاقرار الا ان يراد تعاضد الادلة او
اضافة القصر في المدلول الى مجموع ثلثة امور كما مر والرابع وللعقل اشارة اليه بقوله
مع ما فيه من قلة التغيير لان النقل الى التصديق المجرد من قبيل النقل الى الخاص كما هو المتعارف
بين الخواص وزيادة الاقرار والعمل نقل الى المباين وليس بمعروف فتامل فانه اقرب
الى الاصل المنقول عنه بخصوصه والمجموع بعيد منه وهو اي التصديق الشرعي متعين للارادة
في الاية عطف على قوله مع ما فيه وهذا التعين بالنسبة الى المعاني الشرعية فلا يرد ان حق تقييد
الاعراف والوثوق باعتبار المعنى اللغوي في الاية اذ هو متعد بالباء والمتعدي بالباء
هو التصديق وفاقا وكونها للمصاحبة والالة مرجوح كما سيجيء وقول الامام اجمعنا
على ان الايمان المتعدي بالباء يجري على طريقة اهل اللغة لعله مبني على ان حمله على الشرعي حينئذ
يحتاج الى التاكيد والتجريد وليس ببعيد مع ان تقدم الشرعي على اللغوي ملتزم كما تقدم
وتضمين الاعتراف بالتبعية فلا يقتضي التركيب على انه يجوز ان يكون بمعنى المعرفة كما مر
ثم اختلف في ان مجرد التصديق بالقلب هل هو كاف في الايمان الشرعي عطف على قوله واما
في الشرع اه لانه المقصود من التكليف والاقرار شرط لاجراء الاحكام الدنيوية وهو الراجح
عند الاشاعرة فمن صدق بقلبه وترك الاقرار على وجه الاباء فهو مؤمن عند الله تعالى لانه
من اتى بمجموع الامرين به على وجه الجزئية لكن لا مطلقا بل للتمكن منه اتفاقا وعليه ولو حكما كما شمله
الاعتراض حتى ان من صدق بقلبه وترك الاقرار مع التمكن منه يكون كافرا مؤبدا في الباطن
وهو مذهب الحنفية ومن تبعه كذا في الارشاد وقيل الحق هو التالي لانه تعالى ذم المعاند

المستثنى

الاضافة في اللغة لادنى ملابسة تصح ان تطلق على نسبة الامر الى اخر
وتعلقه به منه

افاد انه يرد عليه جواز اثبات الايمان في الامرين
باعتبار ما كان وما يخفى انه بعيد عن الاذهان
وقد نص سيبويه على ان تعلق الحكم الشرعي بوصف
بصفة يدل على حصول تلك الصفة حال التعلق
كما نقله السيالكوتي منه

قوله يدل بطريق الفحوى على ان المفهوم من الاية الكريمة
الايمان السابق كما يفيده السياق السيالكوتي

قوله بيان لقوله قرب حالة كونه بعيدا منه

واما جاء ضمير هوى الى قريبة حملا على الاصل المنقول عنه
كما اختاره صفي احمد تبعا للامام محل كلام
واقول انه لو قيل ان المعدى بالباء هو التصديق
اللغوي قيل ذكر مقوله وبعد ذكره يكون تلخيص
الشرعي بجرد نقل الشارع والا فالمراد المعنى الشرعي
اولا يحتاج الى التجريد او التاكيد فتامل منه

المستثنى المجاهد ذاتا اكثر من دم المجاهل المقصر في نظر الدلائل ولا ينافي ذلك قوله والذي يدل
على انه التصديق تعالج لما في كشف الرد وعلى ان التصديق هو الاصل والاقرار دليله فيصح ان يكون ركنا
يحتمل السقوط في حال الاضطرار مع ثبوته في الاختيار فالركنية بهذا الاعتبار هم اشار الى التعليل
بقوله ولما منع ان يحمل الذم على الانكار لعدم الاقرار اي لمن يمنع تقريب ما ذكر من الدليل الى المستند وجه
بهذا المستند اولمن منع الانضمام المقبول اذ لم يستند ويقول كذا افيد والغيب مصدر في الاصل
وصف به مبالغة ثم غلب اسمية كالشهادة الواقعة في قوله تعالى عالم الغيب والشهادة وانما ذكر
الغيب لانه يحتمل التخفيف كالسجق فلا يصح شهادة كذا ذكره العصام والظاهر انه ظرف وصف
فيقدرها والعرب تستعمل المضاف مقام المجرد اسم مكان او مكسرا اسم فاعل من الارض والتذكير
باعتبار المكان المنخفض تجوزا والحفيرة بفتح المهملة النقرة التي على الكلية بضم الكاف وبالفارسية
كردوه عبارة عن الغيب بما فيها في الجملة تسمية للمحل باسم الحال وصفة فعل وزنا كسيد خفف بحذف
الياء المكسورة كميت بكون ليا اصله قيول قلبت الواو ياء فادغم وخفف وهو الملك
الاعظم من ملوك حمير يقول شيأ فينفذ كذا في القاموس والمراد به هنا الخفي الذي لا يدركه
المحس الظاهر اصلا ولا يتعقبه بديهة العقل اي عقله بلا نظر قطعا من بدهه اذا فجئه واما يعلم
بخبر الانبياء عليهم السلام كذا قال الراغب والمراد البديهي الغير المحسوس بقرينة مقابلته فيخرج
عن الغيب البديهي الاولى والاعم من المحسوس حتى يدخل كثير من الضروريات ويكون
مغنيا عن الاول فتامل وهو شان فهم لا دليل عليه اصلا بل استاثره الله تعالى بعلمه وهو
المعنى بقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب جمع مفتح بالفتح اي مخزنه او بالكسر اي ما يتوصل
به الى المغيبات كناية عن اختصاص علم غيب لا دليل عليه بالله تعالى وفهم نصب عليه دليل
كالصانع اي بوجوده سبحانه وصفاته واليوم الاخر واحواله وهو المراد في هذه الاية
والمقول بظهور عموم الغيب ثم تخصيصه بما يتعلق به الايمان الشرعي او اللغوي المقيد باخبار النبي
بعيد عن الافهام هذا اي كون المراد ما ذكر ثابت اذا جعلته اي قوله بالغيب صلة للايمان
متعلقا بيؤمنون واما وقعته موقع المفعول الصريح وان جعلته حالا مع كونه غير ظاهر فيكون
ظرفا مستقرا بناء على تقدير متلبسين بالغيب بجعل الباء للملابسة كان بمعنى الغيبة لغة عن عوم
الحاضرين او خصوص النبي عليه السلام اشار الى الاول بقوله والمعنى انهم يؤمنون حاضرين كانوا
او لا منهم حاضرين عندكم لا كالمنافقين الذين اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم والظاهر ان المراد خلا بعضهم من بعض اخر وافيد ان المراد غير الصحابة
ولو قال عنك خطابا للنبي عليه السلام قصدا وللمومنين تبعا لكان انسب لقوله لا كالمنافقين
ولا يخفى انه لا يوافق عموم السياق واشار الى الثاني بقوله او عن المؤمن به المعهود والمراد به
النبي عليه الصلوة والسلام فيخص بغير الصحابة وفيه انه ينافي عموم السياق ايضا وان قصر عليه

باخبار

عليه السلام

ان حصل بقية منه

بل يتوقف الى ويبين تعالى

وهو اختيار الخيالي والمنصور الماتريدي

ليس فيه ما يوجب الخروج عن الايمان

ان في الايمان اقوالا ثلاثة الكرامية وهو الايمان
هو الاقرار فقط والثانية هو التصديق فقط وقد مر
والثالثة هو المركب منهما وقد ذكر الاول تصريحا
والثاني ضمنا والثالث تلويحا منه

الكشاف وقيل يجوز تعميم الغيب لسائر المؤمن به لما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه لما ذكر
اصحابه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وايمانهم قال موقوفا ان امر محمد صلعم
كان بينا لمن رآه والذي لا اله غيره ما امن احد ايمانا افضل من ايمان بغيب ثم قرأ
هذه الاية اخرجه الدارمي وصححه الحاكم فظهر ان المراد بالغيب محمد عليه الصلوة والسلام
كذا في الكشاف وبمعناه ان ابا عبيدة بن الجراح قال يا رسول الله احد خير منا اسلمنا
وجاهدنا معك قال نعم قوم يكونون بعدكم يؤمنون بي ولم يروني وخيريتهم من هذا
الوجه لا تنافي خيرية الصحابة من سائر الوجوه وقيل المراد بالغيب القلب على انه بمعنى
ما غاب عنك كما في القاموس والمعنى يؤمنون بقلوبهم لا كمن يقولون بافواههم احترازا
عن المنافقين فالباء على القول الاول للتعدية اي لايصال الفعل الى المجرور وظاهره
الالصاق المجازي لا تصيير اللازم متعديا كما افيد وليس بتجريد بل لتخصيص المفعول به و
على الثاني للمصاحبة والمعية ويكون ظرفا مستقرا ولذا جعله حالا وقال الرضي الظاهر انه
لا مانع من كونه ظرفا لغوا ولذا جعله بمعنى مع والتحقيق ان قصد بباء المصاحبة كون الفعل مصاحبا
لمجروره زمان تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فمستقر في موضع الحال وان قصد
المشاركة فيه فلغو فاشتريت الفرس بسرجه يحتمل المعنيين بخلاف غدت البارحة الى الصباح
بخلاف غدت البارحة الى الصباح فيتعين الحالية وما نحن فيه من قبيل الثاني وعلى الثالث للآلة
الحقيقية والاستعانة تم ويقيمون الصلوة اي يعدلون اركانها ويسوونها اجزاءها
الاصلية والكمالية فيتم واجباتها وسننها وادابها والظاهر ان الصلوة اعم من الفرضية
كالانفاق وان خصها الامام ويحفظونها من ان يقع زيغ وميل في الاستقامة في افعالها
مطلقا عطف تفسير لقوله يعدلون واشارة الى ان المراد تقويمها كما وكيفا فيكون استعارة تبعية
على انه ماخوذ من اقام العود يقال اذا قومه وجعله مستويا زائل العوج واصل الاقامة
جعل الشيء قائما ما استعير لجعله مستويا ثم استعير منه اقامة الصلوة كذا ذكره المولى خسرو ولم يجعله
من اقام العود اذا جعله منتصبا لزيادة المناسبة والاشعار بانها للاستعانة بحيث
حقيقة عرفية وقوله في الكشاف الاقامة بمعنى التسوية حقيقة في الاعيان والمعاني منظور فيه الا ان
اقامة الصلوة من قبيل ضيق فم الركية لا جعلها مستقيمة بعد الاعوجاج بخلاف اقامة العود
ولو جعل الاقامة بمعنى النصب تشبيها للصلوة بعماد الخيمة على الاستعارة بالكناية كما في الحديث
كان انسب بالمقام كما ذكره العصام لكنه يفوته نكتة التعديل او يواظبون عليها ويداومون
على دائها ماخوذ من قامت السوق اذا نفقت وراجت سلعتها واقمتها مقولا اذا جعلتها
نافقة غير كاسدة الظاهر انه مستعار من قام العود ثم استعير للمداومة لانها اذا حوفظ
عليها كان كالشيء النافق الذي تتوجه اليه الرغبات كذا في الكشاف قال ابن الجرم الانصاري

اقمت

اقامت غزالة سوق الضراب اي المحاربة تشبيها بالبيع والشراء في اخذ الارواح واعطائها على الاستعارة
بالكناية واثبت السوق بطريق التخييل ويحتمل التمثيلية والتصريحية كما قال الشهاب لاهل العراقين
البصرة والكوفة حولا قميطا اي سنة كاملة والقميط ماشية بقي طاي حبس وترك في جانب
كناية عن التمام فاذا حوفظ عليها اي على اوقاتها كما في رواية تقاضي على اركانها كما قيل كانت
كالنافق الذي يرغب فيه واذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه فيكون المعنى كالمنفق
والمكسد او يتشمرون اي يجتهدون في القاموس تشمر للامر تهيأ لادائها في اوقاتها ويحذرون
عن فواتها من غير فتور ولا توان كما يقتضيه العنوان من قام بالامر واقامه اذا جد فيه والظاهر
ان الباء صلة قام لتضمين معنى الاهتمام للتعدية فانه جاء القيام بدون الباء بمعنى التشمر كما في
الجر بجلى ساقيها فلو كانت للتعدية يكون بمعنى التشمير والمعنى حينئذ جعل الصلوة متشمرة فلا يوفى
التشمير وكونه من قبيل جد جده مما لا يخفى بعده وليس الاقامة بهذا المعنى ماخوذا منه بل اي بمعنى الرفع
والنصب المستلزم للتشمر وقال الشريف قدس سره معناه قام ملتبسا بالامر والقيام به يدل
على الاعتناء بشانه وبعدمه التشمر وضده قعد عن الامر وتقاعد اي تكاسل وتهاون تأييد
لوروده قام بمعنى جد وبعقد ما بتبين الشيء او يؤدونها اي يأتون بها في وقتها المعين عبر
عن الاداء بالاقامة لاشتمالها على القيام فيكون مجازا مرسلا تبعيا بارادة الكل من الجزء على
يؤدون الصلوة فلابد من التجريد والتأكيد ولذا قيد بمجرد الاداء فلا يحتاج الى جعل الصلوة مفعولا
مطلقا كما ذكره الشريف قدس سره على ان المراد هيأة القيام اعني الحاصل بالمصدر وبالاقامة
تحصيلها فلا يلزم ان تكون الصلوة مصلية وقيل الصلوة ليست داخلة في مفهوم الاداء ولذا
ترك ذكرها فان الاقامة تحصيل القيام باعتبار كونها ركنا لها فعبر عن تحصيل الكل بلفظ
تحصيل الجزء فيكون الصلوة مفعولا به من غير حاجة الى التجريد والاظهر ما في الكشف من ان الاقامة
ههنا تحصيل قيام الشيء وثبوته في الخارج فان القيام بهذا المعنى شائع في الاستعمال واختاره
التفتازاني رح كما عبر عنها بالقنوت في قوله تعالى وكانت من القانتين والركوع في قوله تعالى
واركعوا مع الراكعين والسجود في قوله تعالى وكن من الساجدين والتسبيح في قوله تعالى فلولا انه
كان من المسبحين والاول اي معنى تعديل الاركان اظهر من ثلثة لبقائه لانه اشهر فيها
لكثرة استعمالها فيه نحو قوله تعالى اقيموا الوزن واقيموا التورية وقد روي ذلك عن ابن عباس
والى الحقيقة اقرب لان المتبادر امارة الحقيقة ولذا ادعى بعضهم ان الاقامة حقيقة في تسوية
الاعيان والمعاني كما مر ولانها حقيقة عرفية في تسوية الاعيان وتسوية المعاني اقرب اليها
وافيد اي اكثر فائدة لتضمنها التنبيه على ان المتقين حقيق بالمدح والحقيق بالمدح من
راعى حدودها واحكامها التي لا يجوز تجاوزها الظاهرة من الفرائض الفعلية والعملية والسنن
الموكدة والزائدة وحقوقها الباطنة من الخشوع باعضائه والاقبال بقلبه على الله تعالى

ان المصلين الذين هم عن صلوتهم ساهون غافلون ولا يبالون ولذلك التنبيه العظيم دليل
على كونه قيد ذكر في سياق المدح والمقيمين الصلوة وفي معرض الذم وصورته وهو لباس
تعرض به الجارية للبيع مستعار لسياق الكلام فويل للمصلين الذين هم عن صلوتهم ساهون
ولا يخفى ان صيغة المضارع هنا للاستمرار التجددي فيتم المدح والصلوة فعلة بفتح العين وزنا في الاصل
بقرينة القلب اسم مصدر مأخوذ من صلى صلوة لا تصلية كذا في القاموس والتصلية الادخال
في النار واذا دعا اي سأل بطريق التضرع ويجيء بمعنى الرحمة والاستغفار وحسن الثناء
من الله تعالى كذا في القاموس كالزكوة من زكى تزكية اسما ورسما ارسم كتبتا بالواو
دون الالف مع انها تقتضي الرسم بناء على لفظ المفخم اسم فاعل ومفعول بالاضافة بيانية
من التفخيم بمعنى امالة الالف نحو الواو وللدلالة عليها عرفا وانما سمي الفعل المخصوص بها اي جعل
هي صلوة من الافعال المخصوصة التي اولها تكبير واخرها تسليم مسماة بها عرفا لاشتماله على الدعا
اشتمال الكل على الجزء وقيل في الكشاف اصل معنى صلى حرك الصلوين بفتحتين طرفا الاليتين
اي العظمين الناتئين سمي الفعل المذكور بها لان المصلي يفعله في ركوعه وسجوده فيكون لفظ
الصلوة منقولا عرفيا بمناسبة السببية ولما قال الامام ان هذا الاصل مندرس لا يعرفه
الا قليل فالنقل عنه يؤدي الى الطعن بجواز مثله في القرآن مع كونه بعيدا عن الاذهان
اجاب بقوله واشتهار هذا اللفظ في المعنى الثاني مع عدم اشتهاره في الاول لا يقدح في نقله
عنه اذ كثيرا ما يهجر المعنى الاول بالكلية في المنقولات العرفية والشرعية وقد ذكروا ان المجاز
المشهور اولى من الحقيقة المهجورة وانما سمي الداعي مصليا على هذا الاصل تشبيها له في تخشعه
وكمال تواضعه بالراكع والساجد كذا في الكشاف فيكون الدعا مستعارا اولا عنده
وحقيقة عرفية بعده على عكس ما اختاره القاضي وقال قدس سره الصلوة بمعنى الدعا شائعة
في اشعار الجاهلية ولم يرو عنهم اطلاقها على ذات الاركان فالصواب ما ذهب اليه الجمهور
من ان لفظ الصلوة حقيقة في الدعا وقال الشهاب قول الكشاف مذهب المحققين كابي علي وابن جني
والصلوة الشرعية عبادة قديمة في كل شريعة كقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام رب اجعلني
مقيم الصلوة ومما رزقناهم ينفقون الرزق لغة اي في اللغة الحظ اي النصيب كما قاله
الراغب وفي الارشاد هو العطا وقد يطلق على الحظ المعطى وفي القاموس انه بالكسر ما ينتفع به
وبالفتح مصدر قال تعالى وتجعلون رزقكم انكم تكذبون حملا على اللغة وفسره القاضي بشكر
رزقكم والتقدم العرف يقابل مؤنة الحذف والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان وتمكينه
من الانتفاع به اي اعطاؤه تعالى له خاصة واقداره له من التصرف فيه كذا قال قدس سره والمعتزلة
لما استحالوا اي عدوا محالا على الله تعالى ان يمكن عباده من الحرام تمكينا شرعيا بقرينة قوله
لانه منع عباده من الانتفاع به وامر بالزجر عنه وان مكن منه تمكينا خارجيا قالوا الحرام ليس برزق



تقريره لو كان الحرام رزقا يلزم ان يمكن عباده من الحرام والتالي باطل لانه منعه فالمقدم مثله
وفيه ان المنع المذكور لا يستلزم بطلان ما ذكر لجواز ان يكون للابتلاء كما في سائر المعاصي
على انه مبني على القبح العقلي الا يرى انه اسند الرزق الى نفسه هنا ايذانا بانهم ينفقون الحلال المطلق
بكسر الطا محلالا كما في الصحاح فيه مبالغة وهذا دليل ثان على ان الحرام ليس رزقا كما يستفاد
من الكشاف ولا يسند الحرام اليه تعالى فينتج من الشكل الثاني ان الحرام ليس برزق فان انفاق الحرام
لا يوجب المدح الذي سيق له الكلام تعليل للايذان وجواز انفاق اللقطة التي لم يعرف صاحبها
متعرون باذن الشارع كذا قيل وذم المشركين على تحريم بعض ما رزقهم الله بقوله قل ارايتم
ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا عطف على اسناده اشارة الى الدليل الثالث
واصحابنا الاشعرية اجابوا عنه اي عن الكلام المذكور بمنع الملازمة مستندين بانهم جعلوا الاسناد
الى نفسه تعالى للتعظيم للرزق كما في بيت الله والتحريض على الانفاق عطف على السبب
لا للايذان المذكور وقيل للاشعار بانه ينفق من مال الله في الحقيقة فيمنع عن المن كما افيد وجعلوا
الذم لتحريم ما لم يحرم على البناء للفاعل والمفعول لا لتحريم الرزق واختصاص ما رزقناهم
بالحلال عندنا مبتدأ للقرينة الحالية خبره وذلك لان مدح الانفاق يدل عليه بالاتفاق وهذا
جواب عما يقال انكم خصصتم ما رزقناكم بالحلال فرجعتم بالوفاق بان التخصيص المذكور لخصوص
المادة بالقرينة لا بطريق الاطلاق كذا قال المولى خسرو وقيل عطف على الاسناد ولا يخفى
بعده لفظا ومعنى ولم يتعرض لجواب عن الدليل الاول لاشتهار ان قبح الشيء بالنسبة الى فاعله
لا خالقه كذا قال الشهاب وقد سبق انه مبني على القبح العقلي ثم شرع الى دلائل الاشاعرة بقوله
وتمسكوا لشمول الرزق له اي للحرام بقوله عليه الصلوة والسلام في حديث عمرو بن قرة بضم القاف
وتشديد الراء اسم غير واحد من الصحابة كما في الاصابة في سنن ابن ماجه عن صفوان بن امية
قال كنا عند رسول الله عليه الصلوة والسلام اذ جاء عمرو بن قرة فقال يا رسول الله ان الله كتب
علي الشقوة فلا اراني ارزق الا من دفي بكفي فأذن لي في الغناء من غير فاحشة فقال عليه الصلوة
والسلام لا اذن لك ولا كرامة ولا نعمة كذبت يا عدو الله لقد رزقك الله طيبا فاخترت
ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما احل الله لك من حلاله فان قوله من رزقه بيان لما حرم
والغناء حرام لعينه لا لغيره كالمغصوب فلا يصح استدلال المعتزلة على انه رزق من حله
لا من حرم عليه كما في الكبير فالتمسك به كالمعارضة بالقلب ولانه لو لم يكن رزقا لم يكن المتغذي به
بالمعجمة طول عمره كناية عن كله مرزوقا وليس كذلك لقوله تعالى وما من دابة الا على الله رزقها
ومرحات عقيب اي لا ربه ولم يأكل حلالا ولا حراما مرزوقا في بطن امه ومونة حيث فتح لدود
بل تغذي غير معلوم التحقق بخلاف المتغذي به طول عمره فانه كثير الوقوع كصبيان الزواني المتولدة
من الغذاء الحرام والنابتة بها في حجور امهاتهم الغابية قبل الكسب كذا افيد وانفق الشيء وانفده

اخوان نظران من جهة الاشتقاق الاكبر ولو اشعرت بليا كما مر الالفاظ وحدت كل
فاوه نون وعينه فاء وآلا بالملاقة والالتزام على معنى الذهاب والخروج كنفر ونفى
ونفل ونفث والظاهر من هذا الانفاق صرف المال هو ما ملكته من كل شئ كذا في الكواكب
في سبيل الخير اى فيما يؤدى الى ما يرغب فيه الكل على ما ذكره الراغب فرضا كان او نفلا
او نفلا لكونه اوحل في المدح وعدم ظهور المخصص ومن فسره بالزكوة اى باحد فيها
كما نقل عن ابن عباس وكذا من فسره بالانفاق على العيال كما رواه ابن جرير عن ابن مسعود
فقد ذكر افصل انواعه اجرا والاصل الراجح فيه ذاتا واكتفى به عن غيره او خصه بها
لاقترانه بما هو شقيقها وهو الصلوة المفروضة لانها لاقاعدة ظاهرة فيها ولذا قدمها
الزمخشري وخص بها الامام لكنه لا يكون قرينة مانعة عن الشمول كما تصرح به انا آلكوة
وتقديم المفعول يعني المجرور حقه او الجار والمجرور بمعنى اى بعضا رزقناهم كما ذكره ابن مالك
والمفعول حقه تقدير وهو شيأ وقوله ما صفته لانه ظرف على انه اسم بمعنى البعض لان قوله
واو خال من البعضية عليه آب عنه للاهتمام به لشرفه بالاسناد الى المخاطبين كذا ذكره الصنم
للحصر كما اعتبره الكشاف حيث قال يخصون بعض المال الحلال بالتصدق به وتبعه
المولى خسرو بالاضافة الى الحرام عندنا والى الكل عند المعتزلة كما يستفاد من الشهاب
والمحافظة على ركوس الاى اى واو خر الايات المعبر عنها بالفواصل او خال من
البعضية عليه اى على المفعول به اشارة الى انه المجرور لفظا وقد عرفت ما فيه لكنه
عن الاسراف المنهى عنه بقوله ولا تبذر تبذيرا وهذا على تعميم الانفاق اذ لا اسراف في الفرض
المقدر وعلى تخصيصه بكون للجرد البيان والبعض لا ينفى عن القدر فانه لا ينافي الشمول
يرشدك الفرق بين قولك انفق زيد بعض ما له وبعض ما له انفق كذا ذكره قدس سره
وفي قيد الاسراف اشارة الى ان انفاق الكل لرضا الله تعالى ليس بمكروه عنه كما وقع
من الصديق رضى الله عنه فانه انتزاف لا اسراف ويحتمل ان يراد به الانفاق من جميع
المعاون جمع معونة اصله معونة بضم الواو ونقلت الى المعنى المذكور كما في مؤنة والمعونة ما ينتفع به في قوام الجسد وبقاء الروح فيشمل المال والعلوم
والمعارف وفي نسخة والمعاون بالدال وهو تحريف كذا قال الشهاب ولو قيد قوله عليه السلام
على ما اخرجه ابن عساكر عن ابن عمران علم لا يقال به آتى لا يذكر ككنز لا ينفق منه وفيه
دلالة على ان علما يقال به يكنز ينفق منه واليه ذهب من قال وهما
خصصناهم به على ان التقديم للتخصيص والعائد الى ما محذوف من انوار المعرفة او المعارف
كالانوار في اظهار الاسرار يفيضون من فاض الماء اذا كثر وسال من جانب الوادى

قال النسفي في التيسير الايمان بالقلب والصلوة
بالبدن والانفاق بالمال فتضمن مجموع العبادات
فالايمان النجاة وفي الصلوة المفاجاة
وفي الانفاق الدرجات

وقس بقولوا انشاء واحد كذا في الكشاف وتعقب
حيث حقق في كتاب اللغة ان يراد به ابن السبيل كذا
ذكره الشريف قدس سره

قال ابن الاثير في النهاية الارزاق نوعان ظاهرة
للابدان وباطنة للقلوب فالايمان اثبت كون الرزق
حقيقة فيما فيكون بعموم المجاز وعن الراغب ان
الانفاق كما يكون من المطعم الظاهرة يكون
من المطعم الباطنة

فنفيد تشبيه الانوار بالمياه الكثيرة وافيضوا تبعية وتخييل وقيل استعارة عن الاشاعة والاما
خص بها في مقام العموم والظاهر ان هذا المعنى من الاستعارات الالهية لا الاجتهادية لا يراد به
والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك هم مؤمنوا اهل الكتاب كعبد الله
بن سلام واضرابه من بني قينقاع قبيلة من اليهود توفي بالمدينة سنة اربع وامين
من الهجرة وشهد له بالجنة واخرا بجمع خرب بالفتح والكسر وضريب اصله من بغرب قداح الميسر
ثم شاع في كل ضرب كذا في الفائق وقال قدس سره هو الذي يضرب بالمثل ولا بد ان يكون
مماثلا للمضروب فيه ولذا فسره بالمثل معطوف على الذين يؤمنون بالغيب موصولا كان او
مفصولا بتعميم للمعطوف عليه بخلاف المعطوف فانه لا يصح الا على تقدير الوصل للزوم الفصل بين
بالاجنبي كذا ذكره التفتازاني ورد واخلون معهم في جملة المتقين وخولنا خصين تحت ام الطبراني
بصيغة التثنية بقرينة التقابل والمراد بالكتاب المؤمنين بالغيب تعليل للتغاير المستفهم من الخصين
الذين امنوا متجاورين عن شرك عليهم وهو عبادة الاوثان لقوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل
الكتاب والمشركين اى عبدة الاصنام على ما فسره لقاضي وانكاري جيل برسالة عليه السلام
او عدم تصديق وتحوطي كرم الله وجهه اعم وبهولا المعطوفين مقابلوهم لا يمانهم بعد التوحيد
ومعرفة حال النبي عليه السلام في التوراة والانجيل مع اجتماعهم على الاقرار بالنشأة الاخرى
وافراقهم في كيفية التلذذ فيها والدوام والانقطاع كذا في الكشاف وهو اوجه الوجوه
الاربعة المذكورة نقلا وعقلا لانه قول ابن عباس رض على ما اخرجه ابن جرير ومروى عن مسعود
والتكرير للمغايرة الذاتية في العطف بالواو وهو اقوى ولذا قال والمراد لا على انا المراد وكل
ان يراد بهم الاولون باعيانهم لا باعيانهم ووسط حرف العاطف بينهما مع اتحاد الاصل فيه لتغاير
الذاتي كما وسط باعتبار التغاير الوصفي المنزل منزلته في قوله الى الملك القرم فتح فكون الفصل والوصل
على السيد المفخم وابن الهمام اى الملك العظيم الهمة كما في الصحاح ولبنا الكتيبة في المزدحم اى الاسد
في الجيش المجتمع في موضع الازدحام ومعركة القتال والقاني في قوله اى بن الزبابة اليتيم يا لهف
زبابة اى يا حسرة على امي زبابة او ابي حيث تودد في المحارث بنتي للحارث اى لصيغة المنفهم
من قوله الصالح اى المغير وقد يصح فانهم اى الا خذ جال الغنيمة حتى الا غارة فان الكتب
اى الراجح سالما والظاهر انه تهكم لقوله بعده والله لو لاقيته خاليا كاب سيفا مع الغانمين
توسيطها مبنيا او مشتملا على معنى انهم الجامعون بين الايمان بما يدركه العقل جملة واجمالا
او دركا مجملا على انه المراد بالغيب لوجود الواجب بالذات وحدته وان كان غائبا
بحسب المفهوم مقابلة الخاص الذي له بالحواس خصاص مما لا طريق له غير السمع و
الايمان بما يصدقه من العبادات البدنية والمالية تصديق الفرع بالاصل وبين الايمان
بالطريق اليه غير السمع مما انزل اليك وما انزل من قبلك فبين المعطوفين تغاير

الموصين باعتبار المتعلق وكون الاول صنفيا اجماليا والثاني تفصيليا فنزل منزلة تغاير
الذاتين لتصحيح العطف وفي قوله والايمان بالبعث قرينة اشعار بان ايمانهم بهذا المعنى
اتم وافي واحتياجهم الى المصدق اقوى وبالتقديم على الايمان بما انزل اخرى وكرر الموصول
على الوجه المذكور تنبيها على تغاير السبيلين من قسمي الايمان وتباين السبيلين لعقل والنقل
وقع بتوهم ان العاطف ان توسط بين الذوات فالتغاير بالذات وان بين الصفات فهو
بحسب المفهومات فكرر الموصول الذي هو عبارة عن الذوات ليقتضي التغاير بالذات وحاصل
الدفع ان تغاير الوصفين منزلة تغاير الذاتين فجعله تنبيها على ذلك والظاهر انه اراد بالسبيلين
المؤمنين بالغيب والمؤمنين بالمنزلين وقوله وتباين السبيلين من عطف السبب على المسبب ولو
قال بتباين السبيلين لكان اوضح وفي النسخة تنبيها على تباين السبيلين لعل ارجح او ظاهر منهم
عطف على قوله الاولون والضمير لهم وهم مؤمنوا اهل الكتاب فيكون تخصيصا بعد التعميم وجيه
انه ذكرهم مختصين على زنة المفعول كذكر جبريل وميكائيل بعد الملائكة تخصيصا لشانهم في مجرد
اعطاء اجورهم مرتين فلا يقتضي تفضيلهم على الصحابة فضلا عن الخلفا الاربعة لكنه لا يخلو عن ايهام
مع عدم المختص وان اختاره الامام وترغيبا لامثالهم من اهل الكتاب والانزال
نقل الشيء شاملا الى سفل عطف على قوله هم مؤمنوا اهل الكتاب والظاهر انه اعم من التنزيل
فانه تدريجي كما هو شائع في باب التفعيل وان قال في المغني زعم الزمخشري ان التنزيل تدريجي
والانزال دفعي ويدفعه قوله تعالى ولولا نزل عليه القرآن جملة واحدة وقوله تعالى وقد انزلنا
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم لجواز ان يستعمل احدهما مقام الاخر وهو انما يلائم المعاني
والاعراض بواسطة لحوقها الذوات الحاملة لها كعروض الحركة لجالس سفينة فلعلها نسبته
الى الكتب الالهية تجوزا كما اشار اليه بقوله ولعل نزول الكتب الالهية بواسطة الانزال على الرسل
بان تتلقفه اي يأخذها في الكتب الالهية لسرعة الملك المعهود اعني جبريل عليه السلام تلقفا
روحانيا بطريق الالهام او جسمانيا بكلام يسمعه بلا صوت كما يرى سبحانه بلا كم وكيف
او تحفظه من اللوح المحفوظ بهذا النظم المخصوص بان تخلق له علم ضروري بانه كلام الله تعالى
كما ذكره الامام وقيل انه انزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ الى سما الدنيا وامر السفرة الكرام
بانتساخه منها وتنزيله الملك عطف على تتلقفه فيلتقنه من التلقين او الالتقاء وذهب
بعض السلف الى انه من المتشابهات ولعله صدر البحث بنقل المذكور لعدم الاشعار المستهجر
والمراد بما انزل اليك القرآن باسره اي كله على ان الموصول للاستغراق والاسر قد
يشتد به الامر اطلق على الجميع الرابط للاجزاء والشريعة على اخرها الى اولها اذ الايمان
بالبعض بنافي مقام المدح والفلاح فيتم الوحي الغير المتلو وان ضعفه الاستاد

وانما

كما قال الشهاب توضيحا لما ذكره العصام من انه
لا بد في كلمة في قوله على ايمان التنافي مع انه مصدق
ايضا واجيب بانه قد سبق ذكره وبانها في ذلك
كونه مصدقا لما بعده منه

واشار الى ان تكرار الموصول لتاكيد الاحتمال الاول
بتاكيد الاتصال الثاني لان تكرار الموصول لعدم تخصيصه باهل الكتاب
اهل التقدم وزاد عليه الشهاب

قوله

ثم نزل الى الارض بحسب المصالح وقال المصنف
في تفسير قوله بايدي سفرة كتبة من الملائكة او الانبياء
ينتسخون الكتب من اصله اللوح او الوحي

قال الشهاب وهو ملحق او ما ذكره من التدقيقات الفلسفية الخفية
وفي تلقين شيء ثمان احدها الخلع المعنوي عليه السلام
من صورة البشر الى الملكية والثاني
خلع الملك الى البشرية
والاول صعب المحاذين
كذا في الاتقان

واخبر عنه بلفظ الماضي وان كان بعضه مترقبا على زنة المفعول تغليبا للموجود والمنزل
لشرافته على عالم يوجد حين نزول هذه الاية اطلاقا لاسم الجزء على الكل وتنزيلا للمنتظر
الوقوع منزلة الواقع بتنبيه الانزال المستقبل للانزال الماضي في تحقق الوقوع فاستعير
صيغة الماضي من انزاله لانزال المجموع وشغف التجوز بالصيغة بلا اعتبار المادة كما قرره الشريف
فالتشبيه في الزمان حقيقة واعتبار الانزال ضمني لتصحيح التبعية فلا يرد ما قاله السيالكوتي
من ان المعنى المجازي بين مجموع الانزال المتحقق والمترقب فيكون التجوز باعتبار مجموع المادة
والصورة فيفضي الى احداث قسم ثالث للاستعارة والجمع بين الحقيقة والمجاز مع انه عند المصنف
مجاز ويمكن اعتبار المادة كلها كما قاله العصام واستحسنه الشهاب اراد الايمان بما ينزل
بدلالة السياق واستمرار الايمان بصيغة المضارع يدفع الاشكال بان الواجب الايمان بالمنزل
ووجوب الايمان بما سينزل بعد الانزال فكانه قال والذين يتجدد ايمانهم بما تعلق به الانزال
في الماضي والحال والاستقبال ونظيره انا سمعنا كتابا انزل من بعد موسى فان المخبر هم سمعوه
جميعه فقوله ولم يكن الكتاب كله منزلا حينئذ من عطف العلة فان المتبادر من الكتاب المجموع
عند الاطلاق سيما اذا قيد بكونه منزلا من بعد موسى وقد عرض انزاله بالمضي مع كون بعضه
مترقب النزول حينئذ فوجب احد الامرين اما سمعنا فالظاهر فيه تغليب المسموع على ما
لم يسمع في اتباع السماع عليه كذا ذكره قدس سره والمراد بما انزل من قبلك التوراة و
الانجيل وغيرهما من الكتب لسالفة به لا التوراة والانجيل فقط كما قيل والايمان بها جملة اما
حال كونه مجملا بان كل ما جاء نبينا وسائر الانبياء عليه وعليهم السلام حق فرض عين موظف
على كل شخص معين وبالاول اي القرآن وعن الثاني تفصيلا اي منفصلا من حيث انا متعبدون
بكسر الباء اي متكلفون بتفاصيلها حين سئلنا عنها فرض كفى على الكفاية ببعض فاذا امن
تفصيلا سقط عن الباقين والا اثموا جميعا ولذا قالوا لا بد في كل حد من مسافة القصر
من تعلم تفاصيله ويسمى بالمنصوب للذب لان وجوبه على كل عينا يوجب الحرج المنفي
في الدين وفسادا لمعاش اي تعيش المؤمنين وبالاخرة هم يوقنون اي يوقنون اتما
زال معه لانه لدخول هذا الزوال في معلومه لكانوا معترفين عليه من ان الجنة لا بد خلها الا من
كان هودا او نصارى وان النار لن تمسهم الا اياما معدودة كما حكى الله تعالى عنهم وخيالهم
بالرفع او الجر عطفا على ما او مدخول من في نعيم الجنة اهو من جنس نعيم الدنيا من الاكل
والشرب والوقاع او غيره من اللذائذ والروائح الطيبة والاصوات المحسنة والوجوه
المستحسنة وفي دوامه وانقطاعه وهذا على تخصيص الموصول الثاني بمؤمني اهل الكتاب
ولذا قال في الكشاف على انا المعطوف غير المعطوف عليه فيجيء توجيه للحصر والتعريض لاتي
وتصريح بان اليهود والنصارى معترفون بالمعاد الجسماني وما في شرح الطوالع لا اصل لها عندنا

ولذا قال في الكشاف على اجماعهم على الاقرار بالنشاة الاخرى
واعادة الارواح في الاجساد ثم افراقهم فريقين

انه لم يذكر في التوراة والانجيل هم كيف ولا اعتمادهما بعد التحريف والتغيير كذا افيد
وفي تقديم الصلة يعني بالاخرة وبناء يوقنون على هم بالجزئية للعلية الدالة على قصر الصفة
كعكسه في تقديم الصلة قصرا اضافيا على معنى ان ايقانهم متصور على تعلقه بامور الاخرة على ما
هي عليها في نفس الامر لا يتجاوز الى التعلق بها على خلاف الواقع بالنسبة الى موصوفي اهل الكتاب
ولذا قال تعريض وايا ما من عرض الكلام بمن عداهم من اهل الكتاب بانا عتقادهم في امر الاخرة
غير مطابق للواقع ناظرا الى القصر الاول وناصا رعلى ايقان ناظرا الى الثاني وفيه اشارة
الى ان الايقان لا بد فيه من مطابقة الواقع كما ذكر في كتب الاصول ولعله عرفي وقوله والا يقال
اتقان العلم بالشيء التوقف بنفي الشك والشبهة عنه كما في القاموس اعم منه والظاهر انه لغوي
بالاستدلال فقيد به الامام الرازي وغيره لنخرج الضروري فلا يوصف به اصلا وفي التيسير
هو العلم الذي لا يحتمل النقيض فيشمل الضروري ويوافقه قول المصنف في سورة التكاثر من
المشاهدة اعلى مراتب اليقين وهو اصطلاح اخر وقد ذكر في الاصول انه ان اعتضد بالجازم
الثابت المطابق للواقع والاخرة تأنيث الاخر لانها نقلت الى الاسمية لانه صفة الدار
فالبا بدليل قوله تلك الدار الاخرة والحيوة الاخرة والنشاة الاخرة فغلبت فغرج
توضع على وضعيته الاصلية من التغليب وهو تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له بحيث لا يوصف
كادهم اولا كالدنيا من الدنو لقربها الى الفناء قلبت واوها ياء على هما هو الاصل في فعلى الوصفية
كالعليا الاسمية كالتقوى والظاهر انها عبارة عن الجواهر والاعراض كلها قيل فيا ساقه
على ما ذكره الشهاب وعن نافع انه خففها بحذف الهمزة والقاء حركتها الى اللام كقراءة ورش
وسئل من وقرئ بوقنون بقلب الواو همزة اجراء لها مجرى المضمومة المجاورة في وجوه
واقفت والذا استشهد وقال ونظيره قول جرير لحبا الموقدان الى موسى وجعده اذ
اضائتا الوقود بالهمزة في الموقدان وفي موسى ايضا على رواية سيبويه بصف ابنيه بالنجابة
واستعاره والوقود بالضم مصدر وبالفتح ما يتوقد به واللام موطئة للقسم وجيء
بضم لحا او فتحها اصله جيء كسر فاوهم بالسكان الياء او بنقل حركتها الى الحاء ولم يؤت
بقد مع وجوبه في جواب القسم اذا كان ماضيا مثبتا لاجرائه مجرى نعم كذا ذكره وقد يحذف
اولئك على هدى من ربهم تجلة في محل الرفع لانه اولئك خبر وعلى هدى حال او الجار
بدل والثاني خبر كما قيل ان جعل احد الموصولين اعم الموصول الاول والثاني ولا
يلزم الفصل بالاجنبي او الموصول الثاني مع اتصال الاول مفصولا عن الثاني خبر لبعد
لاحد الموصولين فكانه قيل هدى للمتقين قيل ما بالهم خصوا بذلك الهدى على انه المحمول
اي مخصوصين كما في الكشاف اي ما سببا متيازهم به عن غيرهم خصوصا وكرما او قصرا
بلام الجواب بقوله الذين يؤمنون مطلقا او الثاني بحسب الفضلين الى اخرا لايات



على انا نذكر وبيان السبب على وجه يترتب عليه المسبب فانه اوصل الى معرفة السبب وربما
يقال قصد بالسؤال عن مجموع الامرين اي هل هم احقاء بذلك وما السبب فيه كذا قال ويرشد
والكشاف خص السؤال بكونهم احقاء بان يهديهم الله ويحسن لهم الفلاح وجعل الصفة المتقين
المنطوية تحتها خصائص تصلح ان تستوجب بها ذلك والا فاي وان لم يكن كل منها منصوصا كما ينبغي
نحوي لا محل لها من الاعراب فلم يعطف لتوله وكانه جيء بالاحكام الخمسة بالا والصفات المبتدئة
حالا فلما شدة الاتصال وجواب سائل قال ظاهر عطفه على الاستيناف ما كان للموصوفين
بهذه الصفات حال كونهم قد اختصوا بالهدى وامتازوا به عما لورى فاجيب بما يرى
ونظره اي نظر كل من الاستيناف بين فصلا ووصلا احسنا الى زيد صديقك القديم حقيق
بالاحسان استيناف فانجوا او بيانيا واما كان نظيره فان اسم الاشارة ههنا اذكره
كما عاده الموصوف بصفاته المذكورة في فاتحة البقرة لكونه للاستاذة الجرجاني وهو
اي الاستيناف بمثل هذه الاجادة ابلغ واعلى بلاغة من البيان فانه بما عاده الاسم
اي بذكره بنفسه وضميره بطريق المماثلة فلا اشكال لما قيل اي في الاستيناف باعاده الصفة
في مقتضى الاشارة من بيان المقتضى للحكم وهو الوصف المشعر بالعلية وتخصيصه بالجزاء بناء
فان ترتب الحكم المذكور على الوصف المقتضي ايذان بانه الموجب العادي له المنحصر عليه فيه
شرعا والحصار العلة يستلزم انحصار المعلول واعلم ان التفتازاني رحمه الله تعالى قال السؤال
لا وجه لهذا السؤال والجواب بل هو احاجة للدعوى واجاب الشريف قدس سره بان منشاء السؤال
غفلة السائل عن اقتضاء تلك الصفات للحكم المذكور ولذا اجيب باجاجة الدعوى تنبيها
على ان التأمل فيما يلقى من السؤال واجاب المولى خسرو بان المذكور في الجواب تمام
الرسوخ على كمال الهدى الصادر منه تعالى بتعلق الربوبية وهو مغاير لهداية الكتاب
فانه يهدي به كثيرا ويضل كثيرا كما ذكره العصام ومعنى الاستعلاء الكلي الذي هو المتعلق
المعتبر في على لا معنا ها اشارة الى انه استعارة تبعية مع كونها تمثيلية لقوله تعميل
تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من على الشيء وركبه مثلا باعتبار التركب
في المتعلق وقد صرح به في مواضع من الكشاف وقد جوز اجتماعها الفاضل اليمني وقال
الطيبي انه سلك الزمخشري والسكاكي وجماعة التفتازاني وان ربه صاحب
الكشاف وتبعه الشريف الجرجاني والمولى خسرو وتبعه صاحب الارشاد واختاره العصام
قال الشريف قدس سره قوله تعالى على هدى يحتمل وجوها ثلثة احدها تشبيه تمكنهم بالهدي باعتلاء
المراكب فيكون استعارة تبعية والثاني تشبيه هيأة منتزعة من المتقي والهدى وتمكنه
بالهيأة المنتزعة من المراكب والمركوب واستعلائهم عليه فهي استعارة تمثيلية تركب
كل من طرفيها لكن لم يصرح من الالفاظ التي هي بازاء المشبه به الا على ان مدلولها هو القدر

في تلك الهيأة وما حداوتبع له بلاحظ معه في ضمن الفاظ مثوية وان لم تكن مقدرة فلا يكون
في على استعارة اصلا الثالث ان تشبيه الهدى بالمركوب على طريقة الاستعارة بالكناية ويجعل
كلمة على قرينة لها على عكس الوجه الاول فتأمل اعتبر هناك تلك الهيأة وحكم بان الاستعارة بتبعية
فقد شبه جلية الفرق بين الوجه الثاني والاول وقال التفتازاني رحمه الله لا يقال الاستعارة
الحرفية التبعية لا تكون تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركبا ومتعلق معنى الحرف لا يكون
الا مفردا لانا نقول كلما المقدمتين في حيز المنع وقد صرحوا به اي بالتمثيل دفع ما يتوهم من تشبيه
الهدى بالمركوب بانه تشبيه ضمني غير مطلوب في قولهم اشتغلي الجهل بالنصب على المفعولية و
الغوى اي الغواية والضلال واصله فساد المجوف واقتعد غاربه الهوى اي باين السنام
والعنق للهوى فان جعل بمنزلة ركب مطية الجهل كان استعاره بالكناية كغاربت الهوى وان
جعل في قوة اتخذ الجهل مطية كان تشبيها وايا ما كان فتشبيه الجهل بالمطية مقصود مصرح به
فلا استبعاد في كونه ضمنيا غير مقصود كذا ذكره الشريف قدس سره وذلك لتمكن والاستقرار
انما يحصل باستيفاء الفكر وادامة النظر فيما نصب من الحجج الدالة على الاحكام الاصلية حتى تستكمل
القوة النظرية والمواظبة على محاسبة النفس في العمل بالاحكام الفرعية لتكمل القوة العلمية
وتكرر هدى عطف على معنى الاستعلاء الخ للتعظيم المستلزم بعدم بلوغ العقل الكامل
الى كنهه كما قال تعالى اريد به ضرب لا يبلغ على زنة المبني للمفعول كنهه وغايته وليس بتعريفه بمقتضى
الظاهر لان الهدى لا سابق بمعنى حقيقة ولا يقادر قدره على زنة المجهول انه في الاساس
تقادرتي بالفتح والسكون مبلغه وفلان يقادرني اي يطلب مساواتي ونظيره تنكير الحكم
في قول الهذلي ابي خراش خويلد بن مرة يرثي خالد بن زهير فلا وابي بطير المرة بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم لازائدة كما في لا اقسم والواو للقسم وابي بطير بالاضافة
نقل عن الزمخشري انه كان يقول اذا انشده ما اضحك سن بيت حيث استعظم لحمه ولذا
نكره والطير الواقعة عليه حيث قسم بابيها وقيل ابي سقم وقيل مضافا الى المتكلم والبطير
مبتدأ وقوله لقد وقعت بناء الخطاب على طريق الالتفات جزء والمرة اسم فاعل من المر
بالمكان اقام به وفي نسخة وقعن على انا بطير جمع طائر وهو الظاهر واكد تنظيرها بانا لله حاكمة
والموفق له كما يقتضيه الربوبية والكتاب بسبب حادثي له فيكون كالبيان للهدى للمتقين
وقد ادغمت النون في الراء بغنة اي صوت يخرج من الخيشوم روى ذلك عن كثير من القراء
وبغيرغنة عند الجمهور وعليه العمل والشرف الوجود قدم الاول وروى بضم اظهار النون
من يعقوب وقالون واولئك هم المفلحون كرر فيه اسم الاشارة تنبيها على ان اتصافهم
بتلك الصفات المذكورة يقتضي كل واحدة من الاثنتين بفتحتين اي لاستقلال بالهدى
والفلاح لا مجموعهما وان كلا منهما كاف في تميزهم عن غيرهم ولا حاجة للجمع لاستلزام

جواب عن قول الشهاب ان الصواب وغوى
على زنة ماض لان الغوى فساد المجوف وحاصله
ان حمله على النجوز اهون من حمله على الفساد
في اقتعد مركبة بتبعية خفية بين سهو

اللام لام الابتداء فانه قد يكون للجملة الاسمية الواقعة
جوابا للقسم خالية عن اللام او ان اللام لابتداء
في الخبر وقال العصام الطير المرة مرفوعة فاعل فعل
محذوف يفسره لقد وقعت وجسد المقسم به
ابو الساعر وفيه تعقب ظاهر سهو

كل منها لا خر فهو كالعطف التفسيري بناء على مساواة العلة المفيدة للحصر في الجملة الاولى
او الخبر الفعلي كما ذكره الزمخشري في تفسير بسط الرزق ونحوه ولا يبعد ان يجعل ولئك الثاني
اشارة الى اولئك الاولى الموصوفين بذلك الهدى فلا تكرار اصلا كما ذكره العصام ووسط
العاطف مع ان مقتضى الظاهر تركه كالجملة الاولى لتشاركهما في ذلك اقتضاء اختلاف متوسطي
الجملتين هنا وترتب الهدى في الدنيا والفلاح في العقبى فيستقلان فصح اتحادهما في الجزء مع
فيهما نوع اتصال وانفصال بخلاف الاولى وبخلاف قوله انفا اولئك كالانعام بل هم اضل
اولئك هم الغافلون فان التسجيل بالغفلة واثباتها والتشبيه بالبهائم شيء واحد قصدا
وانما اختلفا معنى فيكون الجملة الثانية مقررة للاولى فلا يناسب العطف وانما عبر مجردا لاختلاف
المعنوي فلا يبعد العطف كما في قوله تعالى اولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وابصارهم
واولئك هم الغافلون وهم فصل اي ضمير يفصل الجزء عن الصفة غالبا فلا محل له من الاعراب
اسما كان او حرفا وليؤكد النسبة حكما وتفيد اختصاص المسند بالمسند اليه معنى ان لم يحل
تعريف المسند على القصر والا يكون للتاكيد قال في المطول التحقيق ان الفصل قد يكون للقصر
المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون للتاكيد
اذا كان المسند معرفا بلام الجنس نحو ان الله هو الرزاق او مبتدأ عطف على فصل فلا يكون فصلا
والمفلحون خبره والجملة خبر ولئك فيكون الجملة من باب تقوي الحكم والتخصيص نحو زيد هو عارف
كذا قال البيضاوي وقال الشهاب المراد الاخير ليحصل تطابق الوجوه في افادة الحصر ولا حاجة اليه
لانا ولئك يفيد جلية الحصر كما مر والمفلح بالحاء والجيم الفائز بالمطلوب في تعاريف المتقدمين
والفلاح الفوز والنجاة والبقاء في الخير والفوز والشق في الصحاح هو اسم والمصدر الافلاح
وما ذكره معنى عرفي ولذا قال كانه الذي تفتح له وجوه اللغة وانواع التوفيق اشعارا
بانه من نفح بمعنى الشق والفتح نقل اليه بعلاقة ما بينهما ولو ذكره اولا كان اولى وبمرتبة
للصيرورة كما قيل وهذا كالمركب وما يشاركه في الفاء والعين نحو فلق بمعنى شق ونقل بمعنى
الصبح وفلذ بمعنى قطع وفلى اي فرق وبابه رمى وفلا البيضة خلوا غرله عن رضاع كما في القاموس
يدل على الشق والفتح مطابقة او التزاما قيل المشاركة في اكثر الحروف بدور جعله معنى المادة بتخليت
من بعض الوجوه وتعريف المفلحين للدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم المفلحون في الآخرة
كما اذا بلغك ان انسانا قد تاب من اهل بلدك فاستخبرت عن هو فقيل زيد التائب كذا في الكشاف
فالام للعهد الخارجي ولا حاجة الى اعتبار القصر ولك ان تعتبر كلمة اهم فصلا وتقصد قصر المسند
على المسند اليه فاورد كذا ذكره الشريف قدس سره وقد مر تفصيله وفي المطول واذا كان للمسند اليه صفتان
عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فايعرف اتصافه به ويطلب ان يحكم عليه بالاخر
في زعمك تجعله مبتدأ وما يجهل اتصافه به ويطلب ان يحكم عليه نفيا او اثباتا تجعله خبرا

وقال العصام ولك ان تجعل ولئك اشارة فاصلة
فيكون كالمعلل بما قبله وفيه نظر

قوله انه لو قال اولئك الغوي كما في الكشاف لكان ابلغ
وقد وقع هذا في نسخة قدس سره

قال الشهاب الظاهر انها معنيان فان الشق يدفع
من فرجة والفتح قد يكون بتوشق كما ذكره فيفهما عموم وجهي سهو

وهو الظاهر كذا في نسخة

والاشارة الى ما يعرفه كل احد من حقيقة المتقين وخصوصياتهم على انها لام الجنس او الطبيعة
اى المستاهلين لذلك الجنس والمتحدين به لان ذلك الجنس مفهوم مغاير للمتدا كذا ذكره الشريف قدس سره
فى بيان قول الكشاف فهم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول انا صاحبك بل عرفتها لاسد وفاضل
جليل من فرط الاقدام ان زيدا هو هو تنبيه اى اظهار ما خفى مما ذكرنا من موقوف
وخبر مبتدا محذوف تامل كيف نبه سبحانه وتعالى على اى حال او فى اى شان ازال الغفلة
عن الذاهلين بما اختص به زمرة المتقين على خصائص المتقين بالدرجة الوسطى من التقوى
على الوجه الاقوى وصل الموصول وفصل حالا او مالا ينبغى لا ينبغى له احد ولا يتجاوز غيرهم
الى احد من وجوه شتى اى من جهات متفرقة متعلق بنبه وقيل بغل وشتى جمع شتيت بمعنى
المتفرق او المتفرق من شتت اذا فرقه او افرق كما فى القاموس نبه الكلام على سلم الاشارة بدل بعض
او كل من وجوه على حتمالى عطف ما بعده عليه للتعليل اى لبيان علته على قاعدة التعليق
بالمشتق حكما مع الايجاز المبنى على الاعجاز وتكريره للاقتضاء المذكور عطف على لبنا وتقريب
لمجز الدال على ما ذكر وتوسيط الفصل لما مر لاظهار قدرهم بفتحتين وبسكون الدال موافقا لقوله
والرغب لاقتضاء ترهم متعلق بنبه وقيل بالتعريف والتوسيط وقد شبث به الوجيه من المعتزلة
والخوارج تشبث العنكبوت بالوهن البيوت من جهة الدلالة فى خلو الفساق المركبين للكبائر
من اهل القبلة فى العذاب فان كلا من التعليل والحصر يستلزم عدم الفلاح لمن اخل بشئ
من العمل وردكما اورده الامام وغيره بان المراد بالمتقين الكاملون فى الفلاح على قضية
انصراف المطلق الى الكمال وان حرام الاسبعة نوع كمال وان الظاهر هو المرتبة الوسطى
من التقوى المستلزمة للفلاح الاقوى ويلزم عدم كمال الفلاح لمن ليس على صفتهم لا عدم
الفلاح له رأسا اى برأسه وجملة على نزع الخافض فانا نشاهد يستلزم انتفاء صاحبه
على ان المفهوم لا يعارض المنطوق الدال على خلودهم فى النار وقد بينا ان الفلاح عدم
الدخول اصلا فلا ينافى دخولهم بعضا كما فى الكشف وحمل التقوى على المرتبة الاولى
مع اقترانها بتلك الصفات المقتضية للدرجة الوسطى فى الحال والمال واردة

الفلاح فى الجملة مع عدم صحته لا يناسب مقام المدح اصلا
والله اعلم بحقيقة الحال ، ثم بيان تفسير سورة الفاتحة
واول سورة البقرة بعون الله تعالى وتوفيقه
بقدر امكان النظر وسعيه فى مكارم تحقيقه

ورجو من الله سبحانه اتمام هذه السورة والسور الباقية مع صحة وعافية
والحمد لله على رسوله محمد واله [illegible]